



علي حرب

الإرهاب وُصْناعه

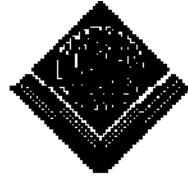
المرشد/الطاغية/المثقف



الإرهاب وُضْاعه

المرشد/الطاغية/المثقف

علي حرب



دار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. SA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1436 هـ - 2015 م

ISBN: 978-614-02-2562-6

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار العربية للعلوم ونشر
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (+961-1) 785107 - 785108 - 786233

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: (+961-1) 786230 - البريد الإلكتروني: jchebaro@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو
إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة

أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات،
واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية
للعلوم ناشرون ش. م. ل

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف (9611+) 785107
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف (9611+) 786233

مقدمة
الأصولية والعنف

الإرهاب الإسلامي

معجم الإرهاب

هل هناك علاقة بين الإسلام والإرهاب؟

هذه المسألة باتت واحدة من مشكلات الساعة، منذ تفجيرات أيلول الأميركي عام 2001. من هنا يحتدم النقاش حولها ويتجدد، مع كل عملية إرهابية أو غزوة جهادية تصدم الرأي العام الإسلامي والعالمي. هذا ما حصل بعد تعرّض صحيفة شارلي ايبندو للهجمات في قلب باريس في شهر كانون الثاني المنصرم 2015.

من هنا هذا الفيض من الكتابات حول النشاط الإرهابي، وفيها يتردد ما تمّ نحتّه أو اختراعه من الأسماء والمصطلحات من جانب الحركات والمنظمات الإسلامية مثل القاعدة، النصرة، داعش، حزب الله، أنصار الله، الحركات، الشباب الإسلامي، بوكوحرام... أو ما تمّ استعادته وإحيائه، من التراث الإسلامي، من المفردات التي جرى تعويمها وتلوينها أو نقضها بمعانٍ ودلالات جديدة، مثل الخليفة، الإمام، الشريعة، الجهاد، جهاد النكاح، الفتوى، الجلباب، البرقع؛ هذا فضلاً عما جرى تعريبه أو تركيبه من جانب الغربيين أنفسهم من مصطلحات مثل الإسلامية، السلفية، الجهادية، كره الإسلام، الخوف من الإسلام.

وهكذا نحن إزاء معجم للإرهاب تحفل به الخطابات التي تتناول الظاهرة بالدرس، للوقوف على أسرار نشوئها وقوّتها وانتشارها. إنه معجم عربي يغزو لغات العالم، لكي يشكل الوجه الآخر للغزو البربري الذي تشنه المنظمات الإرهابية. فما أبأسه وما أشنع من غزو مزدوج، لغوي وعسكري، للحضارة الحديثة.

في أي حال، نحن إزاء قضية معقدة وشائكة تطرح أسئلتها المربكة على الجميع عرباً وغربيين، مسلمين وغير مسلمين. ولذا تختلف المقاربات بشأنها وتتضارب الآراء، بين النفي والإيجاب، بين تزييف الحقائق وفهم الوقائع، بين التبسيط الفادح والتحليل الكاشف.

أهل النفي

الملاحظ أن أكثر المسلمين ينفون أن تكون هناك صلة بين الدين الإسلامي وبين ما ترتكبه باسمه المنظمات الجهادية من العنف الفاحش. فالرأي المستقر في الأذهان هو أن الإسلام دين يتصف بالتسامح ويمتدح الاعتدال والتوسط.

هذا ما تؤكدهُ المؤسسة الدينية على لسان أهلها من علماء ودعاة. وهذا ما يؤمن به المسلم العادي. بل هذا ما يجري فيه المسلمين، أناسٌ من غير المسلمين، وبالأخصّ منهم المسيحيون، إما على سبيل المجاملة، أو لأنهم بدفعهم تهمة الإرهاب عن الإسلام، يحفظون خط الرجعة، دفاعاً عن دياناتهم وعقائدهم. وأصحاب هذا الرأي يردّون النشاط الإرهابي إلى أنظمة الاستبداد والفساد في الداخل، أو إلى تدخّل الدول الكبرى من الخارج. ولكن ما ينفونه ويتعامون عنه يفعل فعله بصورة مضاعفة، دماءً ودماراً، لكي يفاجئهم ويصدمهم من حيث لا يحسبون.

الطوغم والتنين

ما حاولته في الفصول الآتية، هو السير بعكس الاتجاه، لتبيان العلاقة البنيوية بين الإسلام والإرهاب من وجهين:

على المستوى الفكري ثمة علاقة منطقية بين المفهومين. فالإسلام بوصفه ديناً يؤمن أتباعه بأنهم أصحاب كتاب مقدّس ينطق بالحقيقة المطلقة والنهائية، هو مصدر لإنتاج التعصّب والتطرّف والعنف، لأن مآل مثل هذا الاعتقاد المغلق والنهائي، هو قمع حرية التفكير بتغليب الأمر على الرأي، والاشتغال بلغة الإدانة والتكفير، على سبيل الإقصاء للآخر على المستوى الرمزي أو الجسدي. وهذا هو مآل كل مشروع أصولي جذري يدّعي أهله احتكار الحقيقة، ويفكّرون بعقل أحادي قدسي أو بمنطق شمولي إستبدادي أو بمنهج ثبوتي دغمائي.

على المستوى المجتمعي ثمة علاقة طبيعية بين الإرهاب والإسلام، لأن المجتمع الإسلامي يشكّل، بمؤسساته وجمعياته الاخوانية، البيئة الحاضنة التي يتحرك فيها النشاط الإرهابي. بهذا المعنى فالإرهاب هو ثمرة لصعود الإسلام السياسي على المسرح، بأحزابه ودعواته ونجومه الذين احتلّوا الشاشات والساحات، بقدر ما ابتلعوا باقي السلطات العائدة للأهل والمعلّم والمثقف والنقابي والشرطي والسياسي.

ومن السذاجة أو المداهنة أن نقفز فوق هذا الجذر الديني المولد للعنف كما تمارسه التنظيمات الجهادية، الجذرية والإرهابية، أعني كون المسلم يعتقد بأن الله واحد والحق واحد، والكتاب واحد، والتفسير الصحيح واحد والإسلام الأصولي واحد، والفرقة الناجية واحدة. ومن يفكر على هذا النحو يحتقر الآخر ويعتدي عليه رمزياً أو جسدياً. مثل هذا المعتقد الاصطفائي هو الذي يحوله الجهاديون، اليوم، إلى طوغم نبوي وديناصور فكري أو إلى متراس طائفي وتنين إرهابي.

إرادة الممانعة

مثل هذه المقاربة التي تحاول التصدي للمشكلة، بوضع الثقافة الإسلامية والنصوص الدينية على مشرحة النقد والتحليل، تلقى الرفض في الأوساط الإسلامية، سواء في ما يخص مسألة الإرهاب أو سواها من المسائل. هذا ما يفسر ردّات الفعل السلبية أو العنيفة ضد أعمال المساءلة النقدية والمراجعة العقلانية للنصوص الدينية، كما تشهد دعاوى التكفير والردّة من جانب الإسلاميين ضد الكتّاب والفنانين والمفكرين، منذ زمن طه حسين في العشرينات من القرن الفائت. واليوم يزداد الإسلاميون شراسة، كما تشهد محاولات نفي أو اغتيال أصحاب الكتابات النقدية للتراث والدين، أو أصحاب الرسوم الكاركاتورية التي تمس الرموز والمقدّسات الإسلامية، أكانوا مسلمين أم غير مسلمين.

نحن إزاء مقاومة عنيفة لإرادة الفهم، الرامية إلى الكشف عن مصادر العطب والخلل في المجتمعات العربية، تشبه مقاومة مرضى النفس لمحاولات الكشف عمّا خفي واستعصى، مما يعانون منه من العيوب والنواقص والعقد. هذه الممانعة لتفكيك ما يمتنع على الفهم، قد تتأتى من التعصب، إذ يشق على المسلم أن يسلم أو يقتنع بأن ما يمارس من عجز وتخلف، أو من عنف وإرهاب، إنما مرده إلى عقيدته الدينية. فرجسيته الثقافية تمنعه من قبول ذلك. وهذا مثال يكشف كيف أن المؤمن يجهل أصول ديانته أو مآل ثوابته العقائدية أو محرّماته اللاهوتية.

وهذا العطل يتغذى من التهويلات الإيديولوجية التي يمارسها حراس العقائد، بذريعة الخشية على الهوية والثوابت من الغزو الثقافي الغربي. ولا أنسى وجهاً آخر لهذا العطب يتأتى من جهة الممسكين بالسلطات الدينية أو السياسية، ممن يتسترون بستار الهوية، أو يتذرّعون بالدفاع عن ثوابت الأمة، لكي يقفوا في وجه محاولات الإصلاح أو النقد التي تزعزع سلطاتهم وتكشف عن عيوبهم ومساوئهم.

والنتيجة هي طمس المشكلة وتمويهها، بل التمسك بما يعيد إنتاجها على النحو الأسوأ. وهذه رأس الآفات الفكرية في المجتمعات العربية: اعتبار المشكلة هي الحل، كما تتجسّم في التمسك بالثوابت والمحرمات.

إيجابية النقد

والعكس صحيح، فالنقد الذي هو محل هجوم واستبعاد من جانب حراس الهوية، قد تكون له مفاعيله الإيجابية والبناءة. بالطبع هو لن يقبض على حقيقة الواقع. هذا وهم كبير وقع فيه أصحاب المشاريع

الإيديولوجية والمدارس الفكرية القديمة والحديثة. وإذا كان ثمة إجماع على أن المجتمعات العربية تعيد إنتاج الأزمات بشكلها الأسوأ والأخطر، فإن ما تسفر عنه المقاربات النقدية، من كشف وتعرية وفضح، للعيوب والآفات والأعطال، قد يفتح الأبواب لتشكيل قنوات جديدة تسهم في معالجة الأوضاع المأزومة، بتفكيك عوائق النمو الاقتصادي أو التحول الديمقراطي أو التقدم الحضاري. ولو كانت الثوابت التي يتمسكون بها هي الحصن المنيع أو العلاج الفعّال، لما وصلت المجتمعات العربية إلى ما هي فيه من العجز والشلل والتردي.

ديناصورات الحاضر

إن هذه المقاربة النقدية لظاهرة الإرهاب، وإن تم التركيز فيها على المؤسسة الدينية، بألقتها وعمالها، فإنها ليست وحيدة الجانب، وإنما تشمل ثلاثة فاعلين يشكلون ثلوت المرشد والطاغية والمثقف، وهم، وكما أفهم، ملاك الله والاطوان والحقيقة. وكل فاعل منهم قد أسهم في صناعة ما نشكو منه، بأدواته وعلى طريقته:

● المرشد الذي يسخر اسم الله لسلطته وأهوائه أولأحقاده ومغامراته، بقدر ما يتعامل مع كل من لا يفكر على شاكلته، بلغة التفكير والإقصاء أو الإرهاب والإستئصال.

● الطاغية الذي يتعامل مع بلده كمالك الملك، كي يتصرف في ملكه كما يشاء. والحصيلة هي الإستبداد والفساد والإرهاب، والإطاحة بمكتسبات الدولة الحديثة، في ما يخص مفاهيم المواطنة، والعلمانية، والديمقراطية.

● المثقف الذي لم يحسن طرح أفكاره، ولم ينجح بالعمل عليها لإعادة ابتكارها وتحويلها، بحيث تترجم الى منجز حضاري، سياسي أوإقتصادي أو مجتمعي.

ولا أراني أظلم المثقف الحدائي بذلك. فهو كأحد عمال الفكر مسؤول، قدرًا من المسؤولية، عما حدث ويحدث. ليس فقط لأن الكثيرين من دعاة الحداثة قد وقفوا الى جانب الأصوليات الدينية والديكتاتوريات السياسية؛ بل لأن المثقف أخفق في مهمته الأولى التي هي تجديد الأفكار، بقدر ما تعامل مع قضاياها بصورة سلفية تقليدية، ديكتاتورية، بوصفها حقائق نهائية. بهذا المعنى فالمثقف الحدائي قد خدم الطاغية السياسي من حيث لا يحتسب. وهو الى ذلك قد شكل الوجه الآخر للداعية الأصولي ومن حيث لا يعقل. كلاهما تحول الى ديناصور، المثقف بعناوينه المستهلكة، والداعية

بشعاراته البائدة. كلاهما صنيعة الأخر ومتواطىء معه، من حيث يعرف أو لا يعرف.

ومن المفارقات أن يتحدث مثقفون غربيون وعرب، عن عودة التاريخ أو انسداده أو بؤسه، فيما هم باتوا من ديناصورات الحاضر (*) ، كما هي حال أصحاب المشاريع الأيديولوجية والسياسية، من باديو إلى تشومسكي ومن بورديو إلى جيحيك، وسواهم من الذين فبركوا عوالم لا صلة لها بالواقع البشري، لكي تصح تصوراتهم المثالية والطوباوية. لقد أرادوا تغيير العالم، فتغير بعكس ما فكروا فيه أو بخلاف ما أرادوا له. وهذا هو مأزق صاحب المشروع: لا يدرك مبنى أقواله ومآلات أفعاله. أما نظراؤهم العرب فهم أكثر بؤساً، على المستوى الفكري، ما دام الواقع العربي هو أكثر تردياً. لنحسن تشخيص الواقع. ليس مقنعاً أن نحصد كل هذه الهزائم والكوارث، ثم ندعي بأنه لم يؤخذ برأينا، أو بأنه لم يتح لنا أن نلعب أدوارنا. ولا يعقل أن نكون الأكثر حضوراً وسط المشهد الثقافي، طوال عقود، ثم تصل الأوضاع الى ما هي عليه من العجز والشلل والتردي. الأحرى القول بأننا لعبنا أدوارنا بالمقلوب، إذ حسبنا المشكلة حلاً. وبالعكس. فالعلة هي إذن في أفكارنا التي أنتجت ما به نفاجاً ونصدم من التراجعات والإنهيارات.

والممكن هو أن نتغير في الفكر والمسلك، في العدة والطريقة، في الإستراتيجية والمعاملة. ما عاد يجدي ان نحلل ونشخص الواقع بإستخدام مفردات وشعارات تمت إلى عالم فكري ولى زمنه، ولذا فهي لا تنتج إلا ما ندعي محاربته. وإذا كانت الأفكار قد شاخت في الغرب، على يد شيوخ الفكر، ففي العالم العربي، لا أفكار خلاقة أو راهنة ، لدى من نسميهم شيوخ الفكر ومنظريه، هي من بنات فكرهم. ولذا نجد الذين يتصدرون واجهة التنظير، من دعاة التغيير، إنما يفتقرون الى النظريات الخارقة والرؤى المستقبلية. ومرد هذا العجز إلى كونهم قد استمروا، طوال عقود، يجتزون العناوين والشعارات أو ينتهكونها حتى باتت خاوية، عقيمة، صدئة، مدمرة، وإلا من أين أتى كل هذه الخراب وكل هذا التوحش؟!

إن العالم أخذ في التشكل من جديد، وبصورة تفتح معها الآفاق لولادة أممات وأشكال وأساليب مختلفة من التخيل والتفكير أو التأليف والتكيب أو التقدير والتدبير. والرهان هو الإنخراط في المناقشات العالمية الدائرة، على وقع التحديات الجسيمة والتحولات الهائلة، من أجل صوغ ما تحتاج اليه إدارة الشأن العالمي والكوكبي من اللغات والمفاهيم أو القيم

والقواعد أو الطرز والنماذج.

(1)

التنين الإرهابي
من يصنعه؟

ثالث المرشد والطاغية والمثقف (*)

يحتدم الجدل في الأوساط الفكرية والسياسية حول هوية الإسلام: هل هو دين متطرّف أم معتدل؟ وإذا كان معتدلاً فأين هم أهل الاعتدال؟ وما الذي يفعلونه في مواجهة الإسلام المتطرّف بمنظّماته التكفيرية وأنشطته الإرهابية التي يقودها أمراء الجهاد ونجومه، لكي يزرعوا الرعب ويسفكوا الدماء مخلفين، حيث حلّوا أو سيطروا، الخرائب والمقابر.

هذا السؤال قد طرح، في الآونة الأخيرة، بعد أن صُدم المسلمون والعالم أجمع بالتصرفات الهمجية للحركات الجهادية، كما جسدها تنظيم "داعش"، في ما أقدم عليه، بعد سيطرته على أراض واسعة في سوريا والعراق وإعلانه قيام "دولته الإسلامية"، من أعمال السبي والاغتصاب والتنكيل والقتل، أو التهجير والتطهير الطائفي والمذهبي بحق المسلمين وغير المسلمين.

لمعالجة المسألة يحسن مقارنة مصطلح الإسلام مقارنة مركبة، وعلى غير مستوى أو وجه، حضاري ومدني، أو علمي ومعرفي، أو عقائدي وثقافي.

الفضاء الحضاري

الأول هو المستوى الحضاري، حيث الإسلام تشكل كعالم واسع متعدّد الأبعاد، متنوّع العناصر والفئات والتيارات، إذ تعايشت في فضاءه ديانات وطوائف وأمم ولغات شتى، وإن حصل ذلك في ظلّ هيمنة اللغة العربية والعقيدة الإسلامية.

على هذا المستوى تكوّنت وازدهرت حضارة إسلامية استوعبت خلاصة الثقافات والديانات، القديمة والسابقة، لكي تضيف الجديد والثمين إلى سجل الحضارة والمدنية، سواء على مستوى الفلسفة والعلوم أو الآداب والفنون أو الشرائع والقوانين.

مثل هذا الفضاء الحضاري هو الذي أتاح ممارسة حرية الفكر التنويري، النقدي والعقلاني، تجاه الدين، وكما تمثل ذلك لدى العديد من أعلام الفكر والفلسفة كالفارابي والنظام والمعري وابن الراوندي وابن رشد وابن عربي، وسواهم من الذين أخضعوا الإسلام لنقد عقلي يقصّر عنه اليوم كثيرون ممن يدعون الحداثة والعلمانية.

وما كان للإسلام أن يصبح عنواناً لحضارة مزدهرة، لولا أن بعض مكوّناته الحية وقواه الديناميكية، من حكام وعلماء وتجار ومغامرين وبناء مبدعين، قد اشتغلوا بمنطق الانفتاح والتعدّد والتبادل، أو بلغة الخلق

والابتكار والتجديد، في مواجهة القوى المحافظة والتيارات الأصولية، أي ما كان يسمى يومئذٍ أهل النقل والنص والحديث.

ومعنى ذلك، عند من يقرأ ما حدث، ولا يسدل الستار على عقله، أن هوية المسلم قد تشكّلت وتخلقت وتركبت، بل أعيد بناؤها وتركيبها وتغييرها باستمرار، حدثاً بعد حدث، وتجربة بعد أخرى، وطوراً بعد طور، في ضوء المستجدات والتحوّلات، وعلى وقع الخلافات والصراعات على السلطة والثروة والمعرفة وسائر مصادر القوة، بقدر ما كانت تتغذى من الثقافات المحلية والوطنية للشعوب والأقوام التي انخرطت في مشروع الدين الجديد.

ولذا فإن هذه الهوية كانت تغتني بقدر ما تتنوع وتتهجّن أو تتكيّف وتتعدل، بحسب البيئات والثقافات والعصور، وذلك في غير وجه أو بعد، من مفهوم الذات الإلهية إلى المذاهب الفقهية، ومن كيفية أداء الصلاة إلى أسلوب عمارة المساجد، ومن عادات الزواج إلى أعراف الاجتماع.

أما اعتقاد المسلم بأن له هوية صافية، ثابتة، هبطت عليه من سماء متعالية، هي التي يجدر التشبث بها والمحافظة عليها، فمعناه جهله بالكيفية التي تصنع بها الأشياء وتبنى الحياة ويسير العالم، ومآله كل هذا الحمق والجنون أو العمى والعبث بالمصائر، كما يُترجم الإسلام على يد الأصوليات الجهادية، وسط ذهول المسلمين الذين اكتشفوا، بعد فوات الأوان، كيف أن إسلامهم الحنيف والسمح يختزن كلّ هذا العنف الفاحش والمدمّر.

لنقرأ ما جرى بإزالة الغشاوة عن أبصارنا، فإذا كانت الجماعة أو الأمة الإسلامية احتاجت لكي تلتئم وتتوحد إلى مبدأ غيبي أو رمز قدسي، فإن الاجتماع الإسلامي لم يكن مملكةً للفضيلة، بقدر ما كان يُنسج من شبكة المصالح وعلاقات القوة. والمسلمون، وإن آمنوا أو صدّقوا أو خضعوا، فإنهم لم يكونوا ملائكة، بل كسواهم من البشر، قد تحرّكهم مبادئ الشريعة وقواعد الفضيلة، بقدر ما تحرّكهم الأهواء والمطامع أو الأحقاد والعداوات. هذا ما شهدت به الأحداث في زمن النبي العربي صاحب المشروع ومؤسس الشريعة، وهذا ما حدث خاصةً بعد وفاته، حيث الصراعات والحروب بين خلفائه على المشروعية أفضت إلى حروب سالت فيها أنهار من الدماء، شاهدةً بذلك على أن الكلام على عصر ذهبي أو فردوسي، هو خرافة صنعتها النرجسية الثقافية لأصحاب الدين الغالب.

الاصطفاء والاستثناء

هذا ما ينقلنا إلى المستوى الثاني، وهو بيت القصيد، وأعني به النظر إلى الإسلام على المستوى اللاهوتي، بوصفه منظومة عقائدية قوامها جملة

تعاليم وأحكام يعدّها المسلم بمثابة حقائق مطلقة ونهائية، غير قابلة للمساءلة والمناقشة، بل يجب العمل بها وتطبيقها، لأنه يؤمن بأنها وحي إلهي لا نتاج بشري. نحن هنا إزاء معتقد اصطفائي يصنع لأتباعه هوية نرجسية استثنائية، بين البشر، بوصفهم الأمة التي اختارها الله ليختم رسالته ويبلغ آخر مقرراته إلى عباده.

ومن شأن هذه الهوية المغلقة على ثوابتها ومحرماتها، أن تقولب العقول وتختم على الأجساد، لكي تصنع من وجه الأول النموذج المثالي للمسلم كما يتمثل في تقديس النصوص وتقليد السلف تقليداً أعمى؛ ولكي تقيم من وجه آخر جدراناً عازلة بين المسلم وسواه، بل بين الناس عامةً، من خلال ثنائيات تفصل على نحو حاسم بين الإيمان والكفر أو الطهر والرجس أو الطاعة والخروج، أي بين العبودية المقنّعة بتأليه بشري لسواه وبين استقلالية الشخص البشري وحرّيته في التفكير.

على هذا المستوى من السذاجة والتبسيط والجهل أن نتحدث عن إسلام معتدل أو وسطي. والإسلام شأنه بذلك شأن سائر المعتقدات. كلها تعمل بمنطق الاصطفاء والإقصاء. ولا غرابة، فمسوغ كل معتقد جديد هو إلغاء القديم. ومشروعية كل دين يظهر هو نسخ ما سبقه والحلول مكانه. ولذا كلّها تعمل بلغة التهمة والإدانة لتدمر جسور التواصل بين الناس، كلها مصانع لإنتاج العنف الكامن في مبنى العقائد وشيفرات الثقافة.

فاليهودية التي تأسست على منطق الاصطفاء لبني إسرائيل، من رب العالمين الذي فضلهم على سواهم، على حد زعمهم، قد أقصت كل ما عداها من العقائد والأقوام، وتلك هي النسخة الأولى من العقيدة التوحيدية التي أسست للأحقاد والعداوات بين الناس. والمسيحية قد ارتدّت على اليهودية وانشقت عليها بتخطئتها وتجاوزها، وبعكس ما يظنّ الذين صنعوا في الغرب التلفيقة العقائدية التي تجمع اليهودية والمسيحية تحت اسم واحد (Judéo/Christianisme). هذا مع أن الإسلام هو أقرب إلى اليهودية من المسيحية، من حيث منطق الاصطفاء. في أي حال، إن الإسلام وإن كان ثمرة لليهودية، أو نسخة جديدة عن المسيحية، فإن علّة ظهوره كانت نسخ الاثنتين ونقضهما، باتهامهما بالتحريف أو الشرك..

ومنطق الاصطفاء والإقصاء هو الذي ساد ويسود العلاقات داخل كل ديانة بين طوائفها. فالواحدة منها تفترق عن الأخرى وتنشق عنها أو عليها، لكي تقوم بإقصائها، بذريعة أنها وحدها تجسّد المشروعية الإيمانية، وأنها وحدها، من دون سواها، هي الأحق والأصدق من حيث مطابقتها للأصول

والسير على الصراط المستقيم، أو الأورثوذكسي إذا شئنا استخدام لغة المسيحية المشرقية.

هذا المنطق نفسه هو الذي اشتغلت به العقائد والمذاهب الحديثة، كما جسدت نموذجها الماركسية، وكما شهدت الانشقاقات العنيفة والتهم المتبادلة بالتحريف بين المعسكرات والأنظمة أو بين الأحزاب والمنظمات التي اعتنقت الإيديولوجيا الماركسية بوصفها المشروع الوحيد لخلاص البشرية. وهذا شأن الرأسمالية في موقفها من الماركسية، فكلاهما تسوغ مشروعيتها بنفي الأخرى.

وهذا مآل كل مذهب أو معتقد يفكر أهله بعقل أحادي، دغمائي، تبسيطي، لاحتكار الحقيقة ومصادرة حرية التفكير والتعبير، أكان دينياً أم فلسفياً؛ إقصاء الآخر واتهامه أو استئصاله، على المستوى الرمزي أو الجسدي، كما شهدت حروب التطهير الدينية، أو معسكرات الاعتقال والإبادة الستالينية. بهذا تلتقي الأصوليات أكانت دينية أم علمانية، قومية أم يسارية. فهي وإن تتعارض من حيث الشعارات، فمنطقها واحد هو القولية والهيمنة أو التسلط والاستبعاد. ومآلها واحد هو الاستبعاد والتهميش أو الإقصاء والاستئصال.

طبعاً لا أعمم. ولهذا أراني أستثني الليبرالية، كموقف فلسفي وجودي، وأعني بها كما أعرفها احتفاظ المرء بحريته، بعيداً عن أي وصاية، بحيث لا يستعبده اسم أو أصل ولا يستعمره مذهب أو نموذج، لكي يجعل منه عبداً لشخص أو عميلاً لفكرة أو خادماً لعقيدة... وفي هذا شاهد على أن علاقتنا بالحقيقة هي محل التباس وازدواج أو تعارض وتناقض. وتلك هي المفارقة.

الجهل المركب

في ضوء هذا الفهم لمنطق الدين، فإن غير المسلمين الذين يبحثون عن إسلام معتدل، إنما يشهدون على جهلهم بحقيقة الأديان وهوياتهم. فالمسيحية، التي صنعت "محاكم التفتيش"، لم تمارس التسامح إلا بعد انتصار الثورة في عصر الأنوار. كذلك فإن المسلم المدافع عن وجود إسلام معتدل، إنما يشهد على جهله بمبنى عقائده وأصول ديانته، أو على أنه منافق وغير صادق في ما يقول؛ تماماً كما أنه يشهد على جهله بالتاريخ الإسلامي على مستواه العقائدي، حيث العلاقات بين الفرق والمذاهب المختلفة، لم تبين بحسب منطق التعارف والتواصل، بل بحسب منطق التناوب والتنازع والتقاتل، على ما شهدت وما تزال تشهد الحروب والانشقاقات التي أفضت

إلى إحداهن شرح عميق بين المسلمين، عقائدي وثقافي ومجتمعي، تحولت معه أو بعده المذاهب إلى هويات فرعية هي أشبه بديانات جديدة، لا تقل العداوة بينها، المضمرة أو المعلنة، عن العداوة بينها وبين الطوائف غير الإسلامية. هذا ما يحملني على تكرار قولي بأن الله والنبي والقرآن باتوا، من حيث الأولوية، من الدرجة الثانية أو الثالثة، لدى كل فرقة إسلامية، قياساً على نصوصها وأعلامها ورموزها الخاصة بها.

الأمر الذي يفضح عقيدة التوحيد لدى الإسلاميين العاجزين عن توحيد حيّ في مدينة، كما يفضح عقيدة الوحدة لدى القوميين الذين لم يحسنوا سوى تدمير الفكرة العربية. ولذا فما صنعتها المشاريع العروبية والإسلامية هو إنتاج مجتمعات ملغمة انفجرت قبائل وطوائف متعادية، متقاتلة، كما تجري الحروب بين الأخوة في الدين أو الأشقاء في الوطن، في العراق وسوريا، أو في اليمن وليبيا.

الخداع والزييف

من آليات المدافعة عن المعتقد لدى الإسلاميين انهم في تفسيرهم لكل عنف يمارسه مسلم ضد الغير، أو لكل اقتتال بين المسلمين، يقولون لك بأن مثل هذه التصرفات مخالفة لمبادئ الدين وقيمه. وحثهم على ذلك أن هناك آيات قرآنية تحث على (التعارف) بين الناس، أو تتيح حرية التفكير والاعتقاد (... فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ...) .

وهذه الآلية هي من أساليب الخداع والزييف التي يُتقنها الإسلاميون. ذلك أن القرآن ليس مقالة كلامية مُحكّمة أو نظرية علمية متماسكة، وإنما هو نص مفتوح على تعدّد الدلالة والتباس الرواية أو اشتباه الآية، فضلاً عن كونه محلاً للتردد والتعارض في الأطروحة والمقولة، إذ هو يؤكد على شيء في موضع وينفيه في موضع آخر. إنه يمتدح الرهبان ولكنه يهاجم الرهبانية، ويمجد المسيح وأمه مريم ولكنه يتهم المسيحيين بالشرك، ويدعو إلى الوحدة التي هي رأس الاعتقاد الإسلامي، ولكنه ذو بنية تثليثية، إذ هناك ثلاث شخصيات مفهومية تتصارع وتلعب على مسرح الوجود: الله والإنسان والشيطان.

هذا ما يجعل القرآن يقبل ما اختلف أو تعارض من القراءات والتأويلات. فلا جدوى إذاً من العودة إليه لدعم هذا الرأي أو نقض الآخر. مثل هذه العودة التي تطمس المشكلة، إنما تتم الآن بعد فوات الأوان، أي بعد أن استحکم التعصّب والتحزّب وترسّخ الانقسام والعداء طوال قرونٍ. الأجدى والأولى الرجوع إلى كتب الفرق والمذاهب، فهي بيت

الداء، هي الفيروس القاتل، إذ بموجبها تشكّلت الهويات الموتورة ومنها تنبع الاستراتيجيات القاتلة، كما نشهد ونعاني.

وإذا كان المسلمون قد انفتحوا على بعضهم البعض، وعلى غير المسلمين، وبالعكس، قد انفتح غير المسلمين على المسلمين، فليس بسبب سماحة هذا الدين أو تسامح ذاك المعتقد. فالمسيحية لم تعمل بلغة التسامح إلا بعد هزيمتها أمام العالم الحديث بقواه الحية والصاعدة. هذا مع أن التسامح لا يحل المشكلة، لأنه لا يبنى على الاعتراف بالآخر وبأن له قسطه من الحقيقة، بل هو مجرد تساهل تجاهه، مع الاعتقاد في قرارة النفس بأنه مخطئ أو منحرف أو آثم.

أياً يكن، فالقيم المتعلقة بالتسامح والاعتدال أو التعدد والتواصل، سواء منها ما اقتبس من أوروبا أو ما أخذ من كتب التراث الديني، قد تمّت استعادتها أو جرى استثمارها، بفضل الاندراج في العالم الحديث بعناوينه وقيمه ونظمه ومؤسساته... ولذا، عندما عاد المسلمون، عن مكتسبات الحداثة، كل إلى فقهه وعقائده، لم يكن أمامهم سوى الغرق في أتون الفتن المذهبية بأبشع أشكالها. وتلك هي عاقبة الارتداد عن لغة العصر ومفاهيمه للعمل بصيغ ونماذج وأحكام قد استهلكت وفات أوانها: أن تنتقم منهم الوقائع وترتد عليهم أعمالهم بتحويل الصحوّة الدينية إلى عتمة، والشريعة الإسلامية إلى منظمة إرهابية، والهوية الطائفية إلى حرب أهلية.

لبنان ومشكلته

وما دمت أتطرق للعلاقة بين المسلمين والمسيحيين، التي هي اليوم الشغل الشاغل للبنانيين والعرب والعالم، لا يفوتني القول بأن المسلمين قد نعموا بأجواء الحرية في لبنان، بسبب وجود المسيحيين الذي خلق نموذجاً للتعدد ومنبراً للحرية ومختبراً للتعايش. وقد أفاد الكثيرون من العرب، ساسة ومثقفين، من هذه المزايا التي أسهم بعضهم في تدميرها، بالعمل على تعريب لبنان التعريب الهدّام كما تُرجمت المشاريع العروبية البائسة، أو أسلمته الأسلمة الإرهابية كما تُرجمت الأصوليات المقدّسة والمجنونة على أرضه لتفكيك دولته وتمزيق مجتمعه. هنا أيضاً أجدني أكرر قولي: إذا تراجع المسيحيون في لبنان والشرق، أخشى على بلدي وعلى حرّيتي.

والأولى هنا أن نسمّي الأشياء بأسمائها، فلا نصف القوة الشيعية المهيمنة بوصفها "شيعية سياسية" على غرار المارونية السياسية، أو السنيّة السياسية، أو حتى الطبقة السياسية الشيعية التي لم ترق يوماً إلى مدرسة سياسية، إذ كانت الأضعف في الترويكا الحاكمة.

أقول ذلك لأن المارونية السياسية قد جعلت من لبنان، مع شركائها في بقية الطوائف، مجتمعاً مزدهراً كان محطّ نظر العرب والعالم. وهي إن كانت مهيمنة، فإنها لم تقم بإدارة البلد بحسب الأصولية الدينية المسيحية، بل أدارته بالأدوات الحديثة المستفادّة من أوروبا، وبحسب الصيغة الديمقراطية على الطريقة اللبنانية، وهي صيغة تحتاج بالتأكيد إلى التطوير والتحسين لا إلى التخريب. وفضلاً عن ذلك فإن المارونية السياسية، وإن كان لها ولاؤها الثقافي يومئذ لفرنسا، فإنها لم تكن عميلة لها أو خادمة عنها. أما الكتلة الشيعية المهيمنة، فإنها تشكّلت بقرار من المحور الإيراني/السوري، وولائها الأول هو لمرجعها الديني في طهران. ولذا فهي الوجه الآخر للجهادية السنية. إذ كلاهما لا تعترف بلبنان أصلاً، لأنها إما أن تتخذ منه أرضاً للجهاد، أو ملعباً للصراعات، أو ذريعة لممارسة الهيمنة، أو أداةً لتنفيذ استراتيجيات قومية أو إسلامية، عربية أو غير عربية، مآلها أن يفقد لبنان ميزته الحضارية والمدنية، وأن يُدار أسوأ إدارة، كما تفعل الطبقة السياسية المهيمنة الآن، ولكن العاجزة عن التدبير ولا في شأن من الشؤون، لأنه لا أحد اليوم في لبنان سيّد نفسه، بعد أن خرج الأمر من يد الجميع وبات بقبضة قوى الخارج الذي يحول دون انتخاب رئيس للجمهورية.

زد على ذلك انه يوجد في كل طائفة لبنانية قطع بشري يشغل أصحابه بتأليه زعمائهم والتعصب لهم، لكي يزدادوا هيمنة وثراء أو فحشاً وفساداً. ولا أنسى انقسام الموارنة بين المعسكرين الشيعي والسني، في ما يفترض بهم، بعد تراجعهم، أن يلعبوا، على الأقل، دور "وسيط الجمهورية". والأسوأ من ذلك أن لبنان يكاد يفقد ميزته الطبيعية، تحت العين "الساهرة" للحكام، بعد أن فقد ميزته الحضارية. كل ذلك أسهم في تخريب لبنان، بتشويه سمعته وتبديد موارده وتلويث بيئته، أو بضرب صيغته الديموقراطية، بعد أن بات يصدر هويات عابرة يجسدها الإرهاب الجهادي بنموذجيه: الشيعي والسني المضاد.

الالتزام نقيض الاعتدال

لنعترف بالحقائق، كي نحسن معالجة المشكلة، في ما يخص الإسلام العقائدي: لا وجود لمسلم معتدل، كما لا وجود لمتدين عاقل (المعري). إذ ما معنى أن يحتاج شعب إلى نبيّ، فيما وراء حكاية الاصطفاء؟ معناه أنه قاصر ومحتاج إلى وصي عليه يفكر عنه، معناه أن لا عقل له أو لا يحسن استخدامه. فلنحسن قراءة المصطلحات، وتأمل الآيات. ليس بوسع

المسلم الملتزم والآخذ بالأصول أن يقبل غير المسلم كما لا يَسَعُه أن يقبل المسلم المختلف. فذلك يقع خارج نطاق الممكن، لأن عقله مبرمج على نفي الآخر باتهامه بأنه مبتدع أو مشرك أو كافر أو آثم أو نجس أو غير إنسان، على ما قرر ذلك كبار العلماء وأئمة المذاهب..

هذا ما يجعل الحوار الذي يجري منذ عقود، بين علماء المسلمين، يصل دوماً إلى الباب المسدود. ومثاله الحوار الذي جرى منذ سنوات، من على الشاشة، بين الشيخ القرضاوي ممثلاً معسكر أهل السنّة، وبين الشيخ التسخيري ممثلاً معسكر الشيعة. لقد انتهى الحوار قبل أن يبدأ، لأن كل عالم منهما تمترس وراء ثوابته لا يتزحزح عنها، بقدر ما احتل عقله وتحكّم بآرائه ومواقفه أحد العلماء القدامى الذين أسسوا للفرقة وشرعوا للعداوة، ومثالهم لدى السنة (ابن تيمية) الذي كفر الشيعة، ولدى الشيعة (ابن بابويه) الذي كان يعتبر أن السني لا تقبل حسناته يوم القيامة ولو كان صالحاً.

هذه الثقافة الإسلامية النرجسية والعدوانية، التي كانت نائمة، هي التي أيقظها وحاول إخراجها على المسرح تنظيم داعش وأشقائه وأبناء عمومته، لا فرق بين واحد وآخر، إلا بالتسابق على سفك الدماء، وبالاختلاف في الوسيلة على تنفيذه، قطعاً للرؤوس أمام الملاء، أو اغتيالاً مجهول الفاعل للأشخاص بتفجير السيارات المفخخة التي تحيل الأجساد والأرزاق إلى أشلاء وأنقاض.

العلماء أخطر من العامة

من آليات الزيف الأخرى التي يتقنها الإسلاميون في الدفاع عما يستحيل الدفاع عنه، هو انهم يعزّون، عادة، ما يمارس من تعصب وتطرف وعنف إلى العامة والجهلة، أو إلى الدعاة من ذوي العلم القليل والثقافة الضحلة. وها هم اليوم يتهمون السلفيين الجهاديين بأنهم هم الذين يسيئون إلى الإسلام ويشوهون تعاليمه بأعمالهم البربرية، هذا فيما الكل، عامة وسلفيين، قد تخرجوا من مدارس العلماء والدعاة الكبار وعملوا بكتبهم وآرائهم. فهؤلاء هم أساس المشكلة ومصدر الخطر، إذ هم الذين شرعوا للتكفير المتبادل بتصنيفاتهم العنصرية وأفكارهم الفاشية وأحكامهم الجائرة.

والوجه الآخر لهذه العملة الإيديولوجية المزيفة، كما يمارسها المعممون، هم المثقفون من كتّاب وأكاديميين ومنظرين واستراتيجيين قد حصلوا القسط الوافر من العلوم والمعارف الحديثة، ولكنهم يستخدمون قدراتهم العقلية ومهاراتهم الكلامية ومواهبهم الخطابية ليمارسوا، عبر الشاشات، فنون النفاق

والدجل والسفسطة الرخيصة، ضد مبادئ النزاهة الفكرية وقواعد الفضيلة الخلقية، لأن همهم ليس معرفة الحقيقة، بل طمسها للدفاع عن أدوارهم المشبوهة ومشاريعهم في الهيمنة والسيطرة. فهؤلاء هم أخطر بكثير على المجتمعات وقضاياها، من العامة والجهلة.

هذا ما فعله الذين مشوا في ركاب الموجة الدينية من مثقفين، حدثيين يساريين، خدعوا بشعاراتها. وهذا دأب المثقف اليساري. انه يهاجم الأفكار الليبرالية التي تفك قيوده، ويدافع عن الأنظمة الشمولية الحديدية التي تصادر حرّيته. وهذا شأن الذين لبثوا طويلاً يدافعون عن محور الممانعة الذي يقوده نظام أصولي، إلى أن أيقظهم تنظيم داعش من غفلتهم، ليكتشفوا بعد خراب العمران أن الكل يشغلون بالعملة الإرهابية، لأن الكل هم من نفس العجينة والعقيلة، لا تهمهم قضايا الحقيقة والعدالة والحرية، بل السلطة والنفوذ والهيمنة.

ولا أنسى في المقابل أن هناك رجال دين منفتحين، كانوا قبل عقود يمارسون علاقتهم بهويتهم بصورة ليبرالية، بامتناعهم عن رفع سيف التكفير والتهديد وقولهم للناس: هذه هي الشريعة، ولرب العالمين أن يحاسب العاصي، وليس نحن.

ثم أتى بعد ذلك جيل من علماء الدين سعوا فعلاً إلى الإصلاح والتجديد في ضوء التحوّلات الهائلة والعميقة التي طرأت على المجتمعات المعاصرة. ولكن الموجة الأصولية التي رحبوا بها أو شاركوا في صنّعها قد جرفتهم وكانت أقوى منهم. ولذا فقد فشلت مشاريعهم الدينية، بقدر ما كانوا أسرى ثوابتهم العقائدية ومنظوماتهم الفقهية. هذا ما شهد به أحد كبار العلماء، في لبنان، إذ اعترف بعد عقود من العمل الديني، بأن "الدين يتحوّل إلى تجارة ودكاكين".

واليوم، وعلى وقع الكوارث التي جلبتها الأصوليات الدينية، هناك رجال دين، عرباً وغير عرب، قد عادوا إلى صوابهم، بعد أن أخذوا بالصحة والثورة واشتغلوا رداً من الزمن بالعملة الدينية الخاسرة، لإقامة الدولة الدينية المستحيلة، فتنبؤوا خيار العلمانية والدولة المدنية، صراحة أو مداورة، ولكن بعد فوات الأوان، لأنهم قلة غير فاعلة في مواجهة جحافل الدعاة الذين اجتاحوا الفضاء العمومي بمنابره وشاشاته وساحاته، لتشكيل قطعان طائفية هائجة تبحث عن الآخر لمقاتلته، والنتيجة اشتعال الحروب الأهلية التي جرّت إلى خراب الموصل وبقية المدن العربية.

أما ذروة الزيف والجهل والظلم، فهو أن نرمي مسؤولية أخطائنا

وفشلنا ومصائبنا على الجاهلية، على ما يفعل الذين يحدثوننا عن الجاهلية الجديدة. هذا في حين أن الجاهلية هي البداية العظيمة للعرب لغة ومروءة. صحيح أن الجاهلي كان يقتتل مع نظيره على مرعى أو ناقة أو امرأة أو سلطة، ولكنه كان يبكي عليه بعد قتله، أو كان ينصفه في القتال فينزل عن فرسه إذا كان خصمه راجلاً. والأهم أنه لم يكن يقتل نظيره على رأيه. مثل هذه العملة البربرية هي ماركة دينية مسجلة. وهكذا كان الجاهلي يخضع في قتاله لقواعد المروءة والإنسانية، على عكس العقائدي المبرمج ضد الآخر، والذي نجد نموذج اليوم ينسف كل التقاليد النبيلة والأعراف الجميلة والحقوق المشروعة. من هنا كان أهل الجاهلية مقتصدون في ممارسة العنف، قياساً على العنف الذي مارسه أهل الديانات، في الإسلام أو المسيحية أو في سواهما من العقائد.

الكابوس والحلم

لنستفق من غيبوبتنا ونكسر نرجسيتنا. فالعقائد لا تنتج إلا ما يصدمننا أو يفجعنا من التصرفات المستهجنة والأعمال البربرية، سواء اختُص الأمر بهذا الدين أو ذاك.

وهذه حال الإسلام. ولا فرق داخله بين مذهب ومذهب. يستوي الجميع في منطق التكفير البربري وأعمال العنف الهمجي. لأن ذلك كامن في الجينات الثقافية وفي العقليات المفخخة التي تنفجر في الأماكن العامة وبين الناس، قتلاً للأبرياء وتدميراً للعمران. ولا فرق بين طائفة وأخرى، إذ جميعها يمارس هويته كخندق عقائدي ينصبه بينه وبين من يفترض أن يكون شريكه في الوطن أو اللغة أو الإنسانية. من هنا فإن الدعاة، سواء لدى هذه الطائفة أو تلك قد اشتغلوا، وما زالوا، على محورين، الكابوس والحلم. المحور الأول تجسّد في زرع المخاوف المتبادلة بين السنّة الشيعية، أو في استعداد العالم والآخر والحداثة؛ أما الثاني فقد تجسّد بوعد الإمارة أو الخلافة الإسلامية التي تستعيد المجد التليد والغابر لدى السنّة، أو التي تقيم الدولة الشيعية المنتظرة التي تبدأ في طهران وتنتهي عند شواطئ لبنان.

وتلك هي مفاعيل نبش الذاكرة الموبوءة ونصب المتاريس العقائدية: أن ينقلب التعصّب ضد أهله، حروباً أهلية مدمرة في سوريا والعراق واليمن ولبنان، أو استنجاداً بالغرب، الذي نُقيم على مآدبته العلمية والتقنية منذ عصر النهضة، لكي يردع بعضنا عن بعض مرة، أو لكي يؤلّب بعضنا على بعض مرة أخرى، من حيث نعلم أو لا نعلم، نشاء أو لا نشاء. وفي

هذا شاهد على علاقة الزيف التي نقيمها مع الغرب. فنحن نفيد من منجزاته وننكر ذلك، أو نعزوها زوراً إلى التراث الإسلامي. والمآل تشويه التراث والحادثة معاً.

نحن ضحايا أفكارنا

لا يجدي التهريب من حمل المسؤولية ورميها على الآخر. فالكل، سنة وشيعة، ينحدرون من نفس الشجرة الأصولية الاصطفائية، التكفيرية الإرهابية، وإن اختلفت الأسماء، وتفرّع الأبناء والأحفاد، ما بين الإخوان المسلمين وحزب الدعوة، أو بين القاعدة وحزب الله، أو بين جبهة النصرة وأنصار الله، أو بين تنظيم داعش وجيش المهدي... نحن إزاء نفس العقلية ونفس نمط التفكير ونفس نموذج الحياة، أي ما تفتح تطبيقاته على الأرض أبواب الجحيم قبل اليوم الموعود.

لنعترف بما تصنعه أفكارنا ودعواتنا. كلنا يستخدم الدين للهدم لا للبناء، للتفرقة لا للتواصل، للهيمنة لا للتدبير العاقل والإدارة الرشيدة. ومن المفارقات أن الإسلاميين، أي أصحاب مشاريع الخلافة الإسلامية والولاية الفقهية والحاكمية الإلهية، دولاً وحكومات أو أحزاباً ومنظمات، لا يُقيمون وزناً للقيم التي هي أساس الشرائع والأحكام والتي بها يكون الإنسان إنساناً، كالتقى والتواضع والعفو والتعارف والتكافل والتراحم... لأن هاجسهم هو الوصول إلى السلطة والقبض عليها بأي ثمن، أي بانتهاك كل ما يدعون محاربتة.

وهكذا فالجميع سواء، إذ كلهم يصنعون النماذج التي يدعون محاربتها. ولهذا نرى أن من يتهم غيره بممارسة التكفير والإرهاب هو تكفيري أصلاً وفصلاً، وهو أول من صنّع الإرهاب وصدّره؛ كما نجد، من جهة أخرى، أن داعية الديمقراطية يدعم الأنظمة الاستبدادية، كما يمشی داعية العلمانية في ركاب الأنظمة الدينية أو يتعامل مع علمانيته بصورة لاهوتية.

بهذا المعنى كل مسلم أصولي، ملتزم أو متشدّد، يسكنه ويتحكم بفكره وسلوكه، نموذج تكفيري إرهابي، سواء أكان عالماً قديماً أم داعية حديثاً، وإن كانت داعش قد فاقت بهمجيتها وإجرامها كل من سبقها. ولا غرابة فالعمل السيئ يستجمع، اليوم، كل ما سبق من مساوئ وكوارث.

وتلك هي الثمرة السيئة لعبادة السلف والمماهة المستحيلة مع الأصول: أن نسدل الستار على عقولنا ونشهد على قصورنا، لكن نتقهقر وننحدر على كل الصعد الحضارية، فيما شعوب الأرض وأممها تحاول صنع

نفسها وإحراز تقدمها، بالإتيان بالجديد المثير والجذاب أو المبتكر والخارق.

التراث الحي

هذا النقد الذي لا يخلو من عنف قد يصدّم الكثيرين، ولكن مسوغه هو الواقع الذي فاق الخيال بمفاجآته وصدّماته. ولذا فهو لا يرمي إلى إلغاء الإسلام أو الدين، إذ لا معنى لذلك، بل من السخف اعتقاد ذلك. إنه يرمي إلى تفكيك ما هو سلبي أو عدواني أو هدام من المعتقدات والثوابت، أي كل ما يؤدي إلى ممارسة المسلم علاقته بالدين كعبء أو نفق أو عُصاب أو محكمة أو إرهاب، لكي نحصد كل هذه الدماء وكل هذا الدمار.

ثمة مستوى ثالث في مقارنة الإسلام: هو التعامل معه، لا كمنظومات عقائدية مغلقة، بل بوصفه تراثاً هائلاً وثيراً، من الخطابات والنصوص التي هي أوسع بكثير من أن تختزل إلى نظام فقهي أو تركيبة عقائدية. إذ هي أغنى مما تطرحه وتدعو إليه أو مما تنظر له وتحاول البرهنة عليه. وهذا شأن الروائع والآثار من المؤلفات والأعمال في مختلف الحقول والاختصاصات. إنها تشكل منجماً فكرياً عند من يحسن القراءة بعقل واسع ومركب، يرى دوماً الوجه الآخر والبعد الآخر والمستوى الآخر، في كل عمل فكري.

وهكذا فإن كتب التراث، على اختلاف المذاهب والمدارس والمناهج، إنما تشكل إمكانات فكرية خصبة يمكن العمل عليها، شرحاً وتفسيراً، أو تأويلاً وتفكيكاً، لإعادة البناء والتركيب، بما يؤدي إلى إنتاج معارف حول الدين والثقافة أو حول المجتمع والواقع والعالم. وهذا ما فعله الغربيون في تعاملهم مع الدين، بتحويله من متراس عقائدي إلى حقل للدرس والتحليل، كما نجد مثلاً لدى عالم الاجتماع ماكس فيبر في كتابه عن "البروتستانتية".

وهذا ما فعله العلماء القدامى الذين استثمروا المعارف العلمية والفلسفية التي نقلوها عن اليونان وسواهم، في بناء علوم جديدة، كاللغة والفقه والحديث والكلام، فضلاً عمّا أضافوه على ما نقلوه من علوم وفلسفات ومعتقدات. وهذا ما شرع به في العصر الحديث أدباء ومفكرون، بدءاً من طه حسين وصولاً إلى محمد أركون. من غير ذلك، تتحول العلاقة بالدين إلى مأزق حضاري ومصدر لخنق الطاقة على الخلق والابتكار، أي مصدراً للعجز الذي يدفعنا بالرغم ما نملكه من موارد هائلة إلى طلب المساعدة من الدول الغنية والنامية.

بهذا المعنى ليس المطلوب تحرير الإسلام من إرهابيه وجلاديه، بل التحرر من الإسلام العقائدي، الأصولي والاصطفائي، فهو المشكلة وليس الحلّ

بآلهته الجدد الذين تحولوا إلى جلاّدين وجزّارين. وهذا مآل كل شيء يُستعاد في غير زمنه، من غير عمل عليه وتحويله بصورة خلاقة إلى إنجاز حضاري في مجال من المجالات: أن يعود على شكل مساخر كما هي حال الفتاوى المضحكة أو البائسة التي يتحفنا بها الأصوليون، أو على شكل مجازر ترتكب بحق الناس من غير ذنب أو جريمة.

وهذا هو التحدي أمام الإسلاميين وسواهم: الاشتغال على التراث الديني، لتحويله إلى عملة حضارية راهنة، قابلة للتداول والتبادل، لكي يسهموا في صناعة الحياة ويشاركوا في بناء الحضارة القائمة. فالأديان والمعتقدات هي لخدمة الحياة، وليس العكس، كما يعتقد السلفيون والإسلاميون. نحن لا نعيش لكي نخدم الإسلام وسواه من العقائد والأفكار، أكانت دينية أم علمانية، بل لكي نتقن فن العيش، وبالأخص لكي نحسن العيش سوياً. وهذا يقتضي إجراء تغيير جذري يطال علاقة المسلم بهويته الدينية، على نحو تتغير معه أطر النظر ومناهج العمل، مباني العقيدة ومقاصد الشريعة.

الهوية العابرة

أصل بذلك إلى المستوى الرابع، وإن لم يكن الأخير، في التعامل مع الإسلام، أعني مستواه الثقافي والإنساني. وإذا كان هناك مؤمنون يصرون على انتمائهم إلى الإسلام كجماعة ثقافية، عابرة للقارات والمجتمعات والأوطان، فهذه الجماعة لم تعد، ولم تكن أصلاً، استثناءً بين البشر، لم تكن خير أمة. وإنما هي جماعة بين جماعات أخرى عاشت الحياة بخيرها وشرها، بإنجازاتها وإخفاقاتها، لا أكثر ولا أقل، لا أشرف ولا أدون. هذا هو المعقول والمشروع: أن تتعامل المجموعة الإسلامية مع نفسها كمجموعة بشرية تحسن التعامل مع بقية الجماعات بلغة التواصل والتحاور أو الشراكة والتبادل. وهذا ما يفعله من يحسن قراءة الصدمات والتراجعات والتحويلات: أن يعيد النظر في هويته، لكي يعيد ترتيب العلاقة مع الآخر ومع العالم.

لا أحد يملك هوية نقية أو ثابتة. هذا وهم كبير. نحن أصحاب هويات مركبة تنسج من التعدد والتنوع في العناصر والروافد، بقدر ما هي محل التباس أو توتر بين الميول والنزعات. وهوياتنا ليست وراءنا بل أمامنا، أي هي صيرورتها الدائمة بقدر ما هي قدرة الواحد على ابتكار ما يمكن أن يعود بالفائدة عليه وعلى مجتمعه وعلى العالم: فكرة خلاقة أو قاعدة صالحة أو أداة فعالة أو ماركة جذابة... هذا ما يفعله اليوم من يمارس هويته بصورة عالمية، عابرة، تقوم على التبادل والتفاعل المثمر والبناء،

خاصة وأنا نلج في عصر تتشكل فيه هويات هجينة متعددة اللغة والانتماء أو الإقامة والمهنة. من غير ذلك، يتحول الاستثناء الثقافي والصفاء الهوياتي إلى عصاب ومرض عضال يفتك بأصحابه.

هذا على صعيد الخارج. كذلك الأمر على صعيد الداخل. لم يعد مجدياً تعريف العربي هويته، أياً كان بلده، من خلال انتمائه الديني، بعد كل هذه المآسي والمصائب. الأجدى والأولى أن يعرف نفسه من خلال وطنه أولاً. ومن خلال مهنته ثانياً، أي ما يتقنه من العمل الصالح أو المفيد والبناء، فذلك هو جواز مروره إلى الفاعلية والحضور في العالم. وهذه هي الحال اليوم لدى معظم البلدان والأمم، حيث التعريف بالهوية يتم من خلال الانتماء الوطني أو القومي أو اللغوي أو السياسي أو الجغرافي... وحدثهم الإسلاميون يصرون على استخدام العنوان الديني في تسمية الدول والجمهوريات والأحزاب السياسية.

على هذا الصعيد أيضاً، إذا شئنا استخلاص العبرة، لا ينبغي للعرب أن يكونوا استثناء، كونهم كانوا أصحاب المشروع الديني. بالعكس يجدر كسر النزجسية الدينية، بحيث لا يكون الدين سلطة عليا فوق الدول والدساتير، تمارس الرقابة أو الوصاية على الناس برفع سيف التكفير والتهديد. بل مجرد قطاع بين قطاعات، أو حقل بين حقول عديدة ومختلفة، تتحاور وتتواصل وتتفاعل في أعمال البناء المجتمعي والإيماء الحضاري. فلن تخرج المجتمعات العربية من أزمتها إذا استمرت تفكر وتعمل وتعرّف بهوياتها أو دساتيرها تحت عناوين دينية أو طائفية.

فليترك رجال الدين، بعد هذه التجارب المريرة، السياسة لرجالها، وليشتغلوا بالنقد والنصح والإرشاد، أي بخصوصيتهم الثقافية. وأما من أراد منهم أن يشتغل بالسياسة. فهذا حقه، ولكنه عندئذ يفقد حصانته الرمزية، ولا يعود حُجّة أو آية، بل فاعل سياسي يقبل المساءلة والمناقشة العلنية، في الفضاء العمومي، كما يقبل النقد العقلي أو الفني والجمالي، ولو كان ساخراً. هل يغضب الساسة ورجال الدين من النقد الكاريكاتوري اللاذع فيما هم يتحكّمون بالمصائر لإنتاج كل هذه الأحوال والمصائب؟ ومن المضحكات المبكيات أن يغضب مسلمون في لبنان لحرق شعار إسلامي، فيما أصحاب الشعار يستخدمونه لقطع الرؤوس أو لحرق الأخضر واليابس.

سقوط المشروع الديني

لا نشتغلن بإرجاء المشكلة لكي تزداد تأزماً واستعصاء، فبعد كل هذا الإخفاق لم يعد يجدي التشبث بدعوات ومشاريع لا تنتج إلا عكس

المطلوب، فساداً أو خراباً وسفكاً للدماء. لنواجه حقيقتنا المرة وواقعنا البشع: فالتنين الإرهابي قد صنعه التعليم الديني الذي انتقل، بمعسكراته الإيديولوجية وحروبه الرمزية، من الغرف المعتمدة وقاعات الدرس لكي يعمل، بصورة سافرة وفاضحة، من على الشاشات على مرأى ومسمع من القادة من حكام ودعاة.

وتلك هي النهاية الطبيعية لازدهار مهنة رجال الدين على اختلاف مذاهبهم ومراتبهم وألقابهم. فبعد أن قبضوا على الأمر وابتلعوا باقي السلطات، العائدة للأب والمعلم والشرطي والنقابي والمثقف والسياسي، ازداد الخراب والفساد في العالم العربي.

ولربّ ضارة نافعة، إذا شئنا قراءة الوجه الآخر للظاهرة: فسقوط المشروع الديني معناه ومآله سقوط الشعار القائل: الإسلام هو الحل، كما رفعه الإسلاميون، بعد فشل المشاريع القومية واليسارية، بوصفه المنقذ للأمة مما تتردى فيه، فكانت النتيجة أن يترجم هذا الشعار في كل هذا الانهيار والانحطاط والإفلاس.

لقد أخذ الإسلاميون الفرصة لكي يحكموا ولكنهم أخفقوا حيث سيطروا. هذا ما حدث في مصر مع سقوط جماعة "الإخوان المسلمين"، وهي المدرسة الأم التي تخرّجت منها معظم الحركات والأحزاب والتنظيمات الإسلامية. وها هم أبناء الجماعة وحفدتها يسجلون نهاية المشروع الديني، أعني نهاية الفكرة الجهنمية القاضية بإقامة دولة إسلامية، إذ هو لا يُترجم إلا على نحو ما يترجمه تنظيم داعش وأشقائه ونظرائه وأصداده، بصورة كاريكاتورية هزلية على سبيل المسخ والتشويه، أو بصورة تكفيرية إرهابية على سبيل القتل والتنكيل. ولا عجب أن تكون النتيجة أن يولد مسخاً أو ديناصوراً، بُعبعاً أو جلاّداً، أي مما لا تُصنع به حياة أو ينهض مجتمع أو يُبنى مستقبل. وتلك هي حصيلة التعامل مع الدين كدولة أو نظام سياسي: فشل السياسة والدين معاً.

عاجزون عن الإصلاح

ما يعنيه انهيار المشروع الإسلامي أننا تجاوزنا مسألة الإصلاح الديني. لقد فات أوان الإصلاح الذي طالب به الشيخ محمد عبده في زمنه ولم يحصل. وهذا ما يحدث الآن، حيث التين التكفيري والوحش الإرهابي قد تخرج من مدرسة أصحاب العمائم واللحي وذوي الطبقات على الجباه. لنحسن القراءة: فالمشاريع الدينية، لإقامة الدولة الإسلامية، غير قابلة للإصلاح، تماماً كما هي حال الأنظمة الديكتاتورية. كلاهما وجهان لنفس

العملة. كلاهما متواطئان، لأن كلاً منهما عاجز عن أعمال الإصلاح والبناء، وقادر فقط على أعمال الهدم والفساد. ولهذا لم تنفع المناشدات والرسائل المفتوحة، لا للطاغية ولا للمرشد أو لوكلائه، منذ الرسالة المفتوحة التي وجهها كبير المثقفين العرب، الشاعر أدونيس، إلى رئيس النظام السوري. ولذا، فإن ما يقبله النظامان، الديكتاتوري والأصولي، هو الانكسار والتصدُّع أو الإفلاس والانهييار كما يحدث في غير بلد.

والشاهد البليغ تقدمه اليمن بعد سقوط صنعاء على يد طائفة الحوثيين التابعة لولاية الفقيه في طهران. فالجماعة قد انقضوا على المدينة، يروعون أهلها وينهبون ممتلكات الدولة، كما شهد بذلك الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. نحن حقاً إزاء "نموذج للصحة الإسلامية"، كما وصفه صحافي إيراني. ولكنه نموذج معكوس يشهد على فساد أهله، وعلى أنهم لا يريدون الإصلاح ولا هم قادرون عليه. ويا لها من فضيحة مدوية أن الحوثيين، الذين أطلقوا على أنفسهم "أنصار الله"، يؤكدون منذ سنوات بأن الهدف من تمردهم هو "فرض ثقافة القرآن"، كما صرَّح ذات مرة يحيى الحوثي أحد الناطقين باسم جماعته. وها هي النتيجة فعلاً: التصرف بعقلية الغزو والغنيمة. ولا غرابة. فذلك هو منطق القبيلة وتلك هي لغة العقيدة. هذا مآل احتكار الحقيقة كما يجسدها الضدان المتصارعان: من جهة أولى الطغاة من ملاك الأوطان الذين يحكمون بلدانهم كآلهة يتصرفون فيها كما يشاؤون شعارهم أنا أو لا أحد، ومن جهة ثانية ملاك الله من رجال الدين الذين يسخرون الاسم والرمز لأهوائهم وعصبياتهم وصراعاتهم وحروبهم البربرية، لكي يجتمع التشبيح العسكري في الميدان مع التشبيح الإيديولوجي من على الشاشات، والنتيجة هي التجبر والاستكبار أو الثأر والانتقام، بخطط الأبرياء واقتلاع الناس من ديارهم، بتهجيرهم أو بقتلهم وإبادتهم على نحو جماعي، باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، كالغازات السامة، وكما جرى في سوريا.

بهذا المعنى فإن الأنظمة التي حكمت باسم الحداثة والعلمانية، من قومية أو يسارية، قد مارست الإرهاب أو استدعت منظّماته، استدعاء الضدّ، بقدر ما أسهمت هي نفسها، بعجزها وإخفاقها أو باستبدادها وإرهابها، في تغذية الموجة الأصولية وإسباغ المشروعية عليها، كما بيّنتُ في مكان آخر.

قلب الآية

لا يجدي الآن التفكير بنفس الطريقة والعقلية. فبعد الحدث الرهيب

لا شيء يعود كما كان عليه. وما يحصل من كوارث يضع حداً لخطرسة رجال الدين ويكسر وصايتهم الفاشلة على الناس، بقدر ما يفتح الفرصة أمام صعود الكتلة الحداثية المدنية التي يتعامل أصحابها مع هويتهم الدينية والثقافية، على سبيل التواصل والتوسط أو التعدد والاعتراف المتبادل.

بكلام أصرح: بعد النهاية البشعة والشنيعة لمشروع الإسلام السياسي على يد أهله وصناعه، لم يعد ينفع الكلام على الرجوع إلى الكتاب والعمل بمنهاج النبوة. فالمهمة العاجلة أمام رجال الدين هي ممارسة التقى الفكري والتواضع الوجودي، للقيام بأعمال النقد والمراجعة والمحاسبة، والاعتذار من الناس، تكفيراً عن سيئات أعمالهم، وعما صنعوا بعربداتهم السلطوية وشعوذاتهم الفكرية وتهويماتهم النرجسية.

هذه المهمة النقدية تقتضي أن يعود الفاعل الديني إلى صوابه، لكي يعمل في مؤسساته وحوزاته، لإعادة بناء الحياة الدينية على أسس وقواعد جديدة:

1- التعامل مع الدين، لا بوصفه مشروعية عليا، بل مجرد حقل مجتمعي يتفاعل مع سائر الحقول، بما يعود بالنهوض والنمو على المجتمع بأكمله.

2- التخلي عن مشروع إقامة الدول وإصلاح المجتمعات والأمم. فهذه مهمة قد تصدوا لها وهم غير جديرين بها بنماذجهم البائدة ودعواتهم المستحيلة، ولا هم مؤهلون لها، لأنهم لا يملكون العدة والوسيلة من الأفكار الحية والرؤى المستقبلية والنماذج المبتكرة أو القيم البناءة.

3- إلغاء قاعدة الارتداد وإطلاق حرية الاعتقاد للجميع على اختلاف آرائهم ومعتقداتهم. فالمارقون والملحدون والخارجون والجاهليون، فضلاً عن غير المسلمين جميعهم، قد باتوا من ملائكة الرحمة قياساً على الجلادين الذين يصنع نماذجهم أصحاب المشاريع الدينية.

4- وضع حد لشرطة العقائد وحراس الإيمان الذين احتلوا الشاشات، منذ عقود، لكي ينشروا خرافاتهم وشعوذاتهم، أو لكي يضحوا سموم الكره والعداوة، سواء بين المسلمين أو بينهم وبين الطوائف الأخرى.

5- أن تستبعد من برامج التعليم، الديني والحكومي، الأهلي والرسمي، كل النصوص والأحكام المبنية على تكفير الآخر وإقصائه، سواء وردت في هذا الكتاب أو ذاك، باعتبارها عملة باطلة ولي زمنها، بل صفحة سوداء في تاريخ البشرية.

6- أن لا تكون شرعية لأحد فوق شرعية الدولة ودستورها. لقد ولي

زمن العصمة القدسية والحصانة الرمزية والغيوتوات الدينية، بعد كل هذه الفشل الذريع لرجال الدين ومشاريعهم. بذلك تنقلب الآية، فتفقد المؤسسة الدينية وصايتها على الناس والمجتمع، على غرار ما حدث للكنيسة في أوروبا، بحيث تعمل هي نفسها تحت وصاية الدولة ووفقاً لقوانينها، وتخضع للنقد والمناقشة العلنية في الفضاء العمومي من جانب الرأي العام، بمختلف فاعلياته السياسية والمدنية والثقافية.

كفانا استكباراً وغطرسةً أو شعوذة وبربرية باسم الحقيقة والهوية أو الأمة والقضية.

فهل يستخلص العبرة المعنيون، من حكام ورجال دين، بمعالجة الأزمة التي تحولت إلى كارثة تحت رعايتهم أو بغفلة منهم؟!

العودة المرعبة

مختصر القول: تلك هي عودة الدين التي تنبأ بها البعض وهلل لها البعض الآخر: إنها عودة مرعبة، كما تُرجمت مشاريع الإسلام السياسي على اختلاف نسخها.

ولا غرابة: فالمعتقد الاصطفائي يترجم تعصباً وتطرفاً. والمشروع الأصولي مآله استئصال الآخر. والتسامح هو مجرد هدنة بين فئتين. والاستثناء الثقافي يحيل المسلم إلى ديناصور حضاري. والنص المقدس لا يترجم على الأرض إلا انتهاكاً واستباحة. والكتاب الذي يحيط علماً بكل شيء مؤداه السطو على نظريات العلماء لنسبتها إلى القرآن. والدولة الدينية تنسف مبدأ المواطنة لتفكيك وحدة الأوطان والبلدان، والمجتمع النقي الصافي مآله انفجار أحشائه إلى خليط من الكتل العمياء والعصبيات المتناحرة، وثقافة خير أمة وأشرف الخلق تعني احتقار الآخر والاعتداء الرمزي عليه.

أما الهوية الثابتة فهي تسجن صاحبها في خانة ضيقة أو في قوقعة خانقة لتتحول إلى عائق ومأزق في مواجهة التحولات والتحديات. والحقيقة المطلقة تنتج عجزاً وقصوراً بقدر ما تصنع أنظمة ديكتاتورية ومشاريع شمولية. أما الحقيقة النهائية، فمآلها شل الطاقة الحية والخلاقة للوصول إلى هذه النهايات الفاجعة. باختصار هذه هي عاقبة أسلمة الدولة والمجتمع على نحوٍ شمولي: تحويل الحياة إلى جحيم لا يُطاق. أما فضيحة الفضائح لدى المثقفين الإسلاميين فهي السعي إلى أسلمة العقول والفلسفات أو العلوم والمعارف، بما يُعدُّ نكوصاً عمّا قاله الأنبياء أو أنجزه العلماء.

وهكذا فمصدر العطب يكمن في نمط التفكير. هو ما ممارسه من تأله، لكي نحصد كل هذا التوحش. أعني التأله بوجهيه: اللاهوت الديني

واللاهوت العلماني، كما يتجسد ذلك في التعامل مع قضايا الحقيقة والعدالة والحرية والهوية أو الأمة بمفاهيم المطلق والمقدس والواحد والثابت والكامل والنهائي والفردوسي... والخروج من المألوق يتوقف على ابتكار لغة جديدة في التعامل مع النفس والآخر والعالم، بحيث تدار الشؤون بمفردات النسبي والمتعدد والمتغير والعابر، كما تُسّاس الهويات والقضايا بلغة التحويل الخلاق والتجاوز الفعّال أو التبادل المثمر والتركيب البنّاء...

ومؤدى ذلك أن نقتنع بأن لا أحد يمكنه القبض على حقيقة الواقع الذي هو جملة إمكاناته الغنية والمفتوحة على تعدد القراءات والخيارات أو السيناريوهات والاستراتيجيات. فالممكن هو أن يصنع كل واحد حقيقته، كما تتجلى في ما يُتقنه أو يُنجزه في هذا المجال أو ذاك، أي في قدرته على خلق الوقائع، وعلى نحو يتيح له ممارسة الفاعلية والحضور على سبيل الاستحقاق والاستمتاع والازدهار. مما يعني أن علاقاتنا بالحقيقة تتجاوز مفهومها اللاهوتي والقدسي أو الصنمي والأيقوني، لكي تُمارس كمغامرة خلاقة أو تجربة فذة، كرهان ينجح أو لعبة نتقنها على المسرح. أما التعامل مع الحقيقة كعقيدة منزلة لا يأتيها الباطل، فمعناه ومؤداه أن نتشبت بثقافة بائدة، هدامة، عدوانية، تصنع الأبله الثقافي والقطيع البشري بقدر ما تصنع الداعية المشعوذ والمخرب الأممي، أي ما يعود على المجتمعات العربية فوضى واضطراباً أو وبالاً وخسراناً.

داعش ابن العصر

أنهي بالعودة إلى تنظيم "داعش" الذي استدرجني إلى كتابة هذه المقالة.

هذا التنظيم هو كسواه من المنظمات والحركات الجهادية، فإنه وإن أتى من أقاصي الذاكرة وترسباتها، فهو ابن للواقع الكوني الذي ندرج فيه، بقدر ما هو مرض من أمراض الاجتماع المعاصر. إذ لا مجال في هذا الزمن الرقمي، التواصلي، الفصل بين ما هو خصوصي وما هو عالمي، بعد أن تشابكت المصالح، على نحو لا فكاك منه ولا سابق له.

ولهذا نجد التنظيمات الجهادية تسخر لأهدافها كل أدوات العصر ووسائله، من الأسلحة الفتاكة إلى الشاشات ووسائل الاتصال الفائقة، تماماً كما أن الحكومات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة أقامت أنظمة شمولية بفكر تيوقراطي ديني، جامعة بذلك بين أسوأ ما في الزمن القديم وأردأ ما في الزمن الحالي.

وهكذا، فإن داعش كما هي حال شقيقاته وأضداده، يعيش في قلب

المشهد، انه لاعب فاعل على المسرح الإقليمي والدولي، ولكنه لا يلعب وحده، إذ له تحالفاته أو ولاءاته مع هذه الدولة أو تلك، العربية أو غير العربية، بقدر ما له شبكة مصالحة التي تؤمن له مصادر تمويله وأسلحته. ولكن ذلك لا يعني أن داعش هو نتيجة العولمة، فهو وإن تعولم على المستوى التقني أو الإعلامي، فإنه على المستوى الفكري، ابن للثقافة الدينية، بقدر ما أتى من عمق الإسلام وجوفه (1).

ولا يكفي منطق التعصب والتطرف لتفسير وحشية داعش. فالمنظمات الأصولية هي صاحبة مشروع يتعدى موجات الحروب الأهلية المعروفة بغزائرها وفاشيتها وغزواتها البربرية.

هذا المشروع يرمي إلى "إقامة دولة الخلافة"، لإحلال الشريعة الإسلامية محل "نظام الكفر"، كما يدعون. وبما أن إقامة نظام ديني إسلامي هو اليوم من المحالات كما أثبتت التجارب مرة بعد مرة، فمن المنطقي أن ينتهي هذه النهاية الفظيعة: التدمير المنهجي للمجتمعات العربية، التي هي عاجزة بقدر ما هي مستهدفة بجميع مكوناتها وطوائفها، بمن فيهم أولئك العرب الذين يجهلون ما يفعلون لارتباطهم باستراتيجيات غير عربية تدمر علاقاتهم مع شركائهم في الوطن في هذا البلد العربي أو ذاك. أقول إنها مستهدفة من جانب كل اللاعبين، وعلى نحو يطيح ليس فقط بمكتسبات الحداثة المنجزة منذ أكثر من قرنين، بل يرمي أيضاً إلى الإطاحة بالمنجزات التي تحققت في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية. نحن إزاء موجة ارتدادية هدفها الثأر والانتقام، من كل ما أنجز وتحقق أو صار مكسباً، ماضياً وحاضراً، للعودة إلى زمن الفردوس المستحيل.

من هنا فما تقوم به المنظمات الجهادية ليس مجرد جهل أو تعصب أو تطرف. إنه تخريب مقصود ومنظم للعالم العربي، على يد الحكومات والأحزاب والمنظمات الإسلامية، الدعوية والجهادية، على اختلاف مسمياتها ومذاهبها، وذلك على مرأى ومسمع من العالم الذي هو ساكت وعاجز، سواء بدعمه للمنظمات الجهادية واستثمارها أو بادعائه محاربتها والعمل على دحرها.

ولا أنسى الأنظمة الاستبدادية التي أمضت عقوداً تدعي محاربة الإمبريالية والولايات المتحدة، فإذا بها اليوم تقدم شهادة حسن سلوك لأميركا لكي تشارك في محاربة الإرهاب الذي أسهم الطرفان في دعمه واستثماره وفي أن يستفحل شره وينتشر خطره.

ولكن هل من صنع الإرهاب ورعاه أو دعمه واستثمره هو الذي

سيقوم بمحاربته ودحره؟ أشك في ذلك، لأنه لا يمكن معالجة المشكلة بالأدوات التي تنتجها. وبسؤال آخر: هل المهمة الآن هي أن يجتمع الكل (إرهابيين وديموقراطيين أو علمانيين وتكفيريين) لمحاربة الإرهاب الداعشي ودحره كما يقول الرئيس الأميركي باراك أوباما ونظراؤه من قادة الدول، ومن يرى رأيهم من الكتاب والمثقفين؟ هذه قراءة ساذجة أو مغلوبة، إن لم تكن مشبوهة أو مفخخة.

وما دامت المصائر باتت متشابكة، في هذا العصر الرقمي المعوم، فإن الكارثة ستطاول الجميع وترتد عليهم، المتفرجين والساكتين، وبالأخص اللاعبين المتواطئين، علناً أو من وراء الكواليس، من أميركا إلى روسيا ومن إيران إلى تركيا. فلا مجال، اليوم، لإصلاح في دولة من غير إصلاح يطال نظام العالم وعلاقات الدول، بكل مفاهيمه وقيمه ومعاييرته ووسائله. من غير ذلك، لا يحصد العرب واللاعبون على مسرحهم سوى ما نحصده من التوتر والتمزق أو العجز والتخبُّط أو التورُّط والتواطؤ.

á á á

مرة أخرى تلك هي حصيلة عودة الدين على المسرح. إنها عودة مرعبة تخلف كل هذه البربرية التي تجعلنا نترحم على عصور الظلمات وطغاتها. والبربرية لا تأتي من خارج المدينة، وإنما هي ما يسكننا من الميول النرجسية والغرائز الوحشية والمنازع الفاشية والمطامع الإمبريالية. إنها النفس الأمارة والأنا النرجسية والهوية الموتورة والعقلية المفخخة.. لنعترف بالداء لكي نحسن العلاج: الطاغية والفاقد والفاشي والبربري والوحشي يستوطن العقول والنفوس.

بهذا المعنى فالنموذج الإرهابي يسكننا بقدر ما هو صنيعتنا. إنه نتاج أفكار ونُظُم ومؤسسات بقدر ما هو صنعة الثقافة الإيديولوجية التي أنتجها أو اشتغل بها المثقفون طوال عقود، لكي نصل إلى هذه المآلات البائسة والظلمات الحالكة. هذه الثقافة، بتهويماتها وتشبيحاتها، بصورها وفماذجها، بقيمها ومعاييرها، هي التي وقفت وراء التوحش الذي نتساءل الآن عن مصدره، فيما نحن من صنّاعه.

فمن الجهل والخداع والزيغ أن يقضي الواحد عمره يطالب بتغيير الواقع، ثم يرمي المسؤولية على الغير والمجتمع، بعد أن يخفق ويصدمه الواقع ببربريته. فأفكارنا حول الذات والغير والعالم فقدت صلاحيتها منذ زمن، بل إن فشل المثقف التنويري العلماني قد أسهم في صعود الأصولي التكفيري. لندرب عقولنا على تقبُّل الحقيقة التي تصدم كي نحسن فهم ما

يحدث. فالتوحش هو صنيعتنا جميعاً، وبالأخص ثالث الطاغية، والمرشد، والمثقف الداعية. إذ كل واحد منهم أسهم في صنعه بلغته وعلى طريقته. واحد يصنعه باستبداده وفساده، وآخر بتألهه ونرجسيته، وثالث بعجزه وإخفاقه، أو بكل هذه الآفات معاً. ولا أراني أظلم المثقفين بهذا النقد. فالواحد منا لا يهّمه سوى اسمه وموقعه وحضوره أو نشر نصوصه وذيوع صيته أو جوائزهِ وتكريمه، ولو فنيّ بلده أو العالم.

أنهي بالقول إن هذا النقد على قساوته أو شراسته يستهدفني كما يستهدف غيري، إذ لا أحد بريء من المسؤولية عما يحدث. ورهاني أن أسهم في فهم الأزمة وتشخيصها انطلاقاً من حقل عملي وبأدوات اختصاصي. ملحق

أشير إلى أن هذه المقالة مخصصة أصلاً لنقد الأصولية الإسلامية، وإن نجد فيها إشارات نقدية للتيارات الحداثية العلمانية، وهي تيارات استأثرت بنقدي قبل الحركات الأصولية، منذ كتابي "أوهام النخبة" (1996).

وفي هذا الكتاب (كما في الكتب التي سبقتة) ثمة تناول نقدي، في غير موضوع أو مقالة، للدول الديكتاتورية والأنظمة الشمولية (النازية، الستالينية، الماوية...) التي اشتغلت تحت يافطات حديثة، ولكنها تحولت إلى ما يشبه الديانات الحديثة، مشكلةً بذلك الوجه الآخر للأنظمة الدينية التيوقراطية. نحن إزاء أصوليات قومية أو يسارية، أو مركبة من العنصرين، أخذت من الأصوليات الدينية طابعها القدسي، تماماً كما أن الأصوليات الدينية أخذت من الإيديولوجيات الحديثة طابعها الشمولي. بهذا المعنى ثمة تبادل للمساوئ بين الأصوليات.

هذا ما تجسد، بشكل خاص، في الدول العربية "المسماة علمانية"، وهي دول تشكلت على منوال النظام السوفيياتي الستاليني. لقد رفعت شعارات حديثة كالتقدم والديموقراطية والعدالة، فضلاً عن شعارات الوحدة والعروبة والحرية، ولكن لكي تمعن في تشويهاها وتخريبها، ولكي تعيد إنتاج البنى التقليدية والعصبيات الأهلية بشكلها الأسوأ، كما يجري في غير بلد عربي.

والشاهد هو المثل السوري. كانت سوريا بعد خروجها من عهد الانتداب الفرنسي دولة لها طابعها المدني، التعددي، العلماني، والشاهد أنه أتيح يومئذ لمسيحي (فارس الخوري) أن يرثس الحكومة في بلد أكثره مسلمة.

وبدلاً من تطوير هذا المكسب، قد جرى الانقلاب عليه، من جانب

الأنظمة التي تبنت الشعارات القومية والتحررية، لإقامة دول بعقلية أحادية، فئوية، عنصرية، أصولية. الأمر الذي نسف مبدأ المواطنة وقوض دولة القانون ولغم الوحدة الوطنية، بقدر ما حول المجتمع إلى فريسة للصراعات والانقلابات الدموية، الإيديولوجية والسياسية، أو الطائفية والمذهبية. وكان المآل هو الحرب الأهلية التي تغرق فيها سوريا الآن.

ولعل هذا ما جرى في غير بلد عربي: قيام أنظمة حديثة خربت الشعارات التي تحولت إلى مجرد عناوين فارغة، بقدر ما حولت الدول، بمؤسساتها وأجهزتها، إلى أداة لخدمة العصبية والمافيات، الحزبية والسياسية، أو القبلية والطائفية.

ولذا، فالأولى أن لا تسمى تلك الدول علمانية. وإذا كان النظام الستاليني يسمى باسمه كنظام "شمولي"، فالأنظمة التي نسجت على منواله، عربياً، تستحق أن تسمى باسمها، إذ هي بمثابة "مسوخ" للأنظمة الشمولية الأوروبية. ومثالها تلك النسخة التي جمعت بين أمراض القدامة وآفات الحداثة، بين الحقد الطائفي والعقل الفاشي، والتي تجسدت في نظام أطقن أصحابه فن التعذيب وصناعة الموت على نحو لا سابق له من حيث بربريته وهمجيته.

وفي أي حال، وعلى ضوء الإخفاقات والتراجعات والانهيارات، نحن نتجاوز الآن التصنيفات بين المدارس والمذاهب إلى يميني ويساري، أو إلى مسلم وعلماني، أو إلى إصلاحي وثوري. المهم هو كيف تساس الهويات وتمارس الخصوصيات. المهم أن تدار الأفكار وتترجم على نحو يؤدي إلى تحسين شروط العيش أو إلى اكتساب مزيد من الحقوق أو إلى توسيع هامش الحريات، وأن تؤدي بالأخص إلى توسيع مساحات التبادل المثمر والبناء بين الأفراد أو بين الجماعات بعيداً عن لغة التطرف والعنف.

(2)

التهمة المزدوجة

لا أتهم نفسي ولا أنفي التهمة عن الإسلام (*)

بعد نشر مقالتي "التنين الإرهابي صنعة المؤسسة الدينية"، استمعت إلى ما أثارته من ردود فعل من جانب القراء، كما قرأت بعض التعليقات من جانب الكتاب، ايجاباً أو سلباً، الأمر الذي استدرجني، مجدداً، إلى الكتابة حول الهوية والحقيقة أو الإسلام والإرهاب أو العرب والعالم، وسوى ذلك من القضايا التي هي مدار النقاش المفتوح ومثار الجدل الصاحب في الأوساط الثقافية والسياسية، اللبنانية والعربية، بل في العالم أجمع، خاصة وأن العالم يزداد عولمةً، بقدر ما تتشابك المصائر وتتداخل المصالح على المسرح الكوني.

التبعية والاستقلالية

بعض من قرأوا المقالة، لاحظوا أنني كتبت عن الإسلام، وكأنني أخرج عليه أو أقف خارجه. وفي الجواب بوسعي القول بأنني لم أتعامل مع نفسي كمسلم يدافع عن هويته، ولا أقول في المقابل بأنني تعاملت مع نفسي ككاره لهويتي. لقد تصرفت كناقذ يشرح ويحلل، ولا نقد يخلو من جرح وصدم، ولا سيما أن الوقائع، التي تفاجئ وتصدّم الكثيرين من المسلمين، الغرقى في سباتهم، تضع هويتهم الدينية موضع المساءلة والمراجعة. ولذا حاولت، أقصى ما أمكنني، كسر المحرمات والتحرر المسبقات. هذا ما يقتضيه عمل الفهم والتشخيص. إذا شئنا أن لا نموه الحقائق ولا نلتف على المشكلات لكي تزداد تعقيداً واستعصاء.

والأساس في هذا الموقف النقدي، أنني لا أعرف بهويتي من خلال الدين، بعد أن استقلت بفكري وتحررت من انتمائي إلى الإسلام العقائدي والفقهي، بوصفه مجموعة أصول وأركان أو منظومة فرائض وأحكام ترسم أطر النظر وتحدد قواعد العمل.

هذا ما أصرّح به في الندوات واللقاءات الفكرية، حيث أرفض أن أعرف ككاتب مسلم أو كمفكر إسلامي، مؤثراً التعريف بهويتي أولاً كلبناني، لأن لبنان هو بلدي الذي فيه نشأت وأقيم وأعمل؛ ثانياً كعربي لأنني أنطق بالعربية وأكتب بها، ولأن لبنان ينتمي إلى المجموعة العربية.

أما الإسلام فهو بُعد، رمزي أو ثقافي، من أبعاد هويتي المركبة والممتبسة، وأنا استبعده من التعريف، على الأقل على صعيد الوعي، وأياً

كان مدى تأثري به، خاصة وأنني أعدّ نفسي من أهل الفلسفات لا من اتباع الديانات.

بذلك أتصرف كما يفعل العاملون في حقول الثقافة في مختلف بلدان العالم، حيث الواحد يُعرّف بنفسه، أو يُعرّف به الآخرون، من خلال بلده ومهنته، فيقال كاتب فرنسي أو فيلسوف ألماني أو عالم أميركي أو فنان إيطالي أو روائي كولومبي...

وأنا إذا أفعل ذلك فلن أعتز بما أنا عليه في نمطي الوجودي وشأني الفكري، من غير تمويه أو تستر. لأنني حصيلة الثقافة الغربية (وبالأخص الفرنسية)، أكثر مما أنا حصيلة الثقافة الدينية. طبعاً أنا أتيت من ثقافتنا التراثية، ولكن بجوانبها الأدبية والفلسفية والخلقية، وليس بجوانبها العقائدية والفقهية التي حاولت الخروج عليها والتحرر منها. بهذا المعنى فالنص القرآني، كنص أدبي بياني، هو جزء من تراثي الذي أسهم في تشكيل مخيالي الأدبي.

لقد بات من الزيف أو النفاق أن يعرف الواحد نفسه بوصفه مسلماً، ثم هو لا يأخذ بتعاليم الإسلام ولا يطبق شرائعه أو فرائضه، كما يفعل الكثيرون من المثقفين والجامعيين، (علمانيين وإسلاميين) ممن هم في وعيهم وتصوّراتهم ومعارفهم وألقابهم حصيلة الثقافة الحديثة.

كسر الوصاية

في البلدان العربية والإسلامية ثمة إصرار على التعريف بالهوية، باستخدام الصفة الدينية التي تُعطى لها الأولوية على مفاهيم المواطنة والشراكة. والمآل، بعد عودة الدين على المسرح، عودته المرعبة، هو تمزيق المجتمعات العربية وتفتيت البلدان والأوطان. وتلك هي حصيلة غلبة الذاكرة والغريزة أو الطائفة والعنصرية، على لغة الفهم وإرادة التعقل وسياسة التدبر والبناء في صنع المصائر المشتركة.

صحيح أن الإسلام هو الذي وقف وراء مشروع العرب الحضاري، وأسهم في صعودهم على المسرح العالمي طوال قرون. ولكن هذا المشروع قد استهلك منذ زمن، ولم يعد يشكل عنواناً للنهوض والتقدم أو محرّكاً للنمو والازدهار.

لا بد من اختراع عناوين وصيغ جديدة للعمل الحضاري تملأ الخواء الوجودي والفراغ الفكري، في مواجهة الشعوذة المعرفية والتشبيح الإيديولوجي، فضلاً عن مواجهة الاستبداد السياسي والإرهاب الديني. ولا يجدي، الآن، الحديث عن إسلام كان وسطياً أو متعادلاً أو سمحاً.

أولاً لأن وعي المسلم بهويته لم يتشكّل في الماضي وفقاً لمنطق الاعتراف والتسامح؛ ثانياً لأن المسلمين قد اعتدلوا وانفتحوا على بعضهم البعض وعلى الآخر، منذ عصر النهضة، بسبب انخراطهم في العالم الحديث بقيمه ومفاهيمه ونظمه؛ ثالثاً، والأهم، أنه لا سبيل للعودة إلى الوراء بعد سقوط المشروع الإسلامي الذي يكتب نهايته الكارثية على يد أصحابه.

هنا أجدني أقول مرة أخرى بأنه لا جدوى من الاستشهاد بآيات القرآن للدفاع عن الإسلام. فالقرآن إذا شئنا ان لا نتكلم بلغة قدسية، لاهوتية، غيبية، بل بلغة دنيوية، عربية، تداولية، هو معرض للمنتجات الرمزية والسلع الفكرية ينطوي على ما التبس واشتبه أو ما تناقض وتعارض من المعاني والدلالات أو من الآراء والاحكام.

ولنتوقف مثلاً عند مسألة الزواج التي هي قضية وجودية حيوية. فبوسع الرجل إذا شاء أن يعدل أو أن يكون من ذوي المروءة أن يكتفي بزوجة واحدة، أمّا إذا أراد أن يستسلم للهوى أو لمنطق الغريزة والذكورة، فبوسعه أن ينقل فؤاده بين امرأة وأخرى أو أن ينكح ما طاب له من النساء.

بالطبع يعرف الرجل أنه لن يعدل إلا مع واحدة، كما تؤكد الآية في هذا الخصوص ﴿... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً...﴾. ولكنه لا يكتفي بواحدة، لأنه لا يستطيع السيطرة على هواه. وتلك هي فضيحة التشريع الديني الذي لا يحسن واضعوه أو الآخذون به سوى انتهاكه. والأكثر فضائحية هو التشريع الفقهي الذي يتهم المرأة بأنها ناقصة عقل، ثم يتهمها من جهة أخرى، بأنها لاغوائها الرجل، إنما تقوده إلى المعصية والإثم. أعود إلى القرآن لأقول بأنه ميزته وفرادته ومعجزته، إنما تكمن في كونه يستعصي على الاختزال إلى رأي واحد أو إلى مذهب وحيد، وعلى عكس ما تعامل معه أصحاب الفكر الأحادي والمنطق الإقصائي من العلماء الذين نظروا وأسسوا وشرّعوا للعقائد الكلامية المتناقضة وللمذاهب الفقهية المتعارضة، التي ضيقت ما اتسع في النص المفتوح على تعدد القراءات، والتي حلّت في النهاية محل القرآن، لتصبح أولى منه في التعريف بهوية المسلم وتسيير شؤونه. وذلك هو مأزق الأصولية: إلغاء الفرع للأصل والحلول مكانه.

من هنا، فإن العودة للقرآن للكلام على إعتدال الإسلام وتلميح صورته، غير ممكن بعد كل هذه الإخفاقات الذريعة والإنتهاكات الشنيعة التي مست الرمز وطاولت الإسم تشويهاً وتلطيحاً. فالأمر يحتاج إلى تحويل خلاق،

بعيداً عن التهويمات العقائدية والهوامات النرجسية، من أجل التجديد في العنوان، بإبتكار ما هو محرك وجذاب أو راهن وفَعَال من العناوين والأسماء.

لنحسن القراءة: لا شيء بعد الحدث يعود كما كان عليه، ولذا لا يجدي التفلسف بصورة مقلوبة لتلميع صورة للإسلام سلمية، مدنية، غير عنفية، بعد أن أنتج على يد دعائه وحراسه كل هذا العنف الأعمى والفاحش. لقد سقطت الأفتنة وانكشفت اللعبة، ولا عودة إلى الوراء، بعد كل هذه التوظيفات والإستثمارات للإسلام من جانب منظمات وجماعات ودول أتقنت فنون الدجل والنفاق والزييف، بقدر ما مارست ضروب الفساد والإستبداد أو الإرهاب والاجرام.

الممكن الآن هو أن يتغير الإسلام تحت وطأة الأحداث الجسيمة والتحولات العاصفة. هذا ما حصل في المسيحية من قبل، إذ هي اضطرت، في مواجهة تحديات العالم الحديث، إلى الإشتغال على نفسها تغييراً وتبديلاً، بكسر المحرّمات والثوابت والتخلّي عن منطق التكفير، لكي تحسن التكيف مع تطور الحياة ولغة العصر. هذا ما يُتيح للبابا الحالي فرانسوا أن لا يتصرّف كحارس للعقيدة، بل أن يقوم بإصلاحات بنيوية وجذرية تفاجئ أهل الكنيسة كما تفاجئ العالم أجمع.

فلا نتوقعن إذن من رجال الدين المسلمين أن يُقدّموا، طوعاً، على إجراء إصلاحات جذرية، لأن ذلك يلغي مبرر وجودهم ويقوض سلطتهم ودورهم، كما يمس أسس الإيمان كما تجلى، بشكلٍ خاص، في ثنائية المؤمن والكافر أو المسلم والمشرك. وإذا كانت هذه الثنائية تستخدم لاتهام الكافر وقتله، فإنها استخدمت، هذه المرة، لتبرئة الداعشي البربري من تهمة الكفر، كونه يقرّ بالشهادتين كما قرر علماء الإسلام المجتمعون في "الأزهر" لمحاربة التطرّف والإرهاب. مما يعني أن الداعشي مؤمن. والمؤمن هو من يدافع عن عقيدته ويكفّر غيره، فلا معنى إذن لاتهامه بأنه تكفيري. وتلك هي فضيحة المعتقد الديني، كما يجسدها أهله الذين لا يعرفون معنى ما يقولون، إذ هم يسوغون التطرف فيما يدعون محاربته.

وإذا كانت المسيحية احتاجت إلى حدث كوني تمثّل في الثورة الفرنسية العظمية، لكي تتخلّى عن وصايتها على المجتمعات والدول في أوروبا، فإن الإسلام يحتاج إلى كلّ هذه الكوارث التي تحصدها المجتمعات العربية، على يد الناطقين باسمه، لكي يغير أهله علاقتهم بالثوابت التي لا تنتج سوى الأفخاخ والمآزق، بل هو يحتاج إلى المزيد من الأعمال البربرية، لكي يقتنع

المسلمون بأن إسلامهم لم يعد صالحاً لصناعة حياة حديثة ولا لبناء مجتمعات متطورة، لا على مستوى الشراكة الوطنية ولا على مستوى الشراكة العالمية.

وهكذا فما يحدث من صدمات وانهيابات تصنع هزيمة المشروع الإسلامي هو الذي سوف يكسر وصاية رجال الدين على المجتمع، لكي يفتح الإمكان لتغيير علاقتنا بالإسلام كعنوان حضاري أو كمشروع سياسي، بحيث يُعامل بوصفه فاعلية ثقافية لا غير، أو حقلاً من حقول المجتمع، لا أكثر ولا أقل، صلاحه في أن يحسن المؤمنون به التواصل مع شركائهم في الوطن أو في الإنسانية، على سبيل التبادل المثمر والتفاعل البناء، وذلك بعيداً عن ثنائية التقديس والاقصاء.

المرأة والقراءة

في ما يخص قول الحقيقة بشأن الإسلام، قد لا يجد البعض في مقالتي سوى أخطاء ومغالط، كما فاجأني أحد أصدقائي في المداولة الفكرية. هذه حال من يتعامل معها بمنطق "التهافت" الذي تمّ تجاوزه مع الانتقال من "نقد العقل" إلى "نقد النص" الذي هو وجه آخر لما سميته "نقد الحقيقة". وبحسب هذا النقد، لا أحد يمكنه القبض على حقيقة الأشياء، في ما يطرحه أو يقوله ويدّعيه، سواء اختصّ الأمر بماهية الواقع أو بمعنى نص من النصوص. الممكن هو أن نقرأ النص، أي الاثر المكتوب أو المسموع. بذلك نتجاوز مفهوم "المرأة"، أي كون الحقيقة هي تطابق بين الفكر والواقع أو بين المعنى والنص، إلى مفهوم "القراءة"، حيث النص هو امكان للتفكير، أي مادة يجري العمل عليها، أو حقل يجري الاشتغال فيه، شرحاً وتأويلاً، أو حفرًا وتنقيبًا، أو تحليلاً وتفكيكًا، لإعادة البناء والتركيب على وقع التحديات والازمات، أو في ضوء التحوّلات والكشوفات، لتجديد العُدّة الفكرية في الحقل والرؤية أو في الطريقة والمعاملة.

وهكذا، نحن إزاء قراءات للوقائع أو للنصوص تخلق واقعها وتملك حقيقتها، بقدر ما تكون خصبة وفعّالة، تقرأ ما لم يقرأ في النص من قبل، أو تشخص الواقع بصورة جديدة ومغايرة، بالكشف عما مارسته القراءات السابقة من التحكم والاعتباط، أو من الحجب والاقصاء. فأقل ما يمكن أن تفعله، هو أن تفتح الباب لمناقشة المشكلة التي يعترف الجميع بوجودها. وإذا كانت تجعل البعض يتمسكون بقناعاتهم فهذا شأنهم. ولكنها قد تفتح الإمكان، أمام الآخرين، لتشكيل قناعات جديدة، تكسر نرجسيتهم الدينية التي هي مصدر المشكلة.

وما كتبه هو قراءتي للنصوص والوقائع. وقد اكتشفت أن مقالتي لاقت صداها الإيجابي لدى الكثيرين ممن اقتنعوا أو أعجبوا بما ورد فيها من أفكار وتحليلات أو مواقف واقتراحات. إن النص هو أثره في النهاية. وحتى لو غيّرت قناعاتي وتراجعت عن رأيي، فإن ذلك لن يكون له أي مردود على ما تركته مقالتي من أثر في ذهن من قرأها. فالأجدي التعامل معها، ليس بمنطق التهافت، للدفاع عن آراء ومواقف مسبقة أو مستهلكة، بل قراءتها قراءةً توليدية تحويلية، من أجل تجديد المعنى وفتح أفق جديد للمقاربة والمعالجة.

التهمة المزدوجة

بعد ذبح المتسلق الفرنسي هرفيه غورديل، في الجزائر، على يد جهادي إسلامي من اتباع الخليفة الداعشي، شعر الكثيرون من المسلمين الفرنسيين وسط موجات الادانة للعمل البربري، بأنهم متهمون أو مدانون. ومع أن البعض منهم يقدّم نفسه بوصفه من أهل الحداثة والعلمانية، فإنهم راحوا ينفون التهمة عن أنفسهم من جهة، وينفونها عن الإسلام من جهة ثانية، وذلك بتقديم الأدلة والشواهد على أن ما فعله الإرهابي الجهادي لا يمتّ إلى الإسلام بصلة، بل هو بعيد عنه كل البعد.

بذلك وقعوا في فخ الهوية من حيث لا يعون، بقدر ما كانوا ضحية لممارسة عنصرية من جانب بعض مواطنيهم الذين يعاملونهم بوصفهم مسلمين بالدرجة الأولى وفرنسيين من الدرجة الثانية. آن للعرب المقيمين في فرنسا، أو في بقية الدول الغربية، التي يحملون جنسيتها، أن يكسروا مثل هذا التعامل العنصري، في ما يخص المواقف وردود الفعل على الأعمال الوحشية للجهاديين الإسلاميين.

فلا يجدي النفي المزدوج الذي يلجأ إليه الفرنسي العربي أو المسلم. من الممكن أن يتصرف الواحد، كما يتصرف أي فرنسي غير متدين في مثل هذه المواقف: استنكار العمل البربري بوصفه مواطناً فرنسياً أو عالمياً. وللمثال فأنا عندما توجه لي، ذات مرة، صديقي المسيحي/ الماركسي، بنقده للإسلام، أجبته على الفور إن للإسلام مراجعه، وهي أولى بالدفاع عنه.

وهكذا، فأنا لا أعتبر نفسي مُداناً إزاء ما يمارس من بربرية بإسم الإسلام، ولكني في المقابل لا أنفي التهمة عنه، لأن الإسلام، كعقيدة منزلة، وبحسب إيمان اتباعها، الذين يتعاملون معها بصفة قدسية، لا ينتج سوى التعصب والانغلاق أو التطرف والإقصاء، الرمزي والفكري أو الجسدي والمادي، تجاه المسلم المختلف في المذهب، أو تجاه الآخر المختلف في

الديانة أو الفلسفة.

وتلك هي حصيلة عودة الدين وصعود رجاله على المسرح، تحت مسميات الصحة أو النهضة أو الحاكمة أو الخلافة أو الولاية: حروب أهلية فتاكة، وتدمير منهجي للبلدان العربية، وبصورة تطيح بمكتسباتها الحضارية ماضياً وحاضراً.

الاحتكار والاحتقار

لنحسن تشخيص الأزمة. ما نعاني منه هو حصيلة احتكار الحقيقة، بما هو وجه آخر لاحتقار الناس، من أي جهة أتي، أكان صاحبه من أتباع الديانات أم من أصحاب الإيديولوجيات أو الفلسفات. هذا ما تمارسه، بشكل خاص، الأصوليات الدينية، وبالأخص الأصولية الإسلامية. وأصل هذه الآفة إيمان المسلمين بأنهم أصحاب عقيدة مقدّسة، نطقت بالحقيقة المطلقة والنهائية، لأن الله، وبحسب دعواهم، قد اصطفاهم، ليختم وحيه ويبلغ آخر رسائله ومقرّراته إلى عباده.

وقد نام المسلمون على هذا المعتقد الاصطفائي، النرجسي، الذي زيّن لهم بأنهم خير أمة، وبأن كتابهم لا يأتيه الباطل، وبأن شريعتهم تنطوي على أجوبة وحلول لكل ما تطرحه الحياة الحديثة من أسئلة أو مشكلات. وموّدَى هذا الاعتقاد هو الختم على العقول، وشلّ الطاقة الحيّة على الخلق والابتكار، لإنتاج الجهل والفقر والتخلف، فضلاً عن ممارسة التعصّب والتطرّف، كما يتجسد ذلك في انفجار العنف بأبشع وأشنع أشكاله وصوره. والحصيلة ليست فقط سدّ أبواب المعرفة، أي أن العرب لم يعد لديهم شيء يقولونه للعالم، ثمة ما هو أسوأ: السطو على النظريات العلمية المنتجة في الغرب الحديث، لنسبتها زوراً إلى القرآن. وهذا هو مآل الدين الخاتم والكتاب الذي يحيط علماً بكل شيء، بحسب ما تمارسه الأصولية الإسلامية في هذا العصر. أقول في هذا العصر، لأن الماضين مارسوا حريّتهم في التفكير والنقد، كما تجلّى ذلك في قراءات خصبة للنصوص وللواقع، أثمرت تطويراً للفلسفة والعلوم المنقولة عن الغير، وافتتاحاً لحقول معرفية جديدة.

الأيقونات الثقافية

هذا ما نقوله منذ سنوات عشر، على الأقل، ونكرّره بصيغ مختلفة، ثم يأتي من يستعيده ويعتبره جديده ومن بنات فكره الشاهد على جرّاته، كما كتب عنه من خُتِمَ على عقله، ممن يقلّد مرجعه الثقافي تقليداً أعمى بوصفه أيقونة لا يطالها النقد، تماماً كما تتعامل القطعان البشرية مع

زعمائها وأمتها في السياسة أو في الديانة.

هذا ما أن مراجعهم باتت أشبه بديناصورات ثقافية بعد أن استهلكت أفكارهم الحداثية وشعاراتهم الإيديولوجية، ولم يعد لديهم، هم أنفسهم، شيء جديد يقولونه. ولذا نراهم يتصرفون كما يتصرف الأصولي الذي يعزو إلى تراثه ما يبتكر الآخرون من الأفكار والآراء. والطريف أن هؤلاء، أعني ديناصورات الحداثة، يتساءلون بعد عقود من النضالات الفاشلة، من أجل تغيير الواقع العربي، عن مصدر هذا التوحش الذي يحتاج المجتمعات العربية، فيما هو، بمعنى ما، ثمرة لإخفاقهم وعجزهم كما هو ثمرة لأفكارهم الفاشلة، فضلاً عن تهويماتهم الذاتية وندرجسيتهم الثقافية، ولكنهم يجهلون مبنى أقوالهم ومآل مواقفهم. ويالسذاجة من يناشدون الديناصورات الفكرية تغيير آرائهم ومواقفهم، فيما هم لم يعد لديهم أي جديد يقولونه، ولا يملكون أصلاً أي تأثير فعلي في المجريات.

الذريعة والخديعة

في ما يخص "بربرية" الجهاد الإسلامي، كتب البعض أن البربرية مورست من جانب ثقافات أخرى توضع في خانة الحضارة والمدنية والتقدم... وبصرف النظر عما إذا كان المعترض قد قرأ مقالي أو لم يقرأها، فأنا لست بحاجة إلى أن يذكرني أحد بأن أميركا ألفت قبلة نووية على هيروشيما لكي ترتكب أكبر مجزرة أو محرقة في تاريخ البشرية، أو أن الغربيين خاضوا حربين عالميتين ذهب ضحيتها الملايين من الناس. كذلك لا احتاج لمن يبين لي بأن المستعمرين اغتصبوا الفتيات ثم عذبوهن وقتلوهن في الجزائر.

فأنا ناقد للإنسان منذ كتابي "لعبة المعنى" (1991)، حيث ذهبت إلى أن الحضارة هي مجرد قشرة يسهل تمزيقها أو الإرتداد عليها. لأن البشر تحركهم الأطماع والأحقاد، أكثر مما تحركهم إرادة التعقل أو عقلية الشراكة والتضامن. ولذا فهم قلما يخوضون حروباً عادلة أو مجمعاً عليها. ما يقدمون عليه هو إشعال حروب بدافع الثأر والانتقام أو من أجل الهيمنة والسيطرة أو للفوز بالغنيمة والثروة، بعد أن اخترعوا لها الأعذار والمسوغات، لتجميلها وإسباغ المشروعية عليها.

أيّاً يكن، إن بربرية الغير ليست مسوّغاً للتستر على بربريتنا والدفاع عنها، وإنما هي فرصة لكي نعيد النظر في هوياتنا الثقافية وأنساقنا القيمة ومؤسساتنا المجتمعية، بل في إنسانيتنا بالذات. وهذا شأن النقد الفلسفي،

إنه يتجاوز الصراعات بين الثقافات والديانات أو بين المذاهب والإيديولوجيات، لكي يهتمّ بتشخيص المشكلات الوجودية.

على هذا المستوى تفهم الأزمة بوصفها مشكلة الإنسان مع نفسه بالدرجة الأولى، أي مع أفكاره (مفاهيمه وقيمه). وهذه المشكلة تتجسد في هشاشة الكائن البشري الذي لا يحسن سوى إنتهاك ما يقده ويعلي من شأنه. انه سقوط الإنسان المدوي في إمتحان القيم والمبادئ، وكما تشهد على ذلك هذه الهمجية المعاصرة التي نفاجتنا من حيث لا نحتسب، بعد كل هذه العهود والمواثيق من الكلام على احترام الحقوق والدفاع عن الحريات. وتلك هي فضيحة الإنسان في مطلع هذا القرن.

ومن المفارقات في هذا الخصوص أن الدول التي ترفع راية حقوق الإنسان يستقبل قاداتها الفتاة الباكستانية ملالا، التي تعرضت للاعتداء في بلدها لمنعها من الذهاب إلى المدرسة. كلنا نتضامن مع حرية ملالا وحققها في طلب العلم. ولكن ذلك لا يعني أن نقف موقف المتفرج، العاجز والساكت أو المتواطئ والمتآمر، على ما يحدث في بلد، كسوريا، من أعمال إبادة وجرائم بحق الإنسانية يقضي ضحيتها آلاف الأطفال وعشرات الألوف من الناس بالغازات السامة والأسلحة الفتاكة.

في أي حال، فإن ما تعنيه عودة البربرية أننا نتجاوز الآن التصنيفات السائدة، بين تقليدي وحداثي، أو بين إسلامي وعلماني، أو بين يميني ويساري، أو بين عربي وغربي، أو بين أميركي وروسي، أو بين مسلم ومسيحي، أو بين شيعي أو سُني... لقد بلغ التصنيف حدّه الأقصى، بعد أن اختلقت الأوراق وتشوشت الرؤى، بقدر ما ازدوجت المقاييس وانتهكت المعايير. التصنيف الآن هو بين مدني وبربري أو عالمي وعنصري أو ديموقراطي وفاشي أو ليبرالي وأصولي...

المتراس والتراث

أعود إلى مسألة الهوية، هويتي وعلاقتها بالإسلام، لأقول بأن هذه المسألة هي أعقد مما نتصور. ثمة من يعترض على نقدي، معتقداً أنه يدافع عن الإسلام، الذي وضعته على مشرحة النقد والجرح.

ومع ذلك فإن هؤلاء يسيئون إلى الإسلام بقدر ما يتعاملون معه كحقيقة مطلقة أو قوقعة خانقة أو مدرسة جامدة. بذلك لا يحسنون سوى انتهاك ما يؤمنون به، لأن عالم الإنسان، بما هو عالم الكون والفساد والنقص والتحول والتعدد، هو نقيض لما هو مطلق وواحد وثابت وكامل ونهائي أو قدسي ونوراني.

لنحسن القراءة والتشخيص حتى لا تُفاجئنا أعمالنا. فالماضي الإسلامي لم يكن عصراً فردوسياً، لأن لكل عصر ظلّماته. ولا يبرأ عصر الأنوار الأوروبي من هذه التهمة. كذلك لا وجود لنصّ هو عالمٌ نوراني، لأن النص هو ما يحجبه ويسكت عنه، بقدر ما يتناسى لغته وبنيته وآياته وبداهاته وسلطته، وتلك هي إشكالية النص، أيّ نصّ كان، مما يجعل من التنوير مهمّة متواصلة في مواجهة أشكال السيطرة وآليات التعتيم.

ولهذا فأنا أتعامل مع الإسلام، سواء اختصّ الأمر بالقرآن أم بما نشأ حوله من قراءات وتأويلات، كإمكانات للتفكير، كخبرة بشرية، كتراث يحتاج إلى أن يقرأ قراءة حيّة، خصبة، تحيله إلى عملة حضارية تنفع المسلمين والعالم أجمع.

ومن تكرار القول أنني لا أفرّق بين اتجاه فكري وآخر، كما لا أفرق بين مفكر وآخر، إذ الكل كانوا مبدعين، في عصر الازدهار الحضاري، كل على طريقته وبأسلوبه، أو في حقل عمله وميدان اختصاصه.

هذا شأن الغزالي الذي كان أبرز عالم متكلم ظهر في الملة الإسلامية. صحيح أنه كَفَّر الفلاسفة دفاعاً عن معتقده الأشعري السني، ولكن أعماله هي أوسع واغنى بكثير من أن تختزل إلى جانبها العقائدي، إذ هي تشكل منجماً فكرياً يمكن التنقيب فيه والعمل عليه، لإنتاج معارف جديدة حول الحقيقة والهوية أو المعنى والعقل أو العلم والمعرفة، وسواها من مفردات الوجود.

وهذا شأن ابن تيمية أيضاً، وبخلاف ما يُظن. فأنا إذ انتقده كمتكلم يشتغل بعقلية التكفير للمختلف، فإنني تحدثت عنه كناقدٍ رائد لمنطق أرسطو، في مسألة "الكليات"، إذ هو لامس بنقده منطق الحسّ لدى فلاسفة العصر.

مرة أخرى، تلك هي ثمرة الانتقال من "نقد العقل" إلى "نقد النص". فكلمة "العقل" هي مثل كلمة "الإنسان" أو "الإسلام"، أو حتى كلمة "الله"، إنما تحيل إلى ما هو كلي ومتعالي أو ماورائي وغيبي، وكما يتعامل مع هذه المفردات أهل العقول المحضة والماهيات الثابتة أو الهويات الصافية والتشبيحات النورانية. لا يوجد في النهاية إلا النصوص والاجساد. وبقدر ما تعامل هذه بلغة الكليات والمتعاليات أو المثاليات والروحانيات، تزداد الانتهاكات للمبادئ والمثل أو للقيم والقواعد.

والخروج من هذا المأزق هو الكف عن التعامل مع الإسلام كسلطة مقدسة، أو كمتراس عقائدي لاطلاق النار الرمزية على الآخر. إن منطق

التأليه للذات لأبلسة الآخر، مآله هذه الحروب الأهلية الهمجية التي تدور بين المسلمين، أو ما يتعرض له المسيحيون وطوائف أخرى من أعمال التهجير والتنكيل أو القتل والابادة.

وإذا كان التنوير هو مهمة دائمة، فإن المرء العاقل والمتبصر، لا يتخلى عن عينه النقدية، ولو طرفة عين:

أولاً تجاه ذاته، فلا يكف عن أعمال المحاسبة والمراجعة، كي يخفف من نرجسيته وعصابيته، ولا يغرق في اوهامه وتهويماته حول الواقع. ولذا فهو لا يأخذ بالاشياء كما تقدم نفسها، إذ الواقع هو تعقيداته والتباساته بقدر ما هو متاهاته وأفخاخه.

ثانياً تجاه غيره، ولذا فهو يحاول ممارسة حرিতে في التفكير والنقد، بعيداً عن أي وصاية من أية سلطة أو جهة أتت أكانت دينية أم فلسفية أم سياسية. ومن هذا شأنه لا يركن إلى ما يُقال وي طرح، لأن هناك في كل ما نفكر فيه ونقوله جانباً يبقى في دائرة العتمة ويخرج عن نطاق السيطرة.

وصاحب العين النقدية لا يركن، بشكل خاص، إلى أصحاب الدعوات والمشاريع، بعد هذا الاخفاق والتردي والانهيال في العناوين والشعارات. من غير ذلك يستغفل أو يخدع لكي يتحول إلى أداة لغيره أو إلى فرد في حشد أو رقم في قطع يحسن التصديق والتصفيق والتهليل بصورة عمياء، لكي يفاجأ ويصدم بما نحصد من المساوئ والكوارث.

خلاصة القول: ما يفاجئنا من ممارسات وتصرفات عنصرية أو فاشية أو بربرية، يعني في هذا العصر المعولم فقدان الإنسان سيادته على نفسه، كما يعني من جهة أخرى فقدان النظام العالمي مصداقيته في ما يخص إدارة الشأن البشري والكوكبي. يشهد على ذلك كل هذا التخبط والتورط والتواطؤ من جانب الفاعلين واللاعبين على المسرح. إذ الكل يصنعون النماذج التي يدعون محاربتها. وإذا كان من المستحيل أن يتساوى المرء مع نفسه، فالعكس صحيح أيضاً، بمعنى أن من نعتبره الآخر، أو الضد، قد يكون وجهنا الآخر: ما كناه أو ما قد نكونه أو ما نعجز أن نكونه.

لست لأتشاءم. ولكن لم تعد تجدي المعالجات والتدابير بالمفاهيم القديمة أو السائدة، فهي تحتاج إلى إعادة النظر، وبالأخص مفهومنا للإنسان وللمشترك الإنساني. هنا مكمّن العلة وبيت الداء: نماذج القداسة والعصمة والبطولة والنجومية التي نضع بها إنسانيتنا، بعقلية التملك والقبض والتحكم. هذا ما ينبغي كسره والتحرر منه، لبناء مفاهيم جديدة ومشاركات

مختلفة. ولذلك حديث آخر.

(3)

لبنان بلداً معلقاً

الثنائيات الخانقة والتسويات الهشة (*)

يتساءل كثر، في لبنان، وسط الاضطرابات المتفاقمة والمخاوف المتعاضمة، أما من سبيل للخروج من المأزق الخانق الذي يضعنا بين فكي الكماشة: الصراعات الطائفية المحترمة في الداخل، والتدخلات السفارة من الخارج، من جانب القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية، بثالوثها العربي والاقليمي والدولي.

هنا مقارنة للمسألة على وقع ما استجد من تطورات وتداعيات على المسرح، بعد تفاقم ظاهرة الإرهاب وتداعياتها السلبية، بل القاتلة، على الوضع اللبناني.

البلد الاستثنائي

لبنان بلد صغير تم انشاؤه، قبل عقود، لكي يتركب من فسيفساء من الطوائف، لكل واحدة منها هويتها الدينية أو المذهبية، كما لها ولاؤها أو تحالفها مع مرجعها الثقافي أو السياسي أو المالي أو الامني في الخارج. هذه التركيبة التعددية هي التي جعلت من لبنان بلداً استثنائياً، من حيث كونه شكل نموذجاً للتنوع أو مختبراً للتعايش أو منبراً لحرية التفكير والتعبير. ومن المفارقات في هذا الخصوص أن تعددية الطوائف هي التي وقفت وراء الديمقراطية اللبنانية، وليس احترام حق الآخر في الاختلاف. فاللبنانيون ليسوا عشاق الحرية، كما يقدمون أنفسهم، أو كما يرى إليهم بعض العرب الذين يحسدونهم على الفردوس الليبرالي الذي ينعمون في اجوائه.

ولكن ما كان ميزةً في ما مضى قد بات آفة، بعد أن أصبح كل فريق، في الداخل، يُعطي الأولوية لعلاقته بمرجعه في الخارج، على حساب علاقته بشركائه في الوطن، وهي علاقة تزداد توتراً وسوءاً، بقدر ما تحترم الصراعات على المسرح العربي والاقليمي.

وهكذا صار الولاء للخارج هو الأول، بحيث بات اللبناني، وليس إسرائيل، هو العدو الأول للبناني، كما تشهد لغة الخطابات المشحونة بمشاعر الكره والعداء، بين الطوائف المتنازعة والقوى المتعارضة. من هنا فإن الصراع بين الإخوة في الدين والاشقاء في الوطن، هو أصعب بكثير من الحوار بين العرب وإسرائيل، لأن الصراع بينهم بات أدهى وأخطر.

المساواة بالمفاسد

بالإضافة إلى هذه المشكلة الكيانية، هناك مشكلة سياسية تجسدت في

كون الساسة الذين تعاقبوا على حكم البلد، منذ نشأته، قد فشلوا في ادارته، ولم يحسنوا تطوير صيغته الديمقراطية، المدنية، إذ كان الهاجس، في أكثر الأحيان، هو التنافس والتسابق، لا من أجل الخير العام والمصلحة المشتركة، بل من أجل حصد الغنائم والمكاسب، سواء باللعب على الوتر الطائفي، أو بانتهاك الأنظمة والقوانين، عبر هدر الاموال ونهب الثروات. من هنا فالقاعدة الذهبية في لبنان كانت دوماً المساواة في المكاسب والمفاسد. ليس هذا وحسب، بل إن الساسة أطاحوا بالمحاولة الاصلاحية التي تحققت في أيام الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964)، بقدر ما أمعنوا في تشويه وتخریب ما ورثه لبنان عن فرنسا، تماماً كما أمعنت الأنظمة العربية، ولا سيما تلك التي استولت على لبنان، في مسح وتخریب ما ورثته عن عهود الاستعمار، في ما يخصّ عناوين الحداثة وشعاراتها. هذا ما جعل الرئيس الراحل يصف الساسة في لبنان بأنهم "أكلّة الجبنة". هذا في زمنه، أما اليوم فقد ازدادت الأحوال سوءاً، كما تشهد التجارة بالأغذية الفاسدة والادوية الفاسدة التي تجري أعمالها بتغطية من الساسة أو بسكوتهم عليها. فكيف يمكن إذاً لهؤلاء أن يحاربوا (داعش) وهم الوجه الآخر لها، لأن من يفسد في الأرض هو شريك لمن يسفك الدماء، في تدمير القيم وخراب الدول؟!!

مفاعيل المقاومة

ثم برزت المشكلة الأكبر، بعد انتقال المقاومة الفلسطينية إلى العمل، انطلاقاً من لبنان، بدعم من الدول العربية التي كانت تنظر إلى نجاح لبنان وازدهاره بعين الحسد والعداء، مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية بصيغتها الأولى بين مسيحيين ومسلمين (1975-1976).

بذلك فقد لبنان قراره المستقل، وصار بلداً معلقاً، بعد أن استولت عليه القوى من داخل وخارج، بجيوشها وأحزابها، أو بمنظماتها وميليشياتها، من عهد عرفات إلى عهد حافظ الأسد، وصولاً إلى الانتداب الإيراني على لبنان، عبر وكيله الشيعي: حزب الله.

وهكذا، كان اللبنانيون غافلين عما يتمتّعون به من حريات، وبالاخص من كانوا منهم لا يعترفون بالكيان اللبناني من أصحاب المشاريع القومية واليسارية، الأمر الذي حوله إلى ساحة سائبة ومفتوحة، لكل داعية مشعوذ أو مناضل مخرب، بذريعة الدفاع عن قضايا مقدسة وشعارات مشبوهة، وكانت الحصيلة انفجار حروب أهلية بدأت قبل عقود ولم تنتهِ فصولها بعد.

بالطبع، تراجع الكثيرون ممن كانوا في صفّ العروبة واليسار، بعد هذا الدمار الذي أصاب لبنان ليطرحوا شعار: لبنان هو أولاً، بأرضه ودولته ومؤسساته وجيشه.

ولكن ما زال الكثيرون، يفكرون، وكأن شيئاً لم يحدث. وأنا أذكر أنني عندما شاهدت متظاهرين يساريين، في شارع الحمراء، يريدون إغلاق مقهى (ستاربكس)، بحجة أنه فرع من شركة اسرائيلية، قلت في سري: فليتق هؤلاء كارل ماركس، لأن سياساتهم أسهمت في تخريب لبنان، وما استرجعت ذرة من فلسطين، تماماً كما أن من أتى بعدهم يسهم في تدمير سوريا، دون استرجاع ذرة من الأراضي المحتلة.

الحرب على الإرهاب

وهكذا قُبض على لبنان منذ عام 1969، ومنع من أن يعود إلى وضعه الطبيعي كبلد مستقر وآمن. ثم زادت الأمور سوءاً، بالانتقال إلى الحرب الأهلية بصيغتها الثانية بين المعسكرين السنّي والشيوعي، على كل المستويات السياسية والإيديولوجية والأمنية، ولا سيما بعد انخراط "حزب الله" في القتال إلى جانب النظام السوري.

وما الحرب على "داعش" وأخواته إلا وجه من وجوه ذلك الصراع، الذي يحدث في لبنان وسوريا كما في العراق واليمن، بين الكتلتين: الشيعة بقيادة إيران، والسنية بقيادة السعودية وتركيا.

وهذه الحرب خلقت مشكلة جديدة للبنان تُضاف إلى سابقتها هي الحرب على الإرهاب. صحيح أن الإرهاب مورس، منذ عقود، في البلد الذي كان يسمّى سويسرا الشرق، سواء بختف أجانب، أو بتفجير السفارات، أو باغتيال الشخصيات، ولكنه تحول الآن إلى معضلة كيانية، كما تشهد العمليات بين الجيش اللبناني والمنظمات الإرهابية على الحدود اللبنانية السورية، إذ هي تورط لبنان في النزاع السوري، فيما هو يريد أن ينأى بنفسه عنه.

ولذا لا يجدر تبسيط الأمور، فإذا كان الإرهاب يحتاج دحره إلى سنوات، كما يعترف قادة التحالف الدولي المؤلف من عشرين بلداً، فكيف يمكن للبنان أن يتغلب عليه؟!

كذلك لا يجدر تبسيط الأمور بإخفاء البعد الطائفي للحرب على الإرهاب. صحيح أن العالم السنّي، الرسمي، ممثلاً بالازهر والسعودية يعلن بصورة قاطعة أنه مع الحرب ضد تنظيم داعش وأخواته، ولكن ذلك لا يخفي مشاعر الخوف لدى الجمهور العريض من أهل السنّة الذين يقفون

من الحرب على داعش موقفاً ملتبساً. هذا إذا كنا لا نريد دفن رؤوسنا في الرمال.

الاستعمار الديني

ولا يندعن أحد بأن هناك فريقاً قوياً يعلن دعمه للجيش في حربه على داعش والنصرة، فيما هو لا يعترف أصلاً بلبنان، كما تصرح مرجعيته في إيران. نحن إزاء ضدين هما وجهان لعملة واحدة، بقدر ما يتواطآن ضد البلدان العربية، بإغراقها في الفوضى والعنف لتفكيك دولها وتمزيق نسيجها الوطني.

ومن المضحكات أن البعض يعتبر الحرب على داعش ضرورة من أجل منع الجهاديين السنّة من إقامة إمارةٍ في شمال لبنان، في حين أن الجهاد الشيعي، بدعمٍ من النظامين الإيراني والسوري، قد أقام إمارته منذ أكثر من ربع قرن، ممّا جعله يتعامل مع لبنان كأنه مُلكه الذي يتصرّف به كما يشاء.

لكن لا ينبغي تبسيط الأمور من وجهٍ ثالث. فالصراعات الجارية هي مركبة بقدر ما هي ملتبسة ومتداخلة. هناك صراع طائفي بين سنة وشيعة، ولكنه مغلف بصراع له طابعه القومي، إذ هو صراع بين عرب وغير عرب. فإيران، مثلاً، هي في النهاية، دولة عريقة لها لغتها وتقاليدها وثقافتها، لذا فهي وإن إعتنقت الإسلام، بنسخته الشيعية، فإنها حولته إلى دين قومي. بهذا المعنى فالشيعة العرب الموالون لايران والمرتبطون بمشروعها الاستراتيجي، هم جاهلون بقدر ما يتناسون هذا البعد الوطني، الحاضر في عقول الإيرانيين بصورة لاشعورية، وأحياناً بصورة صريحة وسافرة.

من هنا من التبسيط، من جهة رابعة، قول بعض السنّة في لبنان بأن أهل السنّة هم المستهدفون. المستهدف برأيي هو العالم العربي بجميع دياناته وطوائفه، بمن فيهم شيعة إيران، الذين سيكتشفون، بعد فوات الاوان، ما جرّته وتجّره سياساتهم من سوء العواقب على المصائر. وقدماً قال المتنبي: وما تفلح عُربٌ ملوكها عجم.

هذا ما تشهد به تصريحات الساسة والجنرالات الإيرانيين الذين رقصوا طرباً، عند سقوط مدينة صنعاء في قبضة عاملهم وعميلهم عبد الملك الحوثي وجماعته. وهم لا يتزكون فرصة إلا ويعلنون فيها أن حدود إيران تبدأ في طهران وتنتهي عند شواطئ لبنان. ولعلّ ما يقومون الآن هو تأر تاريخي يجيء كردّة فعل على خروج العرب من جزيرتهم بمشروعهم الديني، لكي يسيطروا على الشعوب باسم القرآن والإسلام. وتلك هي فضيحة

الوحدة الإسلامية التي تعامل دعائها مع عقيدة التوحيد، ماضياً وحاضراً، بلغة الهيمنة والاستعمار أو الخطرسة والاستكبار أو الثأر والاستقواء.

العجز والاستهداف

لا يصح الكلام على المشكلة اللبنانية من دون الكلام على العالم العربي، ما دامت معضلة لبنان هي، بوجه من وجوهها، مشكلة عربية. والعالم العربي هو اليوم في أسوأ أحواله. إذ هو فريسة للتطرف الديني والعنف الجهادي، كما هو فريسة للحروب الأهلية المركبة، الطائفية والعرقية والسياسية.

نحن إزاء عالم مشلول وعاجز عن إدارة شؤونه وتطوير أوضاعه باستخدام لغة العصر ومفاهيمه أو قيمه ووسائله. ما يجري هو العكس بالتمام، بعد أن تمّ الانقلاب على الثورات التي قامت بها الأجيال الجديدة ضد الطغيان والفساد، سواء من جانب القوى القديمة المضادة لأيّ تغيير أو اصلاح أو تحديث، أو من جانب القوى الأصولية التي ركبت الموجة الثورية وحاولت استغلالها لترجمة مشروعها الذي يُنتج كل هذه الدماء وكل هذا الدمار.

التورط والتواطؤ

وإذا كان العالم العربي يشهد على عجزه، فإنه مُستهدف من الخارج، بتوسل قوى في الداخل، وعلى ما يتعامل معه اللاعبون على ساحته من الدول الكبرى والقوى الفاعلة: أميركا وروسيا، إيران وتركيا، ومن يرتبط بها في الداخل العربي من الجماعات والأحزاب والمليشيات.

ولذا لا يصح الحديث عن الوضع العربي، من دون التطرق إلى الوضع العالمي، لأن الأزمة العربية هي وجه من وجوه الأزمة العالمية، تماماً كما أن مشكلة لبنان هي وجه من وجوه المشكلة العربية. ومن الطبيعي أن يكون الأمر كذلك في عصر تتشابك فيه المصالح والمصائر، بقدر ما تتعولم المشكلات والهويات، وربما المكتسبات والخيرات.

وهكذا فإن مشكلة لبنان هي جزء من المشكلة العالمية. ولكن العالم ليس على ما يُرام. نحن إزاء نظام عالمي فقد مشروعيته في إدارة الشأن الإنساني والكوكبي، كما تشهد السياسات والاستراتيجيات للاعبين والفاعلين على المسرح، إذ هي تتسم بسمات ثلاث: التخبط، والتورط، والتواطؤ. التخبط بمعنى أن اللاعب لا يحسن سوى الارتداد على دعوته بقدر ما يتردد بين المتناقضات؛ والتورط بمعنى أن اللاعب لا يحسن سوى إنتاج مأزقه بقدر ما

يُحسب المشكلة حلّاً، وبالعكس. والتواطؤ بمعنى أن الواحد يلتقي مع ضده ويخدمه بقدر ما ينتج النماذج التي يدعي محاربتها. من هنا لا أحد يملك العالم اليوم، ولا دولة تحكم العالم الذي تتحكم فيه الأهواء والأحقاد، المصالح الضيقة والزرجية الخائفة، النفوس الموتورة والهويات المتوترة. ومن السذاجة والغفلة، الاعتقاد أن اللاعبين، غير العرب، سوف يساعدون على حلّ مشكلات البلدان العربية، إذ لكل لاعب حساباته الخاصة وربما أهدافه المشبوهة. من هنا فهم يتعاملون مع هذا البلد العربي أو ذاك كساحة للصراع وتصفية الحسابات، أو كأداة للضغط وورقة للمفاوضة، مما يحوِّله إلى رهينة بيد هذه الدولة أو تلك، لكي تمارس الوصاية عليه، وتحول بينه وبين حلّ مشكلاته. هذا ما يجري في لبنان حيث التدخل الخارجي يعطّل عجلة الدولة ويضرب الصيغة اللبنانية، بقدر ما يحول دون انتخاب رئيس للجمهورية يحمل المسؤولية عن قيادة البلاد. ولا أعتقد أن التحالف الدولي، الذي تشكّل لمحاربة الإرهاب ودحره، يملك مصداقيته، لأن بعض دوله قد صنّع الإرهاب وصدّره أو رعاه واستثمره، وما يزال يفعل ذلك. ومن المضحكات المبكيات، أن العالم يعطي الأولوية لمحاربة تنظيم "داعش" الذي يقطع رأساً أمام المملأ أو يهجر أقلية من ديارها، فيما هو يسكت، سكوت المتواطئ، على نظام هجر الملايين من الناس، واستخدام الغازات السامة والأسلحة الفتاكة لإبادة مئات الألوف من شعبه.

الخلق والخرق

في ظلّ وضع مأزوم وبائس كهذا الوضع الذي يتسم، عربياً، بالشلل والعجز والتزدي، كما يتسم عالمياً بالتورط والتواطؤ، ما الذي بإمكان اللبنانيين ان يفعلوه للخروج من النفق أو المستنقع؟! لا شك أن الحلول ليست سهلة بل هي معقدة وشبه مستحيلة، ما دام الأمر خرج من يد اللبنانيين وباتوا أسرى للعب هي أكبر منهم؟ ومع ذلك لا مهرب من أن نفكر في ابتكار الحلول، إذا لم نشأ أن نحكم على أنفسنا بالعجز المطبق والجهل الفاضح. ولا حلول من دون قدرة فذة على الخلق والخرق، بخلق وقائع تغير المعطيات، بقدر ما تترك أثرها الفعال والبناء في تغيير خريطة المشهد وعلاقات القوة.

والمخرج إذا بقي عقلاء في لبنان، بل إذا بقي لبنانيون في لبنان، أن نحسن قراءة الوضع المتشابك بمختلف أبعاده العربية والإقليمية والدولية. وقراءتي في هذا الخصوص ألخصها بالنقاط الآتية:

1- لا احد يساعد اللبنانيين على حل أزمتهم، إذا كانوا هم أنفسهم لا يسعون إلى ابتكار الحلول. والتجارب تفيد أنه كلما تقارب اللبنانيون وتواصلوا ضعف أثر التدخلات من الخارج. وبالعكس. من هنا ما عادت تجدي استراتيجية الاستقواء بالخارج لاستضعاف الشريك في الداخل، إذ هي لا تنتج سوى الدمار المتبادل.

2- لا نعولن كثيراً على العرب لحل مشكلة لبنان، لأن العاجز أو المستبد لا يحل لك مشكلتك، بل هو يتخذك رهينة بانتظار حل مشكلته، مما يجعله يسهم في تأزيم الأوضاع لا في حلها.

3- بداية الحل المعجز هو التفكير والعمل على تفكيك المنظمات والإمارات المسلحة على اختلافها. فلا جدوى من محاربة هذه الإمارة الجهادية بالسكوت على أخرى أو بدعمٍ منها. فالتنظيمات المسلحة، الخارجة على قوانين الدولة، يستدعي واحدًا الآخر ويخدمه أو يتغذى منه بقدر ما يستمد بقاءه من وجوده.

4- الحل يقتضي تشكيل قناعات جديدة بحيث يعترف الواحد بأنه يخطئ ولا يملك الحقيقة، وإلا وقع في خطأ مضاعف، ومارس جهلاً مركباً بالذات والآخر والواقع، لكي يدمر جسور التواصل مع النظراء والشركاء. مثل هذه القناعة تعني كسر إرادة التملك والقبض والتحكم. فلبنان ليس ملكاً لأحد، سيما أولئك الذين يستقوون على شركائهم بقوة السلاح.

5- لا حلول من دون كسر أنماط التفكير السائدة والمستهلكة التي تعيد إنتاج الأزمة بشكلها الأسوأ. من هنا فالحل يحتاج إلى خيال خلاق يجترح امكانيات جديدة للعمل الوطني تُبتكر معه صيغ جديدة، مرنة، مركبة، يجد فيها كل فريق قسطه ويمارس دوره في بناء المجتمع وتقدمه.

6- لا نعولن كثيراً على مجلس النواب الذي فقد مصداقيته وبات دوره تعطيل الحلول، بدلاً من السعي لإنتاجها. من هنا المسؤولية التي تحملها الهيئات والقوى الوسطية والمستقلة، وكل فاعليات المجتمع المدني، بحيث يكون لها دورها الفعال في كسر إحتكار الشأن الوطني من قبل هذا الفريق أو ذاك، وفي تفكيك المتاريس الإيديولوجية والخنادق السياسية، عبر فتح المناقشة العمومية، على أوسع مجالاتها ومختلف دوائرها، بحيث لا تجري الحوارات فقط بين اثنين يجتمعان لعقد صفقة في غرفة مُعتمة، بل يشارك فيها كل من هو قادر على تقديم رأي أو موقف أو اقتراح يسهم في فتح كوة في الجدار المسدود.

إن المجريات والتطورات تجاوزت الثنائية القائمة في لبنان بين الفريقين

المتصارعين السني والشيوعي، إذ هي أعجز من تنتج حلولاً أو أن يترك لطرفيها تقرير مصير مجتمع بأسره، إلا إذا نفذ رصيد لبنان من وجود أناس قادرين على إبتداع حلول للخروج من مأزقه الخانق.

لا ننتظر غودو

من هنا المسؤولية الكبرى التي يحملها المسيحيون، وسيط الجمهورية، كما أسميهم، مع التشكيلات السياسية والشخصيات الوطنية المستقلة، بحيث يعملون على فك الكمّاشة الشيعية/ السنية، فلا ينتظرون الحوار المزعوم بين الطرفين، كمن ينتظر غودو.

وهذا علي لاريجاني السياسي الإيراني البارز، المقرب من المرشد القابض على الأمر، أتى إلى لبنان، عشية بدء الحوار، لكي يعلن عن دعمه له، فيما هو عمل على إقفاله قبل أن يبدأ، بقوله إن حزب الله وحماس وأنصار الله (ولو لم يذكر هؤلاء) هم أقوى وأهم من الدول القائمة. وهذه رسالة موجّهة إلى لبنان وسوريا والعراق واليمن، ولدول الخليج بالطبع. وهم يسمّون الدول العربية "دول الجوار"، لحساسيتهم المفرطة تجاه كل ما هو عربي، أو لأنهم يعتبرون هذه الدول بلداناً شيعية ينبغي أن تتبع للامبراطورية الإيرانية. وكما تتوالى التصريحات بهذا الشأن من جانب قادتهم وجنرالاتهم. وهكذا فهم لا يعترفون بوجود الشعوب العربية. ولا يشبههم في هذا الموقف إلا إسرائيل التي لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني. فيا للفضيحة.

وإذا كانت الاحزاب والمليشيات العقائدية والأمنية، هي أهم من الدول والأوطان، فما الحاجة، إذن، إلى الحوار بين فريق استولى على الدولة وآخر يريد بناءها، هذا إذا شئنا أن نعرف معنى ما نقول، إلا إذا كنا نريد توقيع صك نهاية لبنان.

من هنا فإن الدول العربية، وأخصّها بالذكر، السعودية، إذا كانت تؤيد مثل هذا الحوار، فسوف ترتكب الخطأ القاتل الذي ارتكبته بإنقاذ علي عبدالله صالح، الذي تأمر مع الحوثيين للسيطرة على اليمن وتهديد دول الخليج بالذات. فيا للغفلة.

ومع ذلك لن يكتب لنظام ولاية الفقيه السيطرة على العالم العربي، حيث الشعوب العربية عملت على اسقاط الطغاة والمرشدين، ولن تعود الأمور إلى الوراء.

ومن المضحكات أن يأتي لاريجاني إلى لبنان لكي يؤسّذ على اهله وعلى بقية العرب، فيما هو يمثل نظاماً فاشلاً لم يحسن إدارة بلده، بل

هو يهدر ثروات إيران من غير طائل، سعياً لتحقيق طموحات استراتيجية والقيام بثارات تاريخية، تعود ضرراً وخساراً على المجتمع الإيراني، وتخرب العلاقات بين العرب وإيران.

وأعتقد أن هذا المجتمع الذي انتفض، في حزيران 2009، ضد طغاته الذين حوّلوا إيران في نظر العالم إلى "أمة لا تهوى سوى القتل"، كما قال ذات مرة الشيخ حسين منتظري، سوف يعاود انتفاضته، لكي يكسر النير ويقلب المعادلة، ليفتح صفحة جديدة في إيران، تنطوي معها صفحة رجال الدين الذين شوّها سمعة هذا البلد الحضاري وعادوا به إلى الوراء، كما تفعل الأصوليات حيث تحكم أو تسيطر.

التسويات الهشة

لا نتوقعن حلولاً للمشكلات بصورة حاسمة. فالحلول، إذا وجدت، هي أشبه بتسويات مؤقتة، قد تولد مشكلات أخطر وأكثر استعصاء. فكيف ونحن نندرج في واقع متدفق وفائق، بقدر ما هو سيّال ومتسارع، لا ينتج سوى أنصاف الحلول وأشباهها. والدرس عند من يحسن استخلاص العبرة، هو التخفّف من المزاعم المثالية والادعاءات الطوباوية التي تترجم تألهاً وعبثاً أو جنوناً وتوحشاً.

لست لأتشاءم. ولكن لم تعد تجدي المعالجات والتدابير بالعقلية والمفاهيم والمعايير القديمة أو السائدة. فمفاهيمنا لقضايا الهوية والحرية والدولة والديمقراطية تحتاج إلى إعادة النظر، وبالأخص مفهومنا للمشارك الوطني أو للمشارك الإنساني، عبر صوغ أنظمة وقوانين تأخذ بعين الاعتبار ما يسفر عنه تطور الحياة المعاصرة من الحقوق والمجالات أو القوى والبدائل أو القيم والوسائل.

(4)

تجديد الخطاب الديني

لا رهان على الإسلام ومؤسسته (*)

يسرني أن أشارك في هذه الندوة للتداول في شأننا الفكري. والفكر هو أهم الشؤون، لأن عليه تتوقف أحوال الأمم واطواع المجتمعات، ايجاباً أو سلباً.

فمن يمارس علاقته بفكره بصورة حيّة، خلاقة، بناءة، يمارس حيويته الوجودية على سبيل الجدارة والاستحقاق أو الحضور والازدهار. والعكس صحيح. فلا نهوض ولا تقدم من دون أفكار جديدة ومبتكرة. ومما يؤسف له أننا، في البلدان العربية، نملك ثروات غنية وموارد هائلة، بشرية ورمزية وطبيعية، ولكن مقابل نقص فادح في الأفكار والمعارف، لإبتكار الرؤى الخلاقة والإستراتيجيات الفعالة التي يمكن استخدامها في تدبر الشؤون وقود المصائر.

لم نخرج على العالم بنظرية أو معادلة أو صيغة خارقة للسقف المحلي وقابلة للتداول على ساحة الفكر العالمي. لم يخترع أحدنا علماً نافعاً أو منهجاً فعالاً في الدرس أو نموذجاً ناجحاً في الإنماء.

ولذا لا نحتاج إلى مساعدات من الخارج. ما ينقصنا هو تجديد العدة الفكرية، بحيث نهتم بتشخيص الواقع المتردّي، ونحسن قراءة التحولات ومواجهة التحديات، باستخدام ما هو منجز و متاح من أدوات الدرس وشبكات الفهم وصيغ الفكر العقلي والنقدي، وعلى نحوٍ يمكننا من تركيب حلول للمشكلات أو ابتكار ما به يتم تحسين سبل العيش وشروط الحياة. ولن ننجح في ذلك ما لم نقم بتطوير واغناء ما نفيده عن الآخرين. لن نصبح ديموقراطيين من دون ممارسة حيّة للديموقراطية يتطور معها مفهوماها. ولن ننجح في مشاريع الإنماء، إلا بابتكار نماذج جديدة تفيد من اخفاقات النماذج الموجودة ونجاحاتها.

العضلة والمعلومة

من هذا المدخل النقدي أدخل على موضوع هذا اللقاء:

الخطاب الديني في عصر العوملة

لن أطيل بالكلام على العوملة التي هي فتح كوني نقلنا من العصر الصناعي إلى العصر الرقمي. بذلك تجاوزنا مجتمع الآلة والعضلة والإنتاج الثقيل إلى مجتمع المعلومة والشبكة والقوة الناعمة. والاهم أنه مع الدخول في العصر الرقمي تتغير علاقتنا بالحقيقة، إذ لم تعد مجرد علاقة كشف واستقصاء أو قبض ومماهاة، وإنما هي، أيضاً وخاصةً، علاقة اختراع لأنماط

وصعد وأساليب جديدة في الوجود والحياة، في الفكر والعمل.
والعولمة هي كأي شيء، أو اختراع، يمكن أن تستخدم ايجاباً أو سلباً.
هذه حال فكرة الله، قد استخدمت كمصدر للتقى، كحد رادع بين الواحد
ونظيره، وها هي تحترق وتُدَمَّر اليوم على يد الجهاديين في أعمال بربرية،
ترتكب باسم الله، وتنتهك فيها كل الحرمات والأعراف والقوانين.
وهذه هي حال العولمة، ثمة من استخدمها ايجاباً ليحقق قفزات
نوعية في مجال التنمية، كما فعلت ماليزيا والصين والبرازيل ودول أخرى.
وهذا شأن من يعتبر التحولات فرصة لكي يحسن أن يتغير ويغير.

تفويت الفرص

أما نحن فإننا نتقن تفويت الفرص، بالخشية من المتغيرات والتعامل
مع التحولات كفزاعات. بذلك نحسب المشكلة حلاً وبالعكس، بقدر ما
نتمسك بثوابتنا التي تحتاج إلى من يشتغل عليها بالتحويل الخلاق والتركيب
البناء لتغدو عملة حضارية راهنة، في مجالٍ من المجالات.. من هنا سقطنا
في الاستحقاق الحضاري بنوده الثلاثة، امتحان المعرفة وامتحان التنمية
وامتحان الديمقراطية.

وأنا بذلك أتحدث عن الجميع على اختلاف الاتجاهات والمدارس. أليس
هذا شأن اليساري الذي يتحدث عن العولمة بوصفها أمركة، أو الذي يدعي
فلسفة، فيما هو يخاف من مناهج ما بعد الحداثة التي تفتح امكانات
جديدة للتفكير.

وإذا كانت هذه هي حال الكتلة الحداثية، التي فشلت بقدر ما
تعاملت مع شعارات الحداثة بعقل تقليدي نخبوي، أو بمنطق قدسي،
استبدادي، فردوسي، فإن الكتلة الدينية التي صعدت على المسرح، بعد انهيار
المشروع القومي، وفشل البرنامج الاشتراكي الذي ولد ميتاً، قد استجمعت
مساوئ كل ما سبق.
ولننظر في المشروع الديني ومآلاته، على غير مستوى من مستوياته
المختلفة.

دكتاتورية الحقيقة

من حيث الأساس الفلسفي يشكل الخطاب الديني نموذجاً للأطروحة
الأصولية بأركانها الأربعة:

- الأول هو الاعتقاد بوجود أصل خرافي أو واقعي، طوطماً أو
شخصاً، حدثاً أو نصاً، مبدئاً أو نموذجاً، يجسد الحقيقة المطلقة الأولى
والاخيرة.

- الثانية هو العودة إلى الاصل للتماهي معه، على سبيل الإحتذاء والتقليد أو العبادة والتقديس .

- الثالث هو ادعاء كل أصولي القبض على حقيقة الأصل واحتكار تمثيله والعمل به، بوصفه المرجع والمقياس الوحيد في العمل والنظر أو الفكر والمسلك.

- الرابع إدعاء كل حركة أو جماعة أصولية، بأنها الأحق والأصدق أو الأفضل والأرقى بالنسبة لباقي الناس، سواء من حيث العنصر والمكانة أو الهوية والثقافة. بالطبع تختلف الأصوليات وتتناقض، مادام كل أصولي يعتبر نفسه مالك الحقيقة ومحتكرها. قد يكون الأصل هو الله كما في المعتقدات الدينية، أو العرق كما في المذاهب العنصرية، أو الإشتراكية كما في النظريات والبرامج اليسارية، أو الأمة والوحدة كما في الأيديولوجيات القومية والوطنية. الجرثومة الفتاكة

والاصل يتجسد، لدى الأصولية الإسلامية، في النص الذي هو القرآن، أو الحديث النبوي، أو تفاسير العلماء وأقوالهم التي تحل في النهاية محل النص الاصيلي. وهذا ما يبدو بارزاً، اليوم، حيث عناوين الله والقرآن والنبوي، باتت من الدرجة الثانية أو الثالثة، قياساً على الرموز الخاصة بكل مذهب إسلامي.

هذه هي الاطروحة الأصولية، اعني الجرثومية الفتاكة، التي تمت صياغتها، بنسختها الأولى، في زمن الشيخ محمد رشيد رضا (1865-1935) ، وإن تغذت فيما من بعد من مصادر وروافد عديدة ومختلفة: لا صلاح للأمة إلا بالاعتصام بالنص والعودة إلى الإسلام، بتعاليمه وشرائعه، بوصفه العنوان والنموذج والبرنامج. ومن يخالف أو يعارض أو ينتقد، يُتَّهَم بالكفر والشرك أو الزندقة. وقد يعمل على نفيه واقصائه على المستوى الفكري أو الجسدي.

وذلك هو مآل كل أصولية، تقوم على عبادة الاصل واحتكار الحقيقة: انتهاك الاصل واستئصال الآخر. من هنا تشكل الأصولية منبعاً لا ينضب لممارسة التعصب والتطرف والعنف. مثل هذا المشروع الأصولي، بوجهيه الدعوي والجهادي، هو ما حاولت ترجمته منظمة "القاعدة" وما تفرع عنها من تنظيمات وجبهات: داعية يفتي ويكفر، جهادي إرهابي يحاكم ويقتل. يترتب على هذا التشخيص أمران:

- من السذاجة أن نتحدث عن مسلم ملتزم بأصول دينه، القائمة على ثنائية الإيمان والفكر أو الطهر والرجس، يمارس التسامح أو الاعتدال أو

الوسطية، إلا إذا كان جاهلاً أو منافقاً. فإذا وجد مثل هذا النموذج، فإنه يكون قد مر بمصفاة العلمنة، وتشكل وعيه بالانفتاح على العالم الحديث بمفاهيمه وقيمه ونظمه.

والدليل أن الطوائف الإسلامية، وغير الإسلامية، كانت تعيش بعزلة بعضها عن بعض، قبل العصر الحديث. ولما عاد كل واحد إلى اصوله الطائفية أو المذهبية غرفت المجتمعات في حروبها الأهلية، كما هو حاصل، اليوم، في غير بلد عربي.

- من الخداع إتهام العامة بالجهل والتعصب والتطرف، بحجة أن القرآن يدعو إلى التسامح والوسطية. لأن هوية المسلم لم تتشكل وفقاً لمقولة "التعارف" القرآنية، بل تشكلت بمنطق النفي والتناوب، على أساس ما قرره العلماء وأئمة المذاهب الذين شرعوا بمقالاتهم للكره والعداء. فهم مصدر المشكلة وجراثومة الفساد.

من هنا فأنا أميز عادة بين المسلم والإسلامي. فالمسلم، الذي هو ثمرة الانخراط في عالم الحداثة، إنما يتعامل مع هويته الدينية كشأن شخصي هو رأسمال رمزي أو نسق خلقي يستلهمه المعنى والقيمة في حياته ومهنته وسائر أنشطته.

أما الإسلامي فهو صاحب مشروع شمولي يريد أسلمة الفكر والحياة لإنقاذ الأمة والبشرية جمعاء. ومن الطبيعي ان تكون نهايته كارثية، على الأمة والبشرية جمعاء، كما هو مأل كل مشروع يفكر اصحابه بمفردات القداسة والوحدانية والثبات والانغلاق والتطرف.

وهذا التعريف للأصولية لا ينطبق فقط على أصحاب المشاريع الدينية، وإنما يصح أيضاً على أصحاب المشاريع القومية واليسارية، ممن قدسوا الوحدة والعروبة أو الاشتراكية والتقدم.

فالكل يدعون امتلاك الحقيقة ويستخدمون لغة التهمة بالكفر والردّة أو بالخيانة والعمالة. الكل يفكرون بعقلية الاقصاء والالغاء. تستوي في ذلك الديكتاتوريات الشمولية والاصوليات الدينية، ملاك الاوطان وملاك الله، الطاغية الذي يتعامل مع بلده كأنه مالك الملك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء، والمرشد الذي يحتكر الشأن الإسلامي ويلغي كل من لا يفكر على شاكلته.

نحن إزاء ضدين متواطئين. إذ كلاهما يسوغ مشروعه بدعوى محاربة ضده. كلاهما يستدعي الآخر ويتغذى منه أو يخدمه ويستنجد به. ولذا، لا نظن أن الإسلاميين هم نتاج النص والتراث والسلف وحسب،

فهم بوجه من الوجوه صنعة الإيديولوجيات الحديثة. لقد احتذوا حذو الأنظمة الشمولية التي سيطرت على أوروبا في النصف الأول من القرن الفائت، واستعمرت مخيالهم صور ونماذج هتلر وستالين وفرانكو، ثم نماذج ماو وكاسترو.

وفي هذا شاهد على أن من نحسبه الآخر قد يكون وجهنا الآخر، ومن نحسبه الضد قد نلتقي معه من حيث نعلم أو لا نعلم. وهذا ما يتأكد اليوم من جانب اللاعبين الكبار على المسرح (أميركا، روسيا، إيران، تركيا)، حيث الضد يتواطأ مع ضده، وحيث الواحد لا يصنع سوى النماذج التي يدعي محاربتها، ولا يفعل إلا ما يعيبه على سواه. السطو والخواء

على المستوى المعرفي، لا جدّة في الخطاب الديني لدى الإسلاميين، بل هم تراجعوا عصر النهضة والتنوير العربي. فمحمد عبده، مثلاً، كان مفكراً تنويرياً بقوله "بعد وفاة النبي لا وصاية على العقل لأحد". بينما نجد اليوم داعية لم يحصل من العلم إلا القليل يعتبر نفسه وصياً على الأمة، أو نجد طالباً من طلاب العلوم الدينية ينصب نفسه أميراً جهادياً ويعلن حرباً تقود المسلمين إلى هلاكهم.

ومع أن المأثور الديني يقول بأن الله يرسل على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمور دينها. فإن الآية باتت معكوسة، ذلك ان الذين تصدّروا الدفاع عن ثوابت الأمة يصنعون كل عقد، وربما كل سنة، من يشوّه سمعتها ويخرب عمرانها، على يد خلفاء الله وأنصاره ونوابه والناطقين باسمه.

ولنقارن بين الإسلام والغرب في هذا الخصوص. فالاول لم ينفك منذ عصر النهضة حتى عصرنا الحالي، عن التغيّر والتجدّد، بابتكار ما لا يُحصى من الفروع العلمية والمدارس الفلسفية، أو باجتراح العديد من العناوين الحضارية: الإنسانية، العقلانية، التنوير، التقدّم، التحرّر، الثورة، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية، العولمة.

في المقابل نجد بأن عالم الإسلام يتسم بالفقر المعرفي والخواء الفكري والتشبيح الثقافي، بقدر ما يتشبث أهله بثوابتهم المعيقة، وبقدر ما يشتغلون بالتبرير الإيديولوجي لتمويه الحقائق وطمس الوقائع، أو للدفاع عما ينافي العقل والحس السليم، مما حفلت به كتب التراث من الاكاذيب والشعوذات والترهات.

وهكذا لا جديد لدى الذين يريدون اصلاح الأمة، بل عناوين

مستهلكة أو شعارات قديمة أو قوالب جامدة للختم على العقول والاجساد. ليس هذا وحسب، بل هم، ومن أجل تسويق مشروعهم في الصحة وإلباسه لبوساً حديثاً، يقتبسون أحياناً بعض الأفكار التي ينتجها مفكرون غربيون وعرب، حول النهوض والتحديث، وينسبون لها إلى أنفسهم لكي يحولوا النهضة والصحة إلى عتبات دامية.

وهذا ما أتقنه، منذ عقود، أولئك المفسرون الذين يأخذون النظريات العلمية، التي تنتجها الجامعات الغربية، لنسبتها زوراً إلى القرآن. فيا لخلنا من الخوارزمي وجابر بن حيان وابن الهيثم الذين كانت لهم إنجازات في علوم الجبر والكيمياء والفيزياء.

شبح الخلافة

على المستوى السياسي تجسد المشروع الديني لدى الإسلاميين في السعي لإقامة دولة الخلافة، من أجل تطبيق الشريعة، شعارهم في ذلك الإسلام هو الحل. هذا مع أن الخلافة، بعد وفاة النبي مؤسس الشريعة، لم تكن يوماً فردوساً، بل كانت مسرحاً للمؤتمرات والإنقلابات والصراعات الدموية التي حفل بها تاريخ الإسلام السياسي.

ولهذا لم يتوقف الإسلاميون منذ بدأوا نشاطهم السياسي في شنّ الهجوم على المنظومة الفكرية الحديثة، بمختلف أركانها، بوصفها كفرةً وزندقة أو تغريباً (المواطنة، الديموقراطية، المجتمع المدني، العلمانية، الفلسفة). وهم إن تراجعوا وتبنوا بعض المقولات الحديثة، فلكي يصلوا إلى السلطة ويتمكنوا، كما فعلوا عند اندلاع الثورات العربية. ولكن لا ننخدعن بما يقوله الشعار أو يعلنه الخطاب. الأهم ما يحجبه ويبنى عليه أو ما يمارسه ويطمسه. وذلك من غير وجه.

الأول هو أن الدافع المتواري وراء الشعار الإسلامي لم يكن تطبيق الشريعة التي يستحيل تطبيقها اليوم، إلا فساداً وانتهاكاً وإرهاباً. فما حرّك الإسلاميين ويحرّكهم هو إرث استبدادي، قد تغذى من منزع فاشي، وتجسّد في جوع عتيق وفتاك للوصول إلى السلطة والقبض عليها أو الاحتفاظ بها بأي ثمن، ولو بانتهاك كل القيم الخلقية والإنسانية كالتقى والتواضع والتواصل والتكافل والتراحم.

وإلا كيف نفسر هذه الحروب الأهلية بين الإسلاميين، سواء على مستواها المكبر بين الفرق والمذاهب، أو على المستوى المصغر بين التنظيمات التي تنتمي إلى نفس المدرسة أو الخط. وهكذا فالكل يتصارعون على السلطة باستخدام القوة العارية والوسائل غير المشروعة، من وراء الشعارات

الخادعة، شعارهم الحقيقي أنا أو لا احد. انه شبّح الخلافة الذي تُرجم إلى دعوات مستحيلة واستراتيجيات قاتلة.

طوبى الوحدة

الوجه الآخر للعقل الاستبدادي هو الوهم الإيديولوجي الذي عَشش في أذهان جماعة الإسلام السياسي، ومفاده أن المسلمين هم أمة واحدة، ولكن الاستعمار قد فرّقهم، والحدّات قد أخرجتهم عن دينهم الحنيف. ولذا لا بدّ من اعادتهم إلى ما كانوا عليه بأي وسيلة كانت.

هذا الوهم نفسه هو الذي عَشش في عقول أصحاب المشاريع العروبية الوحودية. ولذا فالكل تعاملوا مع شعارات التوحيد والوحدة والخلافة بصورة سحرية، طوباوية، أو احادية تبسيطية، بل بصورة عنصرية فئوية، بقدر ما تعاملوا عن الواقع المجتمعي بتنوعه وتعقيداته، بتناقضاته وشروخه، بالتباساته وأفخاخه، بتحوّلته واطواره.

وكانت النتيجة مزيداً من الفرقة والتجزئة، لأن أعمال التوحيد تتم بالاعتراف بواقع الاختلاف والاشتغال عليه بمنطق الصناعة والتحويل والتركيّب. وكما أن العروبيين دمّروا فكرة الوحدة وأثبتوا أنهم عاجزون عن توحيد حي في مدينة، فإن الإسلاميين لم ينتجوا هم أيضاً، سوى الشرذمة والتفتيت، بقدر ما أثبتوا عجزهم عن توحيد فصيلين يتقاتلان في جبهة واحدة، كالنصرة وداعش.

العجز والزيف

أصل من ذلك إلى الوجه الثالث لما يسكت عنه الخطاب، وأعني ما يمارسه من الخداع والزيف في ما يخصّ المماهاة مع الأصول والسير على خطى السلف.

هناك فارق كبير بينهم وبين السلف الصالح:

- الأول كانوا خلاقين فاتحين، بقدر ما كانوا بناءة للحضارة بقدراتهم الخلافة ومبادراتهم الفذة. في حين أن المعاصرين هم تابعون، مقلّدون، عاجزون، لا يشبهون الأول إلا من حيث الاسم والحرف والطقس.

- الأول فرقوا بين الدين والدولة، بعد عصر النبي والراشدين الذي كان استثنائياً. تجلّى ذلك في الفصل بين الحكام والعلماء، بين المجالين السياسي والديني. ولذا لم تسمّ الدولة، يومئذٍ، باسم الإسلام، بل باسم بناتها والقائمين بها. أما المعاصرون فإنهم يريدون الجمع بين السلطتين الرمزية والسياسية، ليفشلوا في كليهما، وليمارسوا استبداداً مضاعفاً.

- الماضون كانوا متواضعين. لم يدّعوا بأن الإسلام هو دين العقل،

لأن أساس الدين هو الوحي الذي يضرب بجذوره في منطق الأسطورة واللامعقول. ولكن القدامى استخدموا العقل واستثمروا طاقتهم الفكرية، في تأويل النصوص وقراءة الواقع المتحوّل أو المُفاجئ، بالافادة من منجزات الحضارات السابقة. فأنشأوا علوماً جديدة وطوّروا العلوم القديمة. أما المعاصرون فعلاقتهم بالمعرفة تقوم على الادعاء والتشبيح أو على السرقة والسطو على منجزات الغير.

الفساد والخراب

ومن هنا انتهى المشروع الديني على يد دعائه وحراسه إلى الإخفاق الذريع والانهيال الشامل. هذا هو المآل، حيث حكموا أو هيمنوا في غير مكان. فهم ما دافعوا عن قضية إلا وعملوا بعكسها، وما رفعوا شعاراً إلا وترجم بضده، وما مارسوا دوراً إلا وارتنّد عليهم، كما تشهد عليهم أعمالهم وتصرفاتهم:

- لقد دعوا إلى الوحدة الإسلامية، فعملوا على تفكيك الدول ونسف وحدة الاوطان وتمزيق المجتمعات، وكانت الحصيلة كل هذا التشرذم والتفتت إلى جماعات واحزاب أو تنظيمات وميليشيات تتناسل وتتشكل لكي تتصارع وتتقاتل، بما هو ادنى من شريعة الغاب، كي تحرق الاخضر واليابس.

- طالبوا بإقامة دولتهم، فكانت الحصيلة انه مع ازدهار مهنة رجال الدين، الذين احتلوا الشاشات والساحات، ليلتلعوا باقي السلطات، العائدة للاهل والمعلم والنقابي والمثقف والسياسي، ازداد الفساد والخراب والعنف، بعد أن تفتشت المافيات المالية والمنظمات الإرهابية أو الميليشيات الأمنية.

- دعوا إلى احترام المقدسات والقيم الدينية، فكانت الحصيلة إنتهاك كل القيم الخلقية والإنسانية كما تشهد أعمالهم البربرية، من تفجيرالمدارس إلى تفجير المساجد، ومن خطف الطالبات إلى اغتصاب النساء الآمات والمحصنات. ولا يضاھيهم في همجيتهم إلا الوجه الآخر للعملة، أي الطاغية الذي يدمر بلده ويفتك بشعبه.

- ادّعوا أنهم يملكون الحلّ والبديل بعد صعودهم على المسرح، ولكنهم أثبتوا جهلهم بالسياسية التي تحتاج إلى عقول مفتوحة، مرنة، مركبة، تحسن الإدارة والتدبير، بقدر ما تحسن عمل الجمع والتأليف أو فن الخلق والتحويل، بابتكار الجديد من الصيغ والنماذج أو الأساليب والقواعد.

لذلك أطاحوا بالدولة والدين، ولم يكونوا لا مع الشرع ولا مع العقل، بل فشلوا في كليهما. وتلك هي ثمرة اسلمة الحياة والدولة أو المجتمع

والثقافة: مجتمعات لا أمن فيها ولا إيمان، لا استقرار ولا إيمان، لأن الهاجس لم يكن النهوض والبناء، بل القبض على السلطة بعقلية الثأر والانتقام، من كل من لا يشبههم أو لا يفكر على شاكلتهم.

ملهاة الإصلاح

في ضوء هذه القراءة للمشروع الديني الذي يسجل نهايته على يد أصحابه اخلص إلى النتائج التالية:

- ما عاد مجدياً الإشتغال بالمصالحة بين الإسلام والحدثة. فهذه قضية خاسرة. لأن الإسلام، كنظام سياسي أو منظومة حقوقية أو عنوان حضاري، قد فقد مصداقيته واحترقت ورقته، بعد أن أثبت بأنه لا يصلح لصناعة حياة حديثة أو بناء مجتمع متطور، سواء على مستوى الشراكة الوطنية أو على مستوى الشراكة الإنسانية.

- الكف عن استخدام الصفة الدينية في تعريف الدول والمجتمعات أو في تعريف الأفراد والمؤسسات. الأخرى أن يجري التعريف على أساس اللغة والوطن أو المنطقة، بحيث يحلّ مفهوم المواطن محل نموذج المؤمن. وهذا ما أفعله من جهتي. فأنا اعرف بنفسني أولاً من خلال بلدي كلبناني. وكعربي ثانياً، كوني أنطق بالعربية وأكتب بها، ولأن بلدي ينتمي إلى المجموعة العربية، وأقصد بالصفة العربية، ليس العرق، بل العالم العربي المتعدد والمتنوع بدياناته وأعرافه ولغاته.

- لم تعد قضية الإصلاح في الدين هي القضية أو الإشكالية. نحن نعرف أن هذه القضية مطروحة منذ زمن. كان للمفكر الباكستاني محمد إقبال (1877-1938) محاولة في هذا الخصوص: تجديد الفكر الديني في الإسلام. وقد توالى المحاولات لتؤول إلى فشلها. والشاهد أن باكستان أصبحت المنتج والمصدر للنماذج الإرهابية.

وكان للشيخ محمد عبده (1849-1905)، قبل إقبال، محاولات في هذا الخصوص. ولكنه أدرك صعوبة المهمة، بل استحالتها، من هنا قوله: ولكن ديناً قد أردت صلاحه

أخاف أن تقضي عليه العمائم

فهذا مفكر مسلم نهضوي أدرك منذ أكثر من قرن بأن رجال الدين لا يريدون الإصلاح، ولا يقدرّون على القيام به. لأن الإسلام "الأصولي" و"السلفي" غير قابل أصلاً للإصلاح، كما هو شأن أي معتقد يحتكر أصحابه الحقيقة والسلطة. ومن يطالب بإصلاحه كمن يطالب بإصلاح نظام ستالين أو هتلر أو القذافي أو نظرائهم.

من هنا فإن رجال الدين لن يعودوا إلى صوابهم ويتزحزحوا عن ثوابتهم، إلا بعد سقوط مشروعهم وانكسار شوكتهم. عندها تصبح مهمة اصلاح الدين مهمة أهله. لا مهمات من لا ينتمون إلى المؤسسات الدينية. بالطبع يمكن للعاملين في الحقل الديني ان يفيديوا، في إصلاح مفاهيمهم ومؤسساتهم، من القراءات والتحليلات النقدية، التي ينتجها العاملون في ميادين الفلسفة وعلوم الإنسان، حول الخطابات على اختلافها وتعارضها. وهذه مهمتنا الأصلية كما امارسها، تحليل المشاريع والدعوات، للكشف عما تنطوي عليه من أشكال المصادرة والاحتكار أو آليات الحجب والخداع أو ضروب التشبيح والشعوذة.

- لم تعد تجدي المؤسسات والأطر الدينية التي تجمعا بالمسلمين غير العرب. فهي روابط لم نفذ منها، بل عادت علينا بالضرر، منذ أبي الحسن الندوي إلى الخميني، إذ صدّرت إلينا العقائد التكفيرية، ثم النماذج الإرهابية. الأحرى أن نهتم بشأننا العربي. خاصة وأن العالم العربي هو اليوم مستهدف من جانب اللاعبين الكبار على المسرح: أميركا وروسيا، إيران وتركيا. الأجدى أن نقيم علاقات تبادل مع الدول الناجحة التي نفيذ منها، لا مع الدول الفاشلة والإستبدادية التي تخرب بلداننا وتريد لنا أن نكون على شاكلتها.

- وليستيقظ من سباتهم أولئك المثقفون العرب الذين يدعون إلى إقامة الحوار مع إيران، بغية فتح صفحة جديدة تبنى فيها العلاقات بين الجانبين، العربي والإيراني، على سبيل التبادل المثمر والبناء. لن يكون ذلك ممكناً قبل انهيار النظام الشمولي القائم في طهران، تماماً كما أنه ليس ممكناً إصلاح الفكر الديني قبل هزيمة مشروع الإسلام السياسي.

الكابوس القدسي

واليوم إذ تتغير المعطيات والمعادلات، بعد وصول المشروع الديني إلى نهايته الكارثية على يد أصحابه وحراسه، تفتح إمكانات جديدة أمام المجتمعات العربية، فيما يخص الحقوق والحريات ودور الجماعات الدينية في حياة الاوطان والبلدان:

- التحرر من الكابوس القدسي بإطلاق حرية التفكير والإعتقاد . وهذا يقتضي إيقاف عمل الدعاة التكفيريين، وإلغاء أجهزة التكفير بكل نصوصها واحكامها من التعليم الديني، بوصفها عملة بائدة وصفحة سوداء في تاريخ البشرية.

- فك وصاية المؤسسات الدينية على المجتمع والناس، بحيث يُعامل

الدين كعنصر من عناصر الوطن لا فوقه، أو حقل من حقول المجتمع لا ضده، وبحيث يعمل رجال الدين بخصوصيتهم في مؤسساتهم، وينصرفون إلى أعمال التعليم والإرشاد والنصح، والإهتمام بالقضايا التي تثير قلق الإنسان المعاصر، كالفقر، والتلوث، والإستبداد، والعنف، والموت الرحيم. والمثال الحي في هذا الخصوص يقدمه فرنسوا بابا روما الذي لا يتصرف كحارس للعقيدة، بل كمواطن عالمي يهتم بالقضايا الأخلاقية والإنسانية.

وهذا هو الدرس المستفاد من تونس: لم يكن الهمّ تجديد الخطاب الديني الذي بات مضيعة للوقت والجهد، بل إستجماع القوى والطاقات، للتحرر من الكابوس القدسي بعد التحرر من النير الاستبدادي. بذلك فتحت امكانات جديدة أمام المجتمع التونسي، لكي يعيد بناء نفسه على أسس جديدة بعد هزيمة الإسلاميين وتراجعهم. وقد نجحت تونس في صياغة دستور مدني يحفظ حرية العقيدة والضمير، كما نجحت في إجراء انتخابات نيابية ورئاسية باحترام قواعد اللعبة الديموقراطية. والامل في أن يكون الإسلاميون التونسيون قد تراجعوا ليس لأسباب تكتيكية ظرفية، بل لأنه تشكلت لديهم قناعة جديدة، بأن تونس لن تنهض وتتقدم، على أساس مشاريع وبرامج دينية، بذلك يتحول الاتفاق إلى ميثاق.

كلمتي الأخيرة، ما عاد مجدياً أن نتمسك بنفس الإشكاليات والمقولات، بعد كل هذه الكوارث والانهيارات. لا بدّ أن نعالج الأمور بطريقة جديدة ومختلفة. وإذا كان ثمة حاجة للإصلاح، فالبداية هي أن نكف عن استخدام الدين كعنوان للفكر والحياة أو للإصلاح والنهوض، بحيث يعرف العربي نفسه، كمصري أو لبناني أو عراقي أو سعودي... ويمارس هوية وطنية عابرة، سواء على المستوى العربي أو على المستوى العالمي، جواز سفره، ممارسته لمهنته بصورة منتجة وبنّاءة أو فعالة وراهنّة.

أعرف أن هذا الرأي يستفز الكثيرين، وأقصد بهم الذين ختم على عقولهم من عبدة النصوص والأسماء، الذين اعتادوا على ممارسة علاقتهم بالإسلام كهوية أثرية أو قوقعة خانقة أو خانة وحيدة.

إن تغليب منطق الديانة والطائفة والمذهب على لغة المواطنة والدولة والجدارة والحياة المدنية، لا ينتج إلا ما يفاجئ ويصدم من الحروب الأهلية التي اندلعت في لبنان قبل أربعين عاماً (1975)، ولم تنته فصولها بعد، بل هي اجتاحت غير بلد عربي. هذا إذا شاء الواحد أن يراجع حساباته ويتبصر بعواقب آرائه وأفعاله. ومن هذا شأنه لا يهرب من المشكلة، بالتشبث بثوابته المعققة، بل يسعى إلى حلها، بحيث يفكر بصورة حرة

ومستقلة، لكي يخرج من مأزقة الحضاري، ويفتح أفقاً لبناء حياة جديدة،
متطورة، كما تفعل بقية الأمم.

(5)

الإسلام والحدائثة

توطئة (*)

الإرهاب لا ينفك ينتشر ويتمدد لكي يفاجئ العالم بأساليبه الجهنمية وغزواته البربرية، من جزّ الرؤوس بالجملة إلى حرق الناس أحياء، ومن تفجير المدارس إلى الهجوم على مقرّات الصحف. وهكذا فهو يحشر الجميع، بالرغم من كل هذه القوى التي تحشد لمحاربتة.

وبما أن الإرهاب يعمل باسم الله وتحت راية الدين، من أجل إقامة دولة الخلافة وتطبيق الشريعة، فإن الإسلام هو اليوم موضوع على مشرحة النقد بقدر ما هو موضع التهمة والادانة بعقائده الإيمانية وفتاواه التكفيرية، وكما تدور المناقشات وتكتب المقالات حول هويّته: علاقته بالإرهاب، قدرته على التجدد، قابليته للإصلاح، تأقلمه مع الحياة المعاصرة.

وإذا كنت قد تناولت هذه القضايا على صفحات هذا "الملحق"، ثم في محاضرتي بالقاهرة مشاركاً في اللقاءات الفكرية التي عقدت تحت عنوان تجديد الفكر الديني، في إطار الفاعليات الثقافية التي صاحبت المعرض الدولي للكتاب، فإني في هذه المقالة أتناول علاقة الإسلام بالحدّات والغرب، وما يتفرع عنها من قضايا، أخصّها وضعية المسلمين في أوروبا، وفي فرنسا بشكل خاص.

I

خرافة المصالحة

هل المصالحة بين الإسلام والغرب ممكنة؟
هذه مسألة قديمة هي مدار الجدل، منذ اتصال المسلمين بالغرب
الحديث الذي فاجأهم بتفوقه وغزوه لبلدانهم، بقدر ما أيقظهم من سباتهم
الحضاري. وهي تتجدد، عند كل إشكال أو صدام يقع بين الطرفين. وقد
باتت اليوم قضية الساعة، ولا سيما بعد الهجمات الإرهابية في باريس، في
شهر كانون الثاني المنصرم، على صحيفة (شارلي إيبدو)، من قبل التنظيمات
الجهادية الإسلامية.

من يستقرئ سجل العلاقة بين الغرب والإسلام، يجد بأنها علاقة صراع
بين نقيضين، تخللتها تحالفات مؤقتة أملت لها مواقف تكتيكية، لا اتفاقات
جوهرية، كاجتماع أميركا من جهة والدول أو المنظمات الإسلامية من جهة
أخرى، لمحاربة المعسكر الاشتراكي إبان العهد السوفياتي، أو لمواجهة التيار
القومي العربي إبان العهد الناصري. ولا أنسى أيضاً اللقاء بين الطرفين حول
الجانب الاقتصادي. فالإسلاميون ميالون إلى المعسكر الرأسمالي والليبرالي، بقدر
ما هم معادون، أصلاً، للفكر الماركسي والمعسكر الاشتراكي.

ولكن لا لقاء بين المعسكرين، الإسلامي والغربي، على المستوى الثقافي
والإيديولوجي، إذ الأول يتمسك بعبادة النصوص المقدسة والاصول الثابتة،
وإن كان لا يحسن إلا انتهاكها، في معتزك الحياة وتقلباتها، في حين أن
الثاني يفكر ويعمل على أساس النظريات الفلسفية وما يتفرع عنها من
المذاهب والنظم السياسية، القابلة للتعديل والتغيير أو للتحسين والتطوير.
والإسلام هو في ذلك، شأنه أي دين توحيدي أو معتقد أحادي، إنها
يشتغل بعقلية التهمة والتكفير والاقصاء للآخر، غير المسلم، أو للمسلم
المختلف في المذهب والرأي، كما تشهد اليوم الصراعات الدموية بين الشيعة
والسنة حول الرموز والنصوص. وإذا كان المسلمون لا يقبلون بعضهم البعض
فكيف يقبلون الآخر المتمثل في الغرب بدوله وثقافته!

المؤمن والمواطن

إذا كانت المجتمعات العربية شرعت منذ عصر النهضة في تحديث
حياتها لكي تعيش على النمط الحديث، فقد حصل تراجع بعد فشل
المشاريع الحداثية، القومية واليسارية، وصعود الحركات الإسلامية. وقد تمثل

هذا التراجع في النكوص من مفهوم "المسلم" الذي يتعامل مع هويته كشأن شخصي، ويتصرف كمواطن يعيش في دولة لا في قوقعة طائفية، إلى مفهوم "الإسلامي" الذي هو صاحب مشروع شمولي لاستلام السلطة وتطبيق الشريعة، شعاره في ذلك "الإسلام هو الحل". والإسلاميون صنفان: داعية يكفر ويهدد، وجهادي يحاكم ويقتل تطبيقاً لفتوى الداعية. وقد يجمع الإسلامي بين الأمرين.

ولا فرق هنا بين مذهب ومذهب، أو بين منظمة واخرى. فالإسلام الأصولي لا يمكن تطبيقه إلا على نحو ما يفعل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وأخواته، أو أصداده. وتلك هي حصيلة أسلمة الحياة والدولة والمجتمع في هذا العصر: إستئصال الآخر، دمار الذات، تشويه سمعة العرب والمسلمين، بتقديم أنفسهم إلى العالم بوصفهم إختصاصيين في صناعة الموت وإنتاج الكوارث وتخريب معالم العمران والحضارة. هذا ما كتبه أحدنا قبل أحداث كانون الثاني الفرنسي (2015) ، بل قبل أحداث أيلول الأميركي (2001)، ومن غير إنتظار الأعمال البربرية لتنظيم "القاعدة" أو "داعش"، التي أيقظت البعض من سباتهم، وكشفت عن الجهل الفاضح للبعض الآخر، بما يكتب في نقد الأصولية الإسلامية منذ ربع قرن (1).

خدعة الإعتدال

من هنا الوجه الآخر للخداع، كما يتمثل ذلك في الفصل بين الإسلام وبين الأصولية الإسلامية (Islamisme)، كما يفعل الذين يدافعون عن إسلام معتدل، وسطي، سلمي، ديموقراطي، تنويري. هذا مطبّ يقع فيه الكثيرون من العرب والغربيين، ساسةً ومثقفين. فليستيقظ هؤلاء من سباتهم. فلا وجود لمسلم ملتزم بأصول دينه، هو شخص معتدل في مفهومه للحقيقة أو في رؤيته للعالم أو في تعامله مع الآخر. فذلك يتعارض مع عقيدته المقدسة بنودها الاربعة:

الأول إيمانه بأن عقيدته نطقت بالحقيقة المطلقة الأولى والأخيرة. **الثاني** إعتقاده بأن شريعته تقدم الاجوبة والحلول لكل الأسئلة الشائكة والمشكلات المعاصرة. **الثالث** تصوّره بأن كتابه ينطوي على العلم بكل شيء، بحيث لا يبقى للخلف شيء يقوله أو يفعله سوى السطو على المعارف المنتجة في الجامعات الغربية ونسبتها زوراً إلى القرآن. فيا لفضيحة العلم الكلي التي تشهد على جهل أصحابها المركب بالنص والعلم. ولا أنسى البند **الرابع** : اعتقاد المسلم بأن أمته خير أمة أخرجت للناس، والباقون هم أهل كفر وبدعة أو زندقة وهرطقة، ولذا فهم محل اقضاء رمزي أو جسدي.

هنا أصل العلة، كما تتجسّم في الشيفرة الثقافية التي تصنع عقليات مفخخة تنفجر الغاما مجتمعية، طائفية أو قبلية أو سياسية، لكي تؤول بالمشروع الديني على اختلاف نسخه إلى نهاياته الكارثية، على ما نشهد ونعاني.

وهذا شأن أصحاب الفكر الأحادي والمشاريع الشمولية التي يدعي اهلها امتلاك الحقيقة واحتكارها وتجسيدها، أكانت دينية أم قومية أم يسارية أم سوى ذلك. ولذلك لا ننتظرن تغييراً على يد المؤسسات الدينية. ما دامت تشتغل بثنائية الكفر والإيمان أو الرجس والطهر.

هذا ما تشهد به امثالات عند من يُحسن قراءة الأحداث والاقوال:

الفتوى ضد الديمقراطية

الأول يتعلق بالديموقراطية. فالإسلاميون، منذ بدأوا العمل والنشاط في الحقل العام (تحت شعارهم: الإسلام هو الحل)، لا يتوقفون عن التأكيد، وأحياناً التهديد، بأنهم مع الحكومة الإسلامية أو الحاكمة الالهية، وبأنهم ضد المنظومة الفكرية الحداثية بمختلف اركانها: العلمانية، الفلسفة، المجتمع المدني، فضلاً عن الديموقراطية. فالفتوى هي هنا نقيض الديمقراطية بوصفها حكم الأكثرية.

ومن الطبيعي أن يكون الأمر كذلك. فالحاكم المسلم يأخذ باجتهاده ورأيه، لا بإجماع الجمهور الذي كان دوماً موضع احتكار من جانب أهل الحل والربط من العلماء والساسة، كما هو اليوم موضع احتكار من جانب النخب الثقافية. والثمرة السيئة لذلك هو صنع قطعان بشرية لا تحسن سوى أن تذعن وتصدق اوتهلل وتصفق للزعيم الاوحد أو للمرشد القائد.

بالطبع يتراجع الإسلاميون، على سبيل الالتفاف والمناورة، لأسباب دعائية أو تكتيكية. وهذا ما فعلته الاحزاب الإسلامية، بعد اندلاع الثورات العربية، تحت شعار الحرية والديموقراطية. لقد تراجعوا، على مستوى الخطاب، وقبلوا بصندوقة الاقتراع أملاً بالوصول إلى السلطة والقبض عليها. ولما تمكنا تراجعوا عن وعودهم ومارسوا استبداداً مضاعفاً تغدّى من الارث الديني والارث السياسي.

ما يفضحه الحجاب

المثال الثاني يتعلق بحقوق المرأة التي تراجعت على نحو قياسي، عما كانت عليه في النصف الأول من القرن الفائت. ففي ذلك الزمن، كان من النادر أن تشاهد طالبة أو سيدة محجبة في الجامعة أو في الأماكن العامة . أما اليوم فالحجاب يكتسح الفضاء العمومي بأشكاله المختلفة من الفولار

إلى البرقع، مروراً بالنقاب، بعد أن ارتدت البنت على أمها السافرة لتعود إلى جدتها المحجبة أو المبرقعة.

وهكذا عدنا مع عودة الدين إلى الحجاب بعد مائة عام من السفور، ولذا من الخداع أن نتحدث عن مصالحة بين الإسلام والحداثة. ما حصل هو العكس بالتمام. فبعد صعود حراس العقيدة، حصل إرتداد عن مكتسبات الحداثة، على سبيل الثأر والانتقام.

والحجاب لا يجلب لأهله سوى المشاكل، خاصة إذا كانوا يعيشون في البلدان الأوروبية، كما هي الحال في فرنسا. صحيح أن الإسلاميين، ومعهم كثر من العلمانيين في العالم العربي وفي فرنسا، يحتجون دوماً بحرية التعبير والاعتقاد المكفولة في الدستور الفرنسي وفي شرعة حقوق الإنسان. ولذا فهم يتهمون من يعارض ارتداء المسلمة الفرنسية الحجاب، إما بالعنصرية، أو بكونه يخالف مبادئ الحرية التي قام عليها النظام الفرنسي بطابعه العلماني والمدني.

ولكن الحجاب بوصفه علامة من علامات الهوية، إنما يعني تغليب الانتماء الديني على الانتماء الوطني، بقدر ما يستخدم كشكل من أشكال المقاومة للمجتمع الحديث. فالتى ترتدي الحجاب، في الفضاء العام، كأنها تقول أنا مسلمة أكثر مما أنا فرنسية، أو أنا لا اقدر على الاندماج في المجتمع الفرنسي ولا اريده. هذا ما أكدته تلك الفتاة المحجبة بقولها: أنا لا أتلقى الاوامر لا من والدي ولا من مدير المدرسة، بل من الله مباشرة. وبما أن الله هو الغائب الدائم عن المسرح، يحل محله في اصدار الاوامر من ينوب عنه وينطق باسمه، من المتألهين من علماء ومرشدين أو دعاة ومشعوذين.

ولنتأمل ما يكشفه الحجاب، كما حصل مع تلك المرأة المبرقعة التي ذهبت إلى روضة الأطفال للعودة بابنها إلى المنزل، وعندما رآها الصغار ارتاعوا لمنظرها، لأنهم حسبوها بعبعاً أو كائناً خرافياً آتياً من عالم آخر. ولما أدركت هي ذلك، كشفت عن وجهها وقالت لهم: لا تخافوا أنا أمّ مثل أمهاتكم. فيا للمهزلة.

أليس مثل هذا السلوك مدعاة للنقد الساخر؟! فتحيةً للرسام الفرنسي الذي رسم مبرقعات يرتدين تنورات قصيرة إلى أعلى الفخذ، أو لذلك الناقد الساخر الذي وصف المبرقعات في فرنسا بأنهنّ أشبه بسجون نقالة، لأنه وجد نفسه أمام عادة هي ضد الطبيعة والعقل، بقدر ما تنافي كل ما يمتّ إلى الذوق والجمال بصلة. هذا ما يفضحه ارتداء البرقع: اختيار

البشاعة في مواجهة الجمال، الرضوخ لمنطق الذكورة والفحولة، ممارسة الهوية على نحو كاريكاتوري هزلي.

إن قضية الحجاب، وسواه من العادات والطقوس والفرائض، تقدم شاهداً على أن المسلمين الفرنسيين يطلبون ممارسة حرياتهم الدينية، بصورة تتعارض مع الأسس التي قامت عليها الدولة الفرنسية، التي لم تعد دولة دينية، منذ الثورة الفرنسية عام 1789.

هل يتخلى الفرنسي عن طائفته ويخرج على كنيسته، لكي يأتي المسلم فيبني مساجده وينشئ جمعياته الدينية التي تخرج نماذج سلفية تكفيرية أو جهادية إنتحارية؟ وهل تتخلى فرنسا عن المكاسب التي تحققت، منذ عصر الأنوار، في ما يخص الحقوق والحريات، لكي يمارس المسلم، الذي هرب من جور حكومته وفقر بلده، حريته كما يشاء، أي على نحوٍ عنصري أو استبدادي؟! فمن العنصري: الذي يدافع عن قيم مجتمعه الحديثة، المدنية والبرالية، أم الذي يريد فرض نمط حياته البائد على المجتمع الفرنسي؟ وإذا كان المسلمون الأصوليون يدمرون مجتمعاتهم ويخربون عمران بلدانهم، فهذا أقل ما يمكن أن يفعلوه في فرنسا، فيما لو سيطروا أو هيمنوا: استغلال الحريات للعودة بالمجتمع الفرنسي إلى عصور العبودية.

الهوية الأثرية

بهذا أصل إلى المثلث الثالث، المتعلق بالرسوم الكاريكاتورية التي شهدنا أحد فصولها الدامية في المجزرة التي أودت بحياة فريق العمل في أسرة تحرير مجلة (شارلي إيبدو)؟! هنا أيضاً يتمترس المسلم الفرنسي وراء هويته بصورة استبدادية. إذ هو يطالب بمنع وسائل الإعلام التعرض بالنقد لرموزه ومقدساته. ولكن لماذا تعطيه الدولة الفرنسية امتيازاً خسرت الطائفة الكاثوليكية في صراعها معها، إذ في فرنسا من الجائز التعرض للمسيح ولآباء الكنيسة بالنقد الساخر، الساخر أو الفاجر.

والسؤال الذي يثور في الذهن: من الذي يسيء إلى الإسلام؟ الرسوم الكاريكاتورية أم أهله الذين يصرون على ممارسة هويتهم الدينية، في هذا العصر، بصورة هزلية كاريكاتورية أو عدوانية وإرهابية؟

من يسيء إلى الشرع والفقهاء: رسم امرأة مبرقعة بصورة ساخرة أم الفتاوى المضحكة حول رضاعة الكبير أو حول مفاخذة الانثى بقصد الاستمتاع ولو رضية، كما يفتي المفتون لدى السنة والشيعية على السواء؟! ومع أن المرء لا يسعه إلا أن يستنكر تلك المذبحة التي تعرضت لها الصحيفة الفرنسية، فقد كان لها فوائدها، بالنسبة للفرنسيين والاوروبيين

عموماً، لأنها أيقظتهم من سباتهم، لمواجهة محاولات أسلمة مجتمعاتهم، تحت ستار الدفاع عن حرية الاعتقاد والتعبير.

ولكن ما جرى في فرنسا كان له مفاعيله السلبية في البلدان العربية، لأنه اطلق موجات جديدة من التعصب الاعمى، بقدر ما ألهانا عن النظر في مشكلاتنا المتراكمة وأزماتنا المستعصية. إن من يتأمل ما آل إليه واقع المجتمعات العربية الغارقة في الفوضى والعجز، يجد بأن أحوج ما تحتاج إليه هو النقد الساخر الذي يفضح، عبر الرسوم الناطقة والكلمات الخارقة، ما جرى تمويهه أو تغليفه وحجبه، تحت الرموز والعناوين المقدسة، من الأكاذيب أو الخرافات، التي حفل بها جزء كبير من التراث الديني. لقد شعبنا تقديساً يمارس شعوذةً وتسلطاً وسطوياً.

وإذا كان بعض الغربيين لا يقفون مع مسّ المقدّسات، من جانب وسائل الإعلام، كما عبّر الفيلسوف الفرنسي إدغار موران في مقالة له في جريدة (لوموند)، فهذا شأنهم. ولا سيما أن الممارسات التقديسية قد تراجعت في الغرب بعد هزيمة الكنيسة وانحسار دورها في حياة الناس. ما يحصل عندنا هو العكس، إذ ما زال سيف التكفير مسلطاً على الرؤوس، لمنع التعرّض للمقدّسات التي هي مصدر أزماتنا ومصنع عجزنا وتخلّفنا وفقرنا. ولست أدري ما الذي يفكر فيه الآن ريجيس دوبريه بعد مجزرة باريس؟ هل يتراجع عن مقولته بأن المجتمعات تحتاج إلى رابط قدسي لكي تلتئم وتتوحد؟ هل يتشبّث بمقولته الأخرى بأن الدين هو فيتامين الضعفاء؟ إن الدين الإسلامي كما يمارس، اليوم، من جانب جهاديين، سواء في فرنسا أو على أرضه، لم يعد أفيوناً كما وصفه ماركس. ولكنه أبعد ما يكون عن وصفه دوبريه، إذ هو تحول إلى جرثومة فتاكة وفيروس قاتل.

حراس العقيدة

المثال الرابع يقدمه العلماء الذين عقدوا مؤتمراً في "الازهر"، المؤسسة الدينية الأبرز في العالم الإسلامي، من أجل محاربة التطرف والعنف والإرهاب، وللتأكيد على أن الإسلام دين الاعتدال والوسط والتسامح.

ولكن ما فعلوه هو العكس بالتمام. لقد سقطوا في امتحان الاعتدال على نحوٍ مدوّ. فهم اثبتوا بأنهم الوجه الآخر للتنظيمات الإرهابية، بل مصدرها الفكري. لأنهم تعاملوا معها بنفس العدة العقائدية البربرية كما تتمثل في ثنائية الإيمان والكفر، وما يترتب عليها من أحكام وفتاوى تدعو إلى القتل بقطع الرؤوس أو الايدي والأرجل. بذلك تواطؤوا مع مَنْ يدعون محاربتهم، بقدر ما تصرفوا كشرطة للعقيدة المقدسة أو كحراس للحقيقة

المطلقة.

ولنقارن بين علماء الدين المسلمين، وبين البابا فرنسوا رأس الكنيسة الغربية. فهو لا يتصرف كحارس للعقيدة، بل كمواطن عالمي يهتم بالقضايا التي تستأثر باهتمام كل الناس. من هنا كان اهتمامه بالمسلمين الليبيين الذين تهجرهم من ديارهم التنظيمات التكفيرية التي تخرجت من مدارس حراس العقيدة وشرطة الإيمان، هذا فيما علماء الإسلام لاهون في نقاشاتهم البيزبوية حول ما إذا كان الداعشي الإرهابي هو مؤمن أو غير مؤمن. فيا لها من فضيحة.

إن الرهان على رجال الدين للقيام بتجديد أمور دينهم، هو رهان خاسر، لأن ذلك يقتضي بداية، إلغاء قاعدة الإرتداد وإطلاق حرية التفكير والإعتقاد. وهذا ما لا طاقة لهم على القيام به.

وحدها هزيمة المشروع الديني تفتح الإمكان للإصلاح والتجديد. وهذا ما يستفاد من الدرس التونسي. لم يكن هاجس أهل تونس تجديد الخطاب الديني، بل هزيمة المشروع الديني، وهذا ما تحقق بتراجع القوى الإسلامية، وصياغة دستور لتونس مدني يحترم حرية الضمير والاعتقاد. عندها تصبح مهمة تجديد الفكر الديني هي مهمّة أهله. بالطبع بإمكانهم، إذا شاؤوا إصلاح أمور دينهم، الإفادة من القراءات النقدية للنصوص والخطابات، أكانت دينية أو غير دينية؛ إذ هي تفتح إمكانات خصبة للتفكير، فهماً وتشخيصاً، مقاربة ومعالجة، بقدر ما تكشف عما تنطوي عليه المشاريع والدعوات من آليات الحجب والخداع أو أشكال الاحتكار والمصادرة.

ولذا من العبث مطالبة رجال الدين بإحداث تغيرات حقيقية أو بنيوية تطال أسس عقائدهم. فلا ننتظر منهم إصلاحاً أو تجديداً، ومن باب أوّل أن لا يقوموا بثورة. من يأمل منهم ذلك حاله كحال من كان ينتظر إصلاح الكنيسة في عصر محاكم التفتيش، أو إصلاح نظام فرانكو أو هتلر، أو إصلاح الأنظمة الشمولية في العالم العربي.

عقدة الاسم

ليستيقظ من غفلتهم أولئك المثقفون الفرنسيون، الذين يروّجون للفكرة الخادعة والساذجة القائلة بوجود "إسلام بدون خضوع"، كما عنون كتابه ودعوته عبد النور بيدار الذي هو فيلسوف فرنسي من أصل مغربي. فما يدعو إليه هو من المحالات لغةً ومنطقاً ومسلماً:

(1) لغةً لأن لفظة الإسلام تعني الخضوع والاذعان والانقياد؛ (2)

منطقاً لأن الدين عموماً يعني الصدوع بأمر الله على حساب العقل. من

هنا يُتهم بالزندقة كل من يشغل عقله في مواجهة النص؛ (3) مسلماً لأن علاقة المسلم بكتابة ونبية واسلافه تقوم على السمع والطاعة بقدر ما هي علاقة عبادة وتقديس، وكل ذلك يتم بتعطيل العقل وقمع حرية التكفير والنقد والتعبير.

ولا ننخدعنّ بما يقوله الخطاب، فمنطوقه يحث الناس على التعقل، ولكن منطقهُ هو الصدوع بالامر. وهكذا فالمسلم مطالب بالتعقل، السلبي، وعلى النحو الذي يعطل العقل، تماماً كما أن المسلم الفرنسي، أو مَنْ يدعمه، إنما يطالب بحريته ولكن لكي يقوم بإلغائها.

والسؤال هنا: ما الحاجة إلى الإسلام إذا كنا ضد منطق الخضوع؟ فبداية التحرر وعدم الخضوع تعني، أقله، الخروج من حظيرة الإسلام اللاهوتي والعقائدي، بحيث لا يستعبدنا اسم أو أصل أو مذهب. ولكن البعض حتى ولو لم تعد لهم صلة بالإسلام، يصرون على التعلق بالإسم. فيا لزيغ الهوية وهشاشة الفكرة.

الطوطم والبعبع

في ضوء هذا التشخيص، لا نأملنّ بمصالحة بين الإسلام والغرب، أو باندراج المسلم في المجتمعات الأوروبية التي هاجر إليها وارتضى أن يعيش فيها ويحمل جنسيتها، إذ هو يشكل بذلك الوجه الآخر للداعية الإسلامية الذي يريد أسلمة الحياة في البلدان العربية.

وكما أن الدعاة الإسلاميين هم المصدر الفكري للجهاديين الإرهابيين في البلدان الإسلامية، فإن المسلم الفرنسي، وإن لم يكن جهادياً إرهابياً، فهو الوجه الآخر للجهادي الإرهابي، إذ هو يشكل البيئة الحاضنة التي يتحرك داخلها، بقدر ما يصرّ على فرض نمطه الإسلامي بقيمه وعاداته وطقوسه، على المجتمع الفرنسي، ذي التقاليد المدنية العريقة. الأمر الذي يحول المسلمين إلى طائفة تستعصي على التواصل مع مجتمعها. ومن العجب أن ينفي بعض المختصين بالشأن الإسلامي، كون المسلمين الفرنسيين يشكلون "طائفة"، كما يفعل أوليفيه روا. فلو لم يكونوا طائفة لما كان ثمة مشكلة أصلاً هي مدار الجدل الدائم في فرنسا.

إن استحالة المصالحة بين الإسلام والحادثة، لا تعني أننا ننخرط في صراع الحضارات، كما يحاول البعض إحياء مقولة هنتنغتون بعد الغزوة البربرية على الصحيفة الفرنسية. فسواء تعلق الأمر بقضية صراع الحضارات أو بثنائيات الشرق والغرب، أو الإسلام والغرب، نحن إزاء مقولات ومتعارضات فقدت مصداقيتها. فالحضارة الإسلامية قد ولى زمنها، كغيرها من

الحضارات القديمة كالفارسية واليونانية أو الهندية والصينية...
ولذا بات من الخداع أن يصنّف الإسلام بوصفه حضارة توضع في
مواجهة الحضارة الغربية الحديثة. فالأحرى أن يصنّف مع المسيحية واليهودية
والبوذية، وسواها من العقائد القديمة. إن الإسلام الذي كان، في الماضي،
عنواناً لحضارة مزدهرة، يتحول الآن، كما يُمارسه حراسه، إلى هوية أثرية أو
إلى ديناصور ثقافي، إلى بعبع خرافي أو إلى تنين إرهابي، في مواجهة
موجات الحداثة المتلاحقة التي أفاد منها المسلمون وتأثروا بها، وإن أنكروا
ذلك وجهلوه.

كفى زيفاً وتلفيقاً، كما يمارس ذلك المثقفون الذين يحدثوننا عن الغزو
الثقافي أو عن المركزية الغربية أو عن الامبريالية والإسلام، فيما هم حصيلة
الثقافة الغربية في وعيهم ومفاهيمهم، في معارفهم ومناهجهم، في شهاداتهم
وألقابهم. فهؤلاء أسهموا بأطروحاتهم، عن جهل أو عن وعي، في تغذية
الحركات الأصولية والتنظيمات الجهادية. فيا للجهل المركب، بالذات وبالآخر.
ولذا لا معنى للكلام على مواجهة بين مركزية غربية ومركزية إسلامية.
ما يوجد هو ثقافة إسلامية باتت نشازاً في العالم، بشعوذاتها الفقهية
ومقدساتها البربرية ونماذجها البائدة؛ قياساً على الثقافات الحية والمستقبلية
التي تنتجها بقية الأمم المشاركة في صناعة الحضارة.

II

فرنسا بين الاضطبوط والبعبع

التسميات العنصرية

إن معالجة الإرهاب الذي ضرب في قلب باريس وأثار الرعب لدى الفرنسيين والأوروبيين، لا تتم فقط على المستوى الأمني، حتى لا تتحول فرنسا والدول الأوروبية إلى معسكرات على غرار مدننا وعواصمنا العربية. بذلك يكون الإرهابيون حققوا غرضاً من أغراضهم: زرع الرعب في النفوس وجرّ الحكومات والسلطات إلى التطرف في اتخاذ الإجراءات الأمنية، وعلى نحو يتم على حساب الحريات الشخصية والعامّة على السواء. فالهجمات على باريس، وعلى كوبنهاغن، تفتح الباب لتغيير اللغة والخطاب أو النظرة والعقلية، في ما يخص طرق التعامل مع الهويات في البلدان الأوروبية، وذلك من غير وجه:

● استبعاد الصفة الدينية من التعريف بالهوية، في ما يخص من يعتبرون أقليات أو جاليات أو طوائف مميزة، أو وافدة، كاليهود والمسلمين والارمن والسود...، الأخرى أن يُعاملون ويعاملون أنفسهم كما يعامل الفرنسي نفسه أو كما يُعامل من قبل نظرائه، من دون ذكر الأصل الديني الكاثوليكي أو البروتستانتى، بحيث يُكتفى بما يدل على المهنة والعمل والاختصاص. فالتسميات التي تتعلق بالمسلم أو اليهودي أو الارمني أو الافريقي أو بغيرهم، تشي بعنصرية دفينّة، ولو تمّ استخدامها، في حالة اليهود، على سبيل التضامن والتعاطف، نظراً لما تعرضوا له في العهد النازي من الاضطهاد والابادة.

والشاهد على ذلك ان الروائي الأميركي الكبير، فيليب روث، عندما عرّف به محاوره الفرنسي، كما هي عادة الفرنسيين، وكان في زيارة إلى باريس، بقوله له: بصفتك كاتباً أميركياً يهودياً، قاطعه فوراً بقوله: لا معنى لكلامك. فأنا كاتب أميركي أصلاً وفصلاً، لأن الكاتب انما هويته اللغة (1).

وأعتقد أن روث اعترض على التسمية اليهودية، لأنه استشّم من ورائها رائحة عنصرية، ولو استُخدمت بصورة ايجابية أو ودّية. فلا ينخدعن اليهود بهذا الدلال الذي يتمتعون به في فرنسا. اذ لا يمكن للواحد أن يحب غيره أكثر منه، إلا على سبيل الخضوع والاستسلام أو الغباء والنفاق. وإذا كان اليهود يخافون على مستقبلهم من صعود الجبهة الوطنية أو

من تهديد الجهادية الإسلامية، فتبديد الخوف لا يكون بالتهديد بترك فرنسا إلى إسرائيل، لأن ذلك يزيد المشكلة تعقيداً بقدر ما يضاعف المخاوف. فالحل هو أن لا يتصرفوا كطائفة منعزلة أو مميزة تعيش في فرنسا وقلبها في إسرائيل، بل كمواطنين فرنسيين بالدرجة الأولى.

وتحقيقاً لذلك الأجدى لهم أن يتوقفوا عن هذا الاستنفار الدائم للذاكرة، فيما يخص المحرقة التي يحاولون استحضارها في كل مناسبة، بحيث يوافقون على إلغائها من البرامج المدرسية، لكي تندرج في التعليم الجامعي، وفي سياق الكلام على أعمال الإبادة، بحق الإنسانية، أياً كان فاعلوها أو ضحاياها. إن هذا الاستنفار الدائم للذاكرة، بإدانة الآخر أو تخويفه أو الضغط عليه، سوف يتردد في النهاية على أصحابه، لأن مآله شحن النفوس لصنع ذاكرة مضادة وعلى النحو الأسوأ والأرهب.

● أمرٌ آخر يجدر إعادة النظر فيه في ما يخص اليهود، إذا شاؤوا معالجة مشكلتهم: التوقف عن توزيع التهم، على الكتاب والمثقفين والساسة، بحجة تعاونهم مع النظام النازي أو معاداتهم للسامية عامة، والمثال على ذلك موقفهم من الفيلسوف الألماني هيدغر (1889-1976)، الذي يحاول الكتاب اليهود، ومن يمشي في ركبهم، إعادة فتح ملفه، بين الفترة والفترة، للتأكيد على إدانته وللمطالبة بشطب اسمه من تاريخ الفلسفة. ولكن قامة هيدغر الكبيرة تجعل من هذه المحاولات كمن يرشق قلعة حصينة بحصى من خارجها. فإلى للسخافة. الأجدى الفصل بين المستويات. قد يدان الواحد على موقفه السياسي، ويكون محل ثناء وتقدير على أعماله الأدبية أو الفنية أو الفلسفية.

وحسناً فعل برنار هنري ليفي، المتهم بتعصبه ليهوديته، إذ أعلن بأنه بالرغم مما قيل عن هيدغر واتهم به، لن يتوقف عن قراءته كفيلسوف كبير ترك أثره القوي والبالغ في الفكر المعاصر، خاصة في فرنسا. وإذا كان واحد من أبرز فلاسفة العالم، كهيدغر، قد تعصب لقومه وأبدى كرهه البغيض لليهود، أو سكت على أعمال الإبادة التي تعرضوا لها، فإن ذلك لا يعني بعد مضي أكثر من ثمانية عقود على القضية، أن نفتح ملفه لإدانته، ولا سيما أن أعمال الإبادة للبشر، أو القتل العشوائي للمدنيين، التي لا يبرأ منها اليهود، ما زالت تتوالى في غير بلد أو مكان من العالم. الأجدى على المستوى الفلسفي أن نفتح ملف إنسانيتنا لمساءلتها عن حقيقتها ووضعها على مشرحة التحليل.

إشهار الهويات

بالطبع ما يسري على اليهود، يسري بشكل خاص على المسلمين الفرنسيين الذين يهاجمون العنصرية فيما هم يقعون في أفخاخها، فالاجدى لهم أن يعيدوا النظر في ممارستهم لثقافتهم الأصلية من غير وجه:

● التوقف عن التعريف بأنفسهم من خلال الصفة الدينية، باستبعاد عبارات الجالية أو الطائفة، بحيث يتوقفون عن استخدام العنوان الديني في دولة غير دينية، فالعاقل هو من يحسن قراءة واقعه لكي يتدبر أموره. لم يعد المجتمع الفرنسي مجتمعاً دينياً منذ ثورة 1789 ، ولا يمكن للدولة الفرنسية أن تمنح المسلمين حقوقاً قد انتزعتها من المسيحيين، إلا إذا أرادوا أن يعيشوا في غيتو ثقافي، وأن يكون إرتباطهم بالأمة الإسلامية أولى وأقوى من إرتباطهم بالأمة الفرنسية. وعندها لا معنى لوجودهم في دولة كفرنسا. والأهم أن تصرفهم كطائفة ليس لمصلحتهم ولا لمصلحة فرنسا، لأنه يحيل المجتمع الفرنسي إلى مجموعة طوائف متنازعة، كما يحيل الإسلاميون بلدانهم العربية إلى مجموعة طوائف متحاربة.

● الامتناع عن استخدام العلامات الدالة على الهوية في الفضاء العمومي وفي المؤسسات العامة، كبناء المآذن والذبح الحلال وأداء الصلاة خارج المسجد، فضلاً عن الحجاب نفسه. لقد اتخمتنا إشهاراً وتسجيلاً للهويات في الساحات وعبر الشاشات أو الميكروفونات، لكي نحصد كل هذه المساوئ والمفاسد أو المآسي والكوارث، حروباً أهلية في البلاد العربية، أو تخريباً للعلاقة بين المسلمين وبين مجتمعاتهم الأوروبية.

إن الإشهار للهوية، خاصة في المجتمعات الأوروبية ينم عن جهل وعنصرية، تماماً كما أنه ينم في المجتمعات العربية عن ادعاء أو تعصب أو نفاق. وإلا كيف نفسر كل هذه الانهيارات والتراجعات، بعد صعود رجال الدين على المسرح؟ فالأحرى والأولى أن يتصرف المسلم كمواطن فرنسي على قدم المساواة مع سواه من المواطنين، أيّاً كانت أصولهم أو مذاهبهم.

هل المسلمون الفرنسيون يعانون من الحرمان؟ إذا صح ذلك فالحل ليس باللجوء إلى الإسلام ودعائه وجمعياته، بل العمل في الأطر النقابية والأحزاب السياسية، مع بقية المواطنين الذين يشبهونهم في وضعيتهم البائسة، وإن بصورة أقل حدة، لعراقتهم في بلدهم.

هل الفرنسيون عنصريون؟ لا مجتمع يخلو من العنصرية بوجه من الوجوه. لكن الفرنسيين هم أقل عنصرية منا. فقد كسروا الحاجز العنصري بدليل أن هناك أشخاصاً من أصول مسلمة يتسلمون وظائف عليا إدارية أو حكومية. هذا فيما نحن ننبش الذاكرة الموتورة، بعد أكثر من ألف عام،

لنذبح بعضنا البعض باسم الدفاع عن الأصول، كما تشهد الحروب الأهلية التي تهجر شعوباً من ديارها وتحيل مدناً إلى أنقاض ومقابر.

والشاهد أنه في فرنسا، وبالرغم من حملات اليمين المتطرف، تعين السيدة نجاة فالو بلقاسم وزيرة للتربية، وهي المرة الأولى التي تتسلم فيها هذه الوزارة الهامة، امرأة ومن أصول مسلمة. هذا فيما تعشش عندنا العنصرية، سواء بوجهها الطائفي اقتتالاً بين المسلمين، أو بوجهها العرقي ضد الأقليات الإثنية، أو بوجهها الذكوري ضد المرأة. ولا أنسى العنصرية السافرة التي تمارس ضد العمال والعاملات الأجانب في لبنان والبلاد العربية. وفي بلدي لبنان يحتج الطلبة على تعيين مدير لكليتهم، لأنه ليس من طائفتهم ولا بيئتهم. وهذا الموقف يتعدى قاعدة المحاصصة الطائفية السائدة في لبنان، لكي يقدم مثلاً على واحدة من فضائح العنصرية.

ولا يعني ذلك أن يتجرد المواطن من تراثه الذي نشأ عليه، فالعلاقة بهذا التراث لا تتحقق بالضرورة عن طريق الإعلان والإشهار في الفضاء العام. ثمة إمكان آخر: أن تمارس العلاقة بالأصل والتراث والسلف بصورة حية وإيجابية، أو خلاقة وراهنه، على سبيل التعارف والتبادل، كما يتجسد ذلك في مكارم الأخلاق وفي جماع القيم التي تشكل حداً رادعاً بين الإنسان و نظيره، لكي يحسن التواصل مع شركائه في الوطن أو في الإنسانية. فهذا أحوج ما تحتاج إليه المجتمعات البشرية اليوم، وسط كل هذا التآله والتوحش أو الجنون والعبث بالمصائر. ثمة تراث أخلاقي ثري وهائل، في آداب المعاملة وقواعد التواصل، مكتوب باللغة العربية، هو عصارة تجارب الأمم مع ما أضافت إليه الحضارة الإسلامية. ولكن المؤسسة الدينية، دعوة وتعليماً وتربيةً، لا تلتفت إليه، لأن هاجسها هو شحن النفوس التي تولد العداة وتنسف جسور التواصل بين البشر.

العقدة واللعة

هل أنا أغالي وأتطرف في هذا النقد القاسي الجارح والصادم، للدين

الإسلامي؟!

أنا لا أنتقد المسلمين الذين ينتمون إلى العالم الحديث، وهؤلاء أكثرية صامتة لا يستهان بها، وإن كانوا قليلي الفاعلية والأثر، قياساً على أصحاب الدعوات والمشاريع. ولذا فإن هذا النقد ينصب على المؤسسة الدينية التي تصرّ على التعاطي مع الإسلام، كطور ماضٍ، لم يبقَ منه إلا جوانبه السلبية التي لا تصلح لبناء مجتمعات متطورة أو لصناعة حياة حديثة، وهي ثلاثة: (1) الاسم والحرف والطقس، على ما يمارس ذلك الذين خُتم على

عقولهم وأبدانهم. (2) العقدة والذاكرة الموتورة، كما يتصرف الذين يمارسون إسلامهم على سبيل العدا للآخر والثأر من العالم الحديث، دفاعاً عن ماض فردوسي لن يعود ولم يكن فردوسياً. (3) اللعنة أو الإستراتيجية القاتلة والمدمرة، كما يمارس الإسلام أصحاب النماذج التكفيرية والمنظمات الإرهابية.

ولا أنسى الجانب الرابع، ولكن الإيجابي: النصوص والكتب التي هي كنوز معرفية عند من يحسن قراءتها والعمل عليها، بالتحويل الخلاق والتكيب البناء والتجاوز الفعال. وإذا كان مشروع الإسلاميين قد فشل كنموذج حضاري أو برنامج سياسي أو نظام حقوقي، فالممكن والمشروع والنافع، هو تشغيل العقول واستثمار الموارد أو خلقها، على النحو الذي يتيح للواحد أن يبني نفسه ويشارك في صناعة الحضارة القائمة.

أياً يكن، لا يمكن للمسلم أو سواه أن ينتقل للعيش في مجتمع جديد، من غير أن يطرأ تغير ما على هويته يحمله على إعادة إنتاجها وتكييفها مع الوضعية الجديدة، بحيث تغتني بوجه أو جانب أو رافد، بقدر ما تسهم في إغناء الآخر على سبيل التبادل. هذا ما يفعله صاحب الهوية المفتوحة والمركبة، الغنية والقوية، بأبعادها المتعددة. من غير ذلك تستعاد الهوية وتمارس بصورة سلبية وعلى نحو مفخخ، بحيث تصبح مشكلة دائمة لصاحبها.

يمكن للواحد أن يكون ذا هوية مزدوجة على الصعيد اللغوي، فيكون مثلاً فرنسياً جزائرياً أو فرنسياً لبنانياً، فذلك هو غنى وثراء، وعلى العكس من الازدواجية على المستوى الطائفي، إذ هي تولد داخل المجتمع النزاع والشروخ والانشقاق. وفي أية حال إن حشر جميع المسلمين على اختلاف جالياتهم، هم الآتون من بلدان عربية وغير عربية، تحت خانة واحدة هي الإسلام، إنما هو تهديد لهوية فرنسا وللمجتمع الفرنسي، بقدر ما يطغى العنوان الديني على العنوان الوطني.

الاخطبوط والتنين

هل أنا أقف مع الدولة الفرنسية ضد الإسلام والمسلمين؟! أنا أحاول تشخيص الوضع في فرنسا التي هي اليوم محل توتر وتمزق بين قضية اليهود ومطالب المسلمين. وأنا أتعمد الجمع بيت الطرفين، وبعكس ما تروج له الأسطورة التي تجمع بين اليهودية والمسيحية، لأنهما وبالرغم من العدا الذي استحکم بينهما، بسبب قيام دولة إسرائيل وتهجير الفلسطينيين من ديارهم، فهما أقرب بعضهما لبعض، من حيث منطق الاصطفاء والتمييز، وأبعد ما يكون عن المسيحية التي تقوم على مبدأين:

التجسد والتضحية.

ولكني لا أنتقد هنا، اليهود والمسلمين، ذوي العقول المنفتحة والهويات العابرة، ممن خرجوا من قوقعة طوائفهم، أو ممن يمارسون علاقتهم بجذورهم الدينية وبيئاتهم الثقافية، الأصلية، كرأسمال رمزي يستلهمونه في حياتهم ومهنتهم، بحيث يترجمونه إلى عمل نافع أو منهج صالح أو نموذج ناجح أو إنجاز لافت في مجال من المجالات... وإنما أنتقد الذين يتمترسون وراء هوياتهم الأصلية، ولا سيما منهم زعماء الطوائف والمؤسسات الدينية، اليهودية أو الإسلامية. فهؤلاء لا يحسنون التعاطي مع القضايا بلغة التواصل أو التعارف أو التداول. ما يتقنونه هو لغة الغطرسة أو المخادعة أو التقية المبطنة بمشاعر الكره والعداء.

وبالمقارنة يبدو الفارق كبيراً بينهم وبين الكاثوليك الذين هم الأكثرية والطائفة الأعرق. فهؤلاء لا يسمع لهم صوت ولا يرفع مطلب في الفضاء العمومي، لأن الضجة الإعلامية تدور اليوم ما بين قوم موسى وقوم محمد، ما بين أتباع الرايين وأتباع المرشدين، ما بين صفاقة اليهود المتعصبين ومخاطلة الدعاة الإسلاميين.

صحيح أن الكنيسة صنعت محاكم التفتيش، ولكنها بعد أن انكسرت شوكتها ومرت بمصفاة الثورة والعلمنة، قد اعتدلت وصارت أقل تعصباً وتطرفاً. يتجلى ذلك في كلام أهلها الذين يتحدثون بلغة التقى والتواضع والتعقل. من هنا يبدو لي أن الكاثوليك قد أصبحوا الطائفة الخائفة والمستضعفة في فرنسا. فحالهم تشبه في لبنان حال المسيحيين، ممن أسهموا في صنع النهضة العربية. ولكنهم باتوا، اليوم، بسبب الصراع القاتل على منصب رئاسة الجمهورية، منشطرين بين المعسكرين الشيعي والسني، ممزقين بين أنياب العروبة الهدامة ومخالب الإسلام البربري. مرة أخرى إنها فضيحة الإسلام والمسلمين أن يكتب مسيحي لبناني، هو جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، فيما المسلمون المجاهدون والجهاديون يخربون بلدانهم ويدمرون ما بقي من معالم الحضارة الإسلامية.

ولعل هذه هي حال فرنسا التي هي الآن منقسمة بين ما يريده اليهود ويرفضه المسلمون، وبالعكس. فكلا الطائفتين تسهمان في تلغيم المجتمع الفرنسي بتعصبها وجهلها، أو بمخاوفها وأحقادها، ولكل سببه وطريقته.

بالنسبة لليهود هناك الذريعة الدائمة، أي المحرقة التي تعامل كقدس الاقداس، وتستخدم كسيف مسلط على الرؤوس، بحيث بات الفرنسي يخشى

من مناقشته لأي شأن يخص اليهود، إذ يصبح موضع الإتهام والإدانة، بأنه معاد للسامية، وينقض عليه حراس الذاكرة تشويهاً لسمعته وتحطيماً لصورته. هذا ما حصل مع الوزير الأسبق رولان دوما، لأنه صرح بأن رئيس الوزراء الحالي مانويل فالس واقع تحت تأثير زوجته اليهودية. يا لعمى البصيرة. هناك فرنسيون كثر يفكرون كما يفكر دوما، ولكنهم لا يجرؤون على التعبير عن آرائهم، وسوف يجرؤون عندما يطفح الكيل وتنفجر النفس من فرط الكبت والقمع.

وكان فالس قد أعلن بانه علاقته لا تنفصم بالجالية اليهودية، وهذا شاهد على أن السياسة في فرنسا كلهم واقعون تحت تأثير اللوبي اليهودي. ولذا فالواحد منهم يغتنم الفرصة لكي يعلن ولاءه لهم، لان ذلك يشكل ورقة اعتماد إذا شاء الوصول إلى رئاسة الحكومة أو الجمهورية. هذا مع أن الحكمة تقتضي أن لا يتحدث القادة والسياسة في فرنسا بهذه اللغة التي تثير الحساسية في بلد بات فيه الصراع بين الهويات الفرعية يلغم الهوية الوطنية.

وهذا ما يفعله المسلمون من جهتهم بحجة أنهم مظلومون ومحرومون من ممارسة حريتهم في التعبير عن معتقداتهم الدينية. ولذا فإن كل من يناقش، مثلاً، مسألة الحجاب، يتهم بأنه كاره للمسلمين أو مصاب بداء الخوف من الإسلام، وتلك هي الخديعة. فإذا كان المسلمون على أرضهم وفي ديارهم باتوا يخشون من صعود الإسلام الذي تحول على يد حراسه إلى بعبع، فلماذا نأخذ على الفرنسيين خشيتهم منه؟

ومع ذلك أعتقد أن ردة الفعل ضد المسلمين لا تصدر دوماً عن نزعة عنصرية. إنها أقرب إلى الموقف الحضاري أو المدني. بهذا المعنى ما يثير الفرنسي من طقوس وعادات إسلامية بائدة أو منفرة، هو ما يثير أيضاً المسلم غير المتدين الذي تشكلت حياته على النمط الحديث.

وهكذا لا مصداقية للمسلمين بإدعائهم بأنهم هل مظلومية وأنهم ضحايا التمييز والعنصرية من جانب الفرنسيين. فالتجارب في العالم الإسلامي أثبتت أن المظلوم سرعان ما يتحول إلى ظالم وجلاد. ولا عجب. فالضحايا إذا لم يحسنوا تصفية علاقتهم بذاكرتهم، بتحويلها على نحو إيجابي وبناء، لا ينتجون إذا تحرروا أو سيطروا إلا جلاّدين، وعلى النحو الأكثر وحشية وبربرية. وإذا كان المسلمون في بلدانهم الأصلية لا يرحمون بعضهم البعض، فلن يرحموا سواهم في الدول الأوروبية.

إن فرنسا هي منذ زمن ضحية للإبزاز أو الإرهاب الذي يمارسه

المسلمون واليهود. وأعتقد أنها تراخت كثيراً، حتى استفحل الداء وجعلها فريسة بين فكي الكماشة: الأخطبوط اليهودي والتنين الإسلامي. وإذا كان عليها أن تخرج من مأزقها، فليس بإجراء مصالحت بين اليهود والمسلمين على الطريقة اللبنانية، بل بإعتماد إستراتيجية جديدة في التعامل مع الطائفتين، وذلك بكسر الثنائيات والعقليات التي تتحكم بالمجتمع الفرنسي، كما تجسدها أسطورة معاداة السامية أو آفة كره الإسلام أو الخوف المرضي منه، بحيث يتم التعامل مع قضايا اليهود والمسلمين لا بوصفهم فوق الدولة أو ضد المجتمع، بل كمواطنين كما هي حال الكاثوليك، أو من بقي منهم في طائفته ولم يخرج منها. وحده ذلك يحول دون صعود اليمين المتطرف ممثلاً بالجبهة الوطنية. أما التمسك بالإنتماء الديني بوصفه هوية أولى، فإنه يحيلها إلى فخ لأصحابها، بقدر ما يحولها إلى لغم داخل المجتمع الفرنسي.

من هنا المسؤولية الكبرى التي تقع على أرباب الطائفة اليهودية أو الإسلامية، بحيث يحسنون قراءة ما حدث ولا ينفك يحدث، من الكوارث والآفات، لكي يغيروا نظرهم إلى ذواتهم وإلى الغير والعالم، بحيث لا يمارسون ديكتاتوريتهم باسم الضحايا، وبحيث يقتنعون بأنه لا توجد مسائل أو قضايا تقع خارج نطاق المساءلة أو المناقشة، سواء تعلقت بهذا النبي أو بتلك القضية. فلا مقدسات في الدولة الحديثة.

الهوية العابرة

هل أنا أتدخل في فرنسا بما لا يعنيني؟

بالعكس أنا أتدخل بالشأن الفرنسي، لأنه يعنيني من غير وجه:

1 - الوجه الأول أنني أنتمي إلى جيل هو حصيلة الثقافة الغربية والفرنسية، بشكل خاص، أكثر مما هو حصيلة الثقافة الإسلامية بجوانبها اللاهوتية والعقائدية. من هنا لا غرابة أن أخشى، أمام محاولة الأسلمة، تراجع فرنسا التي هي مساحة تنويرية ومرجعية كبرى للإبداع الثقافي فكراً وأدباً وفناً.

أعرف أن الفرنسيين أتوا إلى لبنان بجيوشهم وجنراتهم، ولكن الغزو الثقافي، الذي هو الوجه الآخر للغزو العسكري، كان نعم الغزو لأنه كان بمثابة فتح فكري. هذا مع أن الغزو العسكري الفرنسي للبنان، كان غزواً ناعماً، قياساً على غزوهم الوحشي للجزائر ولبلدان أخرى، أو قياساً على الغزو العسكري والثقافي الذي قام به الأصدقاء والأقرباء، لكي يمعنوا في تخريب لبنان والعودة به إلى الوراثة على الصعد المدنية والحضارية.

2 - الوجه الثاني أنني أرى تراجع فرنسا أمام إزدهار الفكر الطائفي، ينعكس سلباً في بلداننا العربية، بقدر ما يعرقل محاولات الخروج من الفلك الديني الذي تحول إلى متاريس وخنادق بين المسلمين قبل سواهم. ومن هذا الباب نفسه أهتم بالواقع الفرنسي، كما أفعل منذ سنوات، بتناول القضايا والمشكلات التي هي مدار النقاش والسجال، سواء بانخراطي في المناقشة حول مسألة الحجاب وعلاقته بالهوية، أو بتقديم قراءتي للاضطرابات التي حدثت في ضواحي باريس عام 2005، أو بتناولي لأزمة النموذج الفرنسي الذي كان الأفضل في أوروبا، ولكنه استهلك وبات بحاجة إلى التجديد، فيما الطبقة السياسية، بمعسكريها اليميني واليساري، عاجزة عن ذلك، بعد أن أصبح القبض على السلطة هو الغاية، وليس وسيلة لتأليف القوى وتركيب الحلول التي تحتاج إليها فرنسا للخروج من أزمتها، كما تشهد المناقشات الصاخبة والمتجددة حول ما يصلح لها أو لا يصلح من الخيارات والنماذج والسياسات.

تشابك المصائر

3 - ثمة سبب ثالث أُسوّغ به تدخلنا بالمقاربة والمعالجة للواقع في فرنسا، أو في سواها من دول العالم، فالمشكلة في هذا البلد باتت عالمية، كما هي في بلدي لبنان، أو في أوكرانيا أو في سوريا وليبيا واليمن. هذا معطى جديد هو ثمرة الدخول في واقع كوني سمته التشابك والتداخل في المصالح والمصائر، كما تشهد المعضلات على مختلف المستويات.

ومما يعزز هذا المنحى العالمي في التفكير هو أن الإرهاب بات، على الأقل، منذ أحداث أيلول 2001، ظاهرة عالمية ومعولمة. ليس فقط لأن بإمكانه أن يضرب في أي مكان من العالم، بل لأنه أصبح يستقطب شرائح من الشباب في المجتمعات الأوروبية والغربية، وبخاصة في فرنسا، سواء منهم المسلمون، أو غير المسلمين، ممن انجذبوا إلى مشاريع الجهاديين الإسلاميين. لا شك أن المنظمات الإرهابية أتقنت اللعب على وتر المخيال السياسي والسلطوي أو المعيشي والوجودي، للمقهورين والبهائسين الباحثين عن سلطة وثروة أو عن دور ومكانة، أو للمهووسين الحاملين بإقامة فردوس مستحيل على هذه الأرض.

ولكن لا نخذعنا بالمشروع الأصولي. فالهدف ليس تحرير الناس من الاستبداد والفقر والبؤس. بل صنع نماذج بشرية هي كالروبوتات تتحرك بصورة آلية وعمياء، لتنفيذ قرارات هذا الأمير الجهادي أو ذلك الشيخ الإرهابي، خاصة وأن رؤساء التنظيمات الجهادية لم يكونوا فقراء، بل أثرياء

يسخرون أموالهم لتحقيق مشروعهم الجهنمي الذي يحيل الحياة إلى جحيم قبل يوم الوعيد.

هنا تكمن العلة. في العقول لا في الجيوب، هنا العلبة السوداء التي يجدر تفكيكها بمبانيها الفكرية وتراكيبها العقائدية وثوابتها الألفية. ولذا لا جدوى من محاولات تلميع صورة الإسلام، كما يحاول من تأخذهم الغيرة، في أوروبا، على الدين الحنيف. كما لا جدوى من النقاشات العقيمة حول ما إذا كان القرآن يحض على الاعتدال أو بالعكس على التطرف. مثل هذه المحاولات تشهد على الجهل بتاريخ الإسلام الطائفي، وعلى الجهل بالقرآن نفسه. ذلك أن النص القرآني يقول الشيء وعكسه. ولذا يمكن الاحتجاج به للدفاع عن القضية ونقيضها، أو تسخيرها لصراع الأضداد على السلطة والثروة والمكانة، وأحياناً بصورة همجية بربرية.

إن الإرهاب الذي نفزع منه وندينه، نحن من أسهم في صنعه في مؤسساتنا الدينية ومدارسنا الفقهية، أو في جمعياتنا الإسلامية، وأحزابنا الطائفية، سواء في أوروبا أو في البلدان العربية. وكما أن الإسلامي الجهادي هو صنعة المسجد والدرس الفقهي أو الجمعية الدينية، فالمسلم الفرنسي الذي تحول إلى إرهابي هو صنعة طائفته، بتعاليمها وجمعياتها ومساجدها وطقوسها.

الأزمة العالمية

في أي حال إن ميزة المقاربة الفلسفية هي تجاوز صدام الثقافات وصراع الحضارات وتضارب الإيديولوجيات نحو المشكلات الوجودية. كيف لا والأزمة باتت، اليوم، أزمة عالمية كونية، إنها أزمة الإنسانية المعاصرة كما تتجسد في فقدان السيادة على الذات والخطاب والأشياء، أو في تناقص القدرة على التوقع والعجز عن التدبير، أو في كون الحلول للمشكلات تولد مشكلات أعقد وأكثر خطورة، أو في كون الاتفاقات هي مجرد تسويات هشة أو مؤقتة. وها هو الرئيس الأميركي أوباما الذي بدأ عهده بشعار "نعم نحن قادرون"، يبشرنا بأن الحلول تحتاج إلى "صبر استراتيجي"، بقدر ما يتخبط في سياساته بين المواقف المتناقضة والأضداد المتصارعة.

وهكذا فأنا أمارس هويتي العابرة، بقدر ما أنا معني بما يحدث في هذا العالم من الأحداث الجسام، ولا سيما تلك التي تتهدد المصائر المشتركة والشأن العالمي. من هنا انخراطي في المناقشات العالمية الدائرة حول القضايا الشائكة والأزمات المستعصية، لكي أقدم قراءتي وتحليلاتي على قدم المساواة مع نظرائي العاملين في فروع المعرفة، أياً كانت هوياتهم وجنسياتهم

واتجاهاتهم.

بذلك أتجاوز الثنائيات التي اشتغل بها المفكرون العرب طويلاً، ما بين عقل غربي، وعقل عربي أو إسلامي. فهي أعادتنا إلى ما قبل ابن رشد والفارابي، بقدر ما شكلت عائناً عن تطوير مفهوم العقل أو عن ابتكار صيغ عقلانية جديدة، ولا أنسى الذين يعودون الآن إلى هذه الثنائيات المستهلكة بما يعد، أيضاً، عودة إلى ما وراء نقاد العقل من الفلاسفة العرب المعاصرين.

آن للفلاسفة العرب، أو الذين يكتبون بالعربية، أن يكسروا الحواجز الجغرافية والثقافية. أولاً: بإعادة الأمور إلى نصابها، بحيث يتعاملون مع مهنتهم بوصفها صناعة مفهومية خارقة لحواجز اللغات والمجتمعات؛ ثانياً بتفكيك أفخاخ الهوية، بحيث لا يحصر الواحد نطاق عمله بالفكر العربي أو التراث الإسلامي أو المجتمع العربي، بل يتصرف كمواطن عالمي مهمته تجديد العدة الفكرية، أيّاً كانت المعطيات التي يشتغل عليها، عربية أو أوروبية، تراثية أو حديثة، أميركية أو صينية... ومن المفارقات أن بعض الفلاسفة العرب الذين يقيمون في البلدان الأوروبية أو يحملون جنسيتها، قلما يتطرقون إلى أوضاع المجتمع الذي يعيشون فيه، كما هي حال الذين يقيمون في فرنسا، ولا يكتبون حرفاً عنها، وكأنهم يعيشون فيها، فيما عقولهم وقلوبهم مشدودة إلى العالم العربي.

غاية القول: إن فرنسا بعد اعتداءات باريس، لن تعود كما كانت عليه قبلها. لأن التحديات الكبيرة، والمهمة جسيمة، لا تتعلق بحقوق هذه الطائفة أو تلك، بل بهوية فرنسا. ولذا فأنا لا أطالب للإسلاميين بحريات لا يستحقونها لأنهم سوف يسيئون استخدامها، كما أي أطالب فرنسا أن لا تستسلم للضغوطات والتهويلات من جانب اليهود الذين يقول بعضهم: لا معنى لفرنسا أو لأوروبا من دون اليهود. الأخرى القول: لا معنى للعالم من دون فرنسا، بثورتها وأنوارها، بإبداعاتها وإختراعاتها في كل المجالات، كما أسهم فيها الجميع، العريق والوافد، المقيم والمهاجر.

ولكن لا شيء يعود كما كان عليه. فإذا كانت محاربة الإرهاب تقتضي تفكيك العقول المفخخة بعقائدها المقدسة وثوابتها المطلقة، فإن مفاهيم العلمانية والمواطنة والديموقراطية والدولة المدنية تحتاج هي الأخرى إلى إعادة النظر والبناء، تطويراً وتعزيزاً وتفعيلاً، في ضوء التحديات والتحولات، وعلى وقع الأزمات والانهيئات، وذلك لصياغة مشتركات جديدة للعمل الحضاري، سواء على مستوى دولة أو منطقة أو على مستوى العالم

بأسره.

ومن باب أولى أن لا نعود إلى الأوراق التي احترقت، كما تشهد النهايات الكارثية للأصوليات القومية واليسارية، فضلاً عن الأصوليات الإسلامية التي استجمعت مساوئ كل ما سبقها، استبداداً وإرهاباً وبربرية.

ولذا لا جدوى من العودة إلى شعار "الشيوعية" لحل المشكلة، كما يقترح الفيلسوف الماركسي ألان باديو. فهذه وصفة أعطت مفعولها العكسي، بقدر ما ترجم الشعار بضده على أرض الواقع. ولا نجرين المجرب لكي نعيد إنتاج الأزمات، مزيداً من الفساد والخراب.

من هنا كان نقدي لعالم الاقتصاد الفرنسي توماس بيكتي الذي وُصف بأنه ماركس القرن الواحد والعشرين، بعد صدور كتابه: رأس المال في القرن الواحد والعشرين، وكان الأولى به أن يسميه رأس المال في العصر الرقمي. ولكن كتاب بيكتي، وإن كان ينطوي على جوانب جديدة هامة ومفيدة، إلا أنه على صعيد المفاهيم قد أُلّف، بعد قرن ونصف، من كتاب ماركس، بنفس عدة ماركس النظرية، وهي مدة طويلة حصلت فيها تغيرات هائلة في العالم، وبالأخص بعد انفجار الثورة الرقمية والتقنية، إذ معها تغيرت علاقاتنا بمفردات وجودنا، كالعلاقة بالحقيقة والهوية، أو بالملكية والقيمة والثروة.

أياً يكن، لا عودة، على سبيل المماهة أو التقليد، لا إلى ماركس ولا إلى أفلاطون، لا إلى هذا الطوطم أو النبي، لا إلى ذلك المنظر أو المشعوذ، القديم أو الحديث. فحقيقتنا هي ما نقدر على خلقه وابتكاره أو ما نحسن أداءه وإنجازه، بتسليط الضوء على العوائق والمآزق، ولكن مع الاحتفاظ بالمنجزات والمكتسبات، والعمل على استثمارها في مشاريع البناء والإنماء وفي أعمال الإدارة والتدبير. ولذا فهويتنا ليست وراءنا، كما يريد الأصولي، المتدين أو العلماني. وإنما هي أمامنا، كما تتمثل في قدرتنا على التحول بحيث نحسن أن نتغير ونغير علاقتنا بالثوابت، لكي نحسن مواجهة التحديات والإفادة من التحولات.

ولكن لا مكاسب نهائية في ما يخص الحريات والحقوق، التي تحتاج إلى المقاومة الدائمة، كما تجسدها العين النقدية، من المرء على نفسه وعلى سواه. فالبشر ادعوا بأنهم ألغوا أنظمة العبودية السياسية والدينية، ولكنهم أنتجوا أشكالاً جديدة من العبودية، كما تجسد ذلك في الأنظمة الشمولية، كالنازية والستالينية والماوية والكاستروية والخمينية، فضلاً عن تواجدها ومسوخها في العالم العربي، إذ هي جمعت بين عبادة الشخصية وتقديس

النص لتصنع كل هذه البربرية، مع كل طفل يقتل، أو فتاة تختصب، أو بيت يقصف على ساكنيه، أو عائلة تهجر من ديارها، أو سجين يعذب ويقتل أو يحرق ويدفن حياً. يا لها من همجية تمارس على الأرض العربية، وسط صمت العالم وتفرجه بل تواطؤه وتأمّره، كما يؤدي دوره، المشبوه أو المملغوم، على المسرح اللبناني والعربي، بشكل خاص، اللاعبون الكبار والصغار: الشيطان الأميركي والطاووس الإيراني، الدب الروسي وأتاتورك الإسلامي، ولا أنسى الوحش الداعشي الذي هو صنعة الجميع.

مما يعني أنه لا مجال، بعد الآن، لمحاربة الإرهاب بالعقليات والأساليب التي يدار بها العالم اليوم بمفردات التشبيح والهيمنة والاستكبار والإستقواء، من جانب هذه الدولة أو تلك. لا مهرب من صوغ مفاهيم وأطر وقواعد جديدة لإدارة المشترك البشري سواء على مستوى وطن أو إقليم أو على مستوى العالم والكوكب.

ملحوظة

لا بد من الإشارة إلى أن بعض من تطرقت إليهم في نقدي، من الأعلام، كريجيس دوبريه وإدغار موران وألان باديو، قد قرأتهم وأفدت من أعمالهم، ولكن نقدي هنا يتناول موقفهم من القضية التي هي مدار النقاش في هذه المقالة.

(6)

التوسع الإيراني

ضرر إيراني وخراب عربي

الشیطان والطاوس

في الحرب على الإرهاب، ممثلاً، في طوره الحالي بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وقفت إيران بعد تردد، مع التحالف الدولي ضد ما تسميه المنظمات التكفيرية الإرهابية.

ومع أن إيران كانت تصنف من جانب الولايات المتحدة، التي تقود التحالف الدولي، بوصفها دولة مارقة تصنع الإرهاب أو تدعمه، فإن هذا المعطى الجديد، أي كون داعش بات العدو الإرهابي الأول في نظر الدول الغربية، قد غير الموقف من إيران، ولا سيما بعد تدجينها، في المسألة النووية، وكما يبدو في إطار الاتفاق الأخير.

وهكذا لم يعد يُنظر إلى إيران بعين العداء، بل بدأت تظهر تبشير فتح صفحة جديدة من العلاقات بين أميركا وإيران، كما تشهد الرسائل المتبادلة بين الرئيس باراك أوباما والمرشد الأعلى علي خامنئي، الأمر الذي أثار قلق دول الخليج، الحليف التقليدي لأميركا. ومما زاد من هذا القلق، ردّ أوباما الذي هاجم دول الخليج بقوله إن الخطر الآتي عليكم من الخارج، ليس أهم من الخطر الآتي من الداخل...

فهل نشهد تحالفاً بين الشيطان الأمريكي والطاوس الإيراني؟

أيا يكن، نحن إزاء تطور في المعطى الإستراتيجي يطرح السؤال حول طبيعة النظام الإيراني: هل هو نظام ديني أم سياسي؟ طائفي أم إسلامي، تكفيري أم علماني؟ ثوري أم إصلاحية؟ ارهابي أم ديموقراطي؟

عقلية القبض

ما جرى في إيران، بعد سقوط النظام الملكي، هو قيام نظام جديد، كان هاجس أصحابه، شأنهم بذلك شأن أي نظام سياسي، هو الاحتفاظ بالسلطة والبقاء فيها، سواء باستخدام مبدأ تداول السلطة كما في الأنظمة الديموقراطية، أو باستخدام أساليب العنف كما في الأنظمة الاستبدادية والشمولية.

ولكن النظام الإيراني اختار منذ البداية الأسلوب الثاني. صحيح أنه جمع في المبتدى بين البعد الديني ممثلاً بولاية الفقيه، وبين البعد السياسي ممثلاً بالنظام الجمهوري. ولكن هذه التركيبة أثبتت، عندما وضعت على محك التجربة، أن النظام لا يختلف عن الأنظمة الثورية التي تأسست في البلدان العربية، بمعنى أنها أنظمة استبدادية تتوسل بالاقتراع العام لكي

تحول الديمقراطية إلى مجرد ديكور لتلميع صورة النظام في الخارج. من هنا فإن النظام، ولكي يحافظ على بقائه ويجدد نفسه، وسط الأزمات وعلى وقع التقلبات، إنما يتحدث بأكثر من لغة وأسلوب، وفقاً للظرف والمصلحة، لا للمبدأ والعقيدة، بل هو مستعد للانتقال من النقيض إلى النقيض، بالانقلاب على ما يدعو إليه، أو بارتكاب ما يأخذه على سواه، أو بالتواطؤ مع مَنْ يعتبره ضده أو عدوّه.

قد يتحدث بلغة الثورة والمقاومة، أو العقيدة والصحة، أو يرفع شعار نصره المستضعفين. وقد يستخدم الأموال أو يتوسل بالعنف، ولكن أياً كان الشعار أو الأسلوب، فالهاجس هو بقاء النظام الذي أتقن، منذ البداية، لعبة تغيير الرؤساء، بعد استهلاككم، باستبدال محافظ بإصلاحي، أو العكس، وذلك بقصد تجديد القبضة وتحسين السمعة.

خرافة التعدد

في البداية قدّم النظام نفسه بأنه نظام ثوري هدفه تحرير الناس من الجور والإستبداد، باعتباره أتى بعد انتفاضة شعبية عارمة أسقطت نظام الشاه الملكي الاستبدادي (عام 1979). بالطبع هي ثورة من نمط جديد، لأنها قامت تحت شعار ديني، ورمّت إلى تأسيس نظام إسلامي. هذا ما حدا، يومئذٍ، بالفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو (1926 - 1984) إلى المجيء إلى طهران، لا لكي يدعم الثورة كما ظن، بل لكي يرى، على الميدان، أي ثورة هي هذه التي يقودها رجال الدين على خلاف المعهود من الثورات!

وهذا ما حمل الكثيرين، من المثقفين، من قوميين ويساريين، أو من حاملين ومشعوذين، في بلدان العالم الإسلامي، وبالأخص في العالم العربي، على الاستبشار بالثورة بوصفها ضد قوى الاستعمار، كما تجسدها الدول الكبرى، وبالأخص أميركا التي وصفها أصحاب النظام الجديد بالشیطان الأكبر. إلا أن ما فعله الخميني، المؤسس، بعد أن قبض على السلطة، هو إقصاء القوى والأحزاب والشخصيات التي أسهمت معه في قلب نظام الحكم الملكي. فاستأصل بدايةً المعارضة اليسارية، ثم طرد المعارضة الليبرالية، لكي ينتهي بقمع المعارضة الدينية الإصلاحية وفرض الإقامة الجبرية على زعمائها. وكان أبرزهم يومئذٍ نائبه الشيخ حسين منتظري، الذي هاله ما يمارسه النظام من القهر والعنف، فأطلق صرخته قائلاً: نحن أمة نصور أنفسنا للعالم بأننا لا نهوى سوى القتل. بذلك كشف النظام عن وجهه الحقيقي بأنه نظام أصولي، شمولي، يدعي أهله إحتكار الحقيقة، ليجمعوا بين

الإستبداد السياسي والإرهاب الديني، بين تقديس الكتب والشعارات، وبين تأليه الزعيم الذي هو المرشد الأعلى.

وهذا ما يدحض الرأي الشائع بأن الشيعة يقولون بتعدد الآراء. نعم هم يأخذون بمبدأ التعدد بصورة عرضية، بانتظار ظهور الإمام المعصوم الذي يحصر فيه وحده حق القول. ولذا فهم سمحوا بالتعدد عندما كانوا في المعارضة، ولكنهم لما قبضوا على السلطة عادت الأمور إلى طبيعتها، فمارسوا التفكير بصورة أحادية أصولية، تكفيرية، أساسها احتكار الحقيقة والسلطة والمعرفة، إذ الله واحد، والحق واحد، والإسلام الصحيح واحد، والفرقة الناجية واحدة. مثل هذا المعتقد المغلق هو الذي يتحكم بالعلاقات بين الطوائف، كما داخل كل طائفة.

فبركة الأعداء

وإذا كانت الثورة الإيرانية قامت على شعارات دينية، فإنها من حيث منطقتها تشبه الثورات الإيديولوجية التي عرفتتها حركات التحرر الوطني، والتي ترجمت بإقامة حكومات دكتاتورية يعمل أصحابها وفقاً لإستراتيجية مثلثة: (1) يفبركون أعداء في الداخل وفي الخارج لمحاربتهم وتسويغ تشبثهم بالسلطة. (2) ممارسة التشبيح الإستراتيجي بحثاً عن مواقع نفوذ أو أوراق يلعبون بها على هذه الساحة أو تلك. (3) يشتغلون بتدجين الشعوب وتحويل الجماعات إلى قطعان بشرية تسمع وتصدق أو تهلل وتصفق للزعيم الأوحده، الذي يفكر عنها بوصفه أولى منها بنفسها، ومن لا يدعن يستبعد أو يتهم أو يلاحق أو يسجن أو يقتل.

على هذا النحو الشمولي تشكل النظام في إيران. فمنطوقه أنه أتى ليحرر الناس. ولكن منطقها آل إلى انتاج أشكال جديدة من العبودية تجمع بين النظام التيوقراطي القديم والنظام الشمولي الحديث، بقدر ما تحول الدولة إلى كابوس أمني والمجتمع إلى سجن فكري.

ومع ذلك، فما زال الكثيرون يتعاملون مع الثورة الإيرانية، بوصفها ضد الظلم والاستكبار، إما بدافع التعصب والجهل، وإما بداعي المنفعة أو الارتزاق. ويالها من مفارقة فاضحة أن يدعم يساريون عرب او غربيون نظام الملاي في طهران، فيما هو لا يحسن سوى اقضاء نظرائهم في الداخل بطردهم او سجنهم او قتلهم.

ومن المضحكات أن تنخرط إيران مع التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب التكفيري. فهي دولة اشتغلت منذ البداية بتصنيع الإرهاب وتصديره، وكانت على علاقة وثيقة بالمنظمات الإرهابية وعلى رأسها منظمة "القاعدة" وفروعها،

حيث دعمتها او استقبلت قاداتها أو أسدت النصح لها. وهي لم تنفك حتى الآن عن علاقتها بالجهاد الإرهابي الذي تدّعي محاربته. ولا عجب فهما وجهان لعملة إرهابية واحدة. هل هما ضدّان الآن؟ ولكن الضد يصنع ضدّه ويسوّغ وجوده بمحاربته، كما هو شأن الأضداد المتصارعة، سواء تعلّق الأمر بأنظمة الاستبداد ومنظمات الجهاد، أو باللّاعبين من الدول الكبرى على المسرح العربي، فالكل تواطأوا على صنع التّنين الذي يدعون محاربته. والوقائع دامغة في هذا الخصوص. فإيران والنظام السوري وحزب الله قد دعموا منظمة "القاعدة" في العراق باعتبارها تقاوم العدو المشترك يومئذ أميركا. وهذا ما فعله النظام السوري وحزب الله في لبنان، بدعمهما لمنظمة "فتح الإسلام"، التي هي أحد فروع "القاعدة" من هنا فإن فامفاضلة التي يجريها الغربيون الآن، بين إيران والدول العربية، لمعرفة أيهما الأقلّ خطراً، هي مفاضلة خادعة. فإيران وأنظمة الإستبداد ومنظمات الجهاد هي وجوه لعملة واحدة.

وإذا كانت إيران وسوريا وحزب الله قد أسهموا في حماية المنظمات الجهادية، وإطلاقها من السجن، أو تسهيل المهمة أمامها لتمارس نشاطها الإرهابي، فإن تنظيم داعش، الذي هو النسخة الأخيرة من تلك المنظمات، إنّما يسهم بدوره في صنع حزب الله وفضح منطقه التكفيري الإرهابي. ولكن صاحب الدعوة يجهل مبنى دعوته ومفاعيل مشروعها.

الغباء والذكاء

وها هو حزب الله يضطر إلى كشف أوراقه والتحدث بصراحة، بعد أن بدأ يحصد الخسائر في غير ساحة. فبعد أربع سنوات من الوعد بالنصر في سوريا، يتداعى النظام ويخسر سيطرته على المزيد من الأراضي. أما في اليمن فلم يستطع الحوثيون السيطرة على البلد كما أرادوا، لأن المهمة مستحيلة. ولذا فإنّ الحزب أخذ يهدد بالتعبئة العامة، متهماً الشيعة الذين يخالفونه الرأي بالعمالة والخيانة، وبخاصة من خرج منهم على طائفته ولا يعرف بهويته إلا من خلال بلده ومهنته. ومثل هذه التهمة تجيز له قمعهم وإسكاتهم، أو تصفيتهم وكما فعل مع الشخصيات السياسية اللبنانية التي وقفت في وجه مشروعها لإلحاق لبنان بالمحور الإيراني السوري، ولتحويل المجتمع اللبناني إلى مجتمع مقاوم، كما يريدون له.

وما يعنيه لبنان المقاوم هو تغيير صورته كبلد مفتوح، تعددي، ديمقراطي، عصري، من حيث ثقافته ونظام حكمه ومُط حياة سكانه، لكي يبنى بحسب النمط الإيراني: مصادرة حرية الرأي، حشر المواطن في خانة

طائفته، العودة بالمرأة إلى عصر جدتها، نشر ثقافة أشرف الخلق التي تشكل اعتداء رمزياً على الناس، بقدر ما تدمر جسور التواصل بينهم. هذا مع أن لبنان الليبرالي الذي حولوه إلى ساحة سائبة وسعوا إلى تفكيكه، هو الذي أتاح للمقاومة أن تنشأ وتعمل، أي هو ما جعلها ممكنة. وتلك هي المفارقة: لا يعرف صاحب الدعوة الأساس الذي تقوم عليه دعوته.

والأطرف أن حزب الله يتهم معارضيه بالعمى والغباء، في حين أن هذا ما يطلبه من الناس، شيعة وغير شيعة، ممن يحاول مصادرة رأيهم وقرارهم: أن يسدلوا الستارة على عقولهم ويقفوا في الصف كأفراد في قطع أو كأرقام في حشد أعمى، لكي يشهدوا على غفلتهم وغبائهم. أما من يعتبرهم الحزب أغبياء فهم، على العكس من ذلك، أصحاب عيون نقدية، ولذا لا يركنون إلى ما يقال أو يطرح، بل يمارسون حريتهم في التفكير، لكي يكشفوا ما تنطوي عليه المشاريع والدعوات من وجوه الخداع والزيف، أو ما تؤول إليه من الهزائم والكوارث. بهذا المعنى فالكثيرون ممن يوصفون بالذكاء هم صنيعه لغباء الأتباع والرعايا.

لا شك أن ما قاله حزب الله هو صحيح، لجهة كون المنظمات التكفيرية الإرهابية، إنما تشكل خطراً بالدرجة الأولى على خصومه من السياسيين اللبنانيين، المنتمين إلى فريق الرابع عشر من آذار. والسبب هو أن هذا الفريق يقف مع الدولة بمؤسساتها وقوانينها، في حين أن داعش لا يعترف بلبنان أصلاً ولا بالدول والأوطان، لأن مشروعه هو إقامة الخلافة الإسلامية بالسيف والرشاش. وهو بذلك لا يختلف عن حزب الله الذي يعمل لخدمة ولاية الفقيه، فيفتح حروباً هي دوماً غير محسوبة، على حسابه أو لحساب إيران، حيث شاء في داخل لبنان أو خارجه. ولكن قادة الحزب الله ينسون أو يتناسون الأساس الفكري للمشكلة، أي كون الحزب وداعش يفكران بنفس الطريقة، فيما يخص علاقتهم في لبنان. وهذا شأن صاحب الخطاب، إنما ينسى نفسه وحقيقته وبداهة فكره.

بهذا المعنى فالفريقان، داعش وحزب الله، هما وجهان لعملة واحدة تؤول إلى تدمير البلدان العربية، وهي مهمة يتواطأ على تنفيذها، من حيث يحسبون أو لا يحسبون. ولا عجب، فهما وإن كانا متعارضين، مذهبياً، فالعقلية واحدة، ولكنها مفخخة بالنوايا العدوانية. واحد يرفع شعار الخلافة الإسلامية ويكفر أو يقتل كل من لا يأخذ بها، وآخر يرفع شعار "يا لثارات الحسين"، لكي ينخرط في حرب أهلية، هي بالتعريف حرب تكفيرية، إرهابية، مآلها التطهير المذهبي أو العرقي، وكما يجري بشكل

خاص في سوريا والعراق. ولكن صاحب الخطاب يجهل مبنى كلامه ومآلات مشروعه.

وليخرج من سذاجتهم أولئك الساسة والمجللون الغربيون، سواء منهم الذين يمتدحون سلوك إيران العقلاني ويأملون بمصالحتها مع القيم الحديثة، أو الذين يعتبرون بأن إيران هي أقل خطراً على أمنهم ومصلحتهم من الدول العربية التي أنتجت التنظيمات الإرهابية. فالفريقان وجهان لعملة واحدة، والفرق هو في الأسلوب فقط. واحد يقتل علناً أمام الملأ، والآخر يتخذ قراره في الغرف المعتمة لكي يقتل غيلة أو خفية.

النظام أولاً

الوجه الآخر للشعار الثوري هو العنوان الديني كما يتمثل في الشريعة الإسلامية والاحكام القرآنية. هنا أيضاً لا يجدر بالعاقل أن ينخدع بالشعارات. فالاساس في ايران هو النظام وليس الإسلام. من هنا فإن النظام، ومن أجل حفظ مصالحه وبقائه، ينقلب دوماً على ما يدعو إليه، بانتهاك الأسس والمبادئ أو بالتخبُّط بين الأضداد والنقائص. ولذا نجده يستأصل اليساريين على أرضه، ويرحب باليساريين الغربيين أو العرب الذين خدعوا بشعاراته أو مشوا في ركابه.

هذا ما أكده الخميني في رسالته التي وجهها، في حينه، إلى خلفه علي خامنئي، الذي كان رئيساً للجمهورية، لكي يصحح له فيها موقفه. وكان خامنئي قال، على إثر خلاف مع المملكة العربية السعودية، بأن هذا لن يثينا عن الذهاب إلى الحج، لأن تلك فريضةً واجبة. ولكن الخميني قال له: الولاية هي أولى من الفرائض والعقائد.

وهذا ما شهد به، مؤخراً، سيد حسن موسويان (1)، احد المسؤولين الإيرانيين السابقين، والأستاذ حالياً في جامعة برنستون، إذ ذكر في مقالة له بأن الخميني قال، قبل رحيله، في وصيته لعلي خامنئي، إذا تعارضت مصلحة النظام مع نص القرآن، فعلى الإمام ترجيح الأول على الثاني.

المقاومة والذريعة

في ما يخص القضية الفلسطينية تعيَّش النظام طويلاً على شعار المقاومة، بل صار يُزَيد على العرب وعلى الفلسطينيين أنفسهم في قضيتهم. فدعم "حماس" ضد "سلطة" محمود عباس، ثم دعم "الجهاد الإسلامي" ضد حماس. ثم وقف ضد حماس لأنها وقفت مع الثورة السورية. ولذا فإن إيران المرشد طلبت من وكيلها، حزب الله، القتال إلى جانب النظام السوري. وكانت النتيجة الفتك بالشعب السوري تنكيلاً وخطفاً وتعذيباً وقتلاً،

تهجير ملايين السوريين من ديارهم، تدمير المدن السورية وتخريب معالمها الأثرية، فرض الحصار على مخيم اليرموك الفلسطيني لمعاقبة أهله بتجويعهم وقتلهم وتهجيرهم. وهكذا لم يكن شعار المقاومة سوى غطاء لتدخل إيران السافر في شؤون الدول العربية، عبر وكلائها وأذرعها الضاربة، وأخصهم حزب الله.

وهكذا فما يأخذونه على داعش من أعمال القتل والذبح والتخريب قد بدأوا بها قبله على الساحة السورية في مواجهة المعارضة المدنية. ولا عجب في الأمر فالأنظمة التي تقهر شعوبها أو تفتك بها لا يمكن أن تكون نصيرة لشعب آخر، ولو كان شقيقاً .

في ما يخص رفع شعار العدالة، حاول النظام أن يقدم نفسه، في البداية، بوصفه نصيراً للمستضعفين في العالم. ولكنه لم يقف إلا إلى جانب أنظمة الاستبداد والفساد. والشاهد هو موقف إيران الفاضح في اليمن: فأتباع إيران من الحوثيين قد تحالفوا مع عدوهم السابق، الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، الذي كان من أكثر الحكام فساداً في نظر العالم وهيئة الأمم. وهكذا فقد لبثوا دهرًا يبشرون الناس بظهور المهدي المنتظر، لكي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، فإذا بهم يملأون العالم ظلماً وعدواناً.

المشروع الطائفي

صحيح أن العنوان في إيران هو اسلامي. ولكن المحتوى هو طائفي. ذلك ان الدستور الإيراني تأسس على المذهب الشيعي عقيدةً وشرعيةً. من هنا استقطابه للشيعية العرب، وللشيعية في مختلف البلدان. وقد هلّل الكثيرون لهذا النصر "المبين"، كما تمثل في قيام الثورة في إيران، معتبرين ذلك بمثابة تحرير للشيعية مما عانوه، بحسب زعمهم، من التمييز والاضطهاد من جانب الاكثية السنية. من هنا اتّبع النظام استراتيجية قوامها اللعب على الوتر الطائفي في المجتمعات العربية، إذ تصرّف بوصفه مرجعاً ووصياً أو نصيراً للشيعية العرب. تجلّى ذلك في علاقته مع "حزب الدعوة" في العراق، ومع نظام الأسد ذي الهيمنة العلوية في سوريا. وفي لبنان لجأت إيران إلى تأسيس حزب الله كذراع عسكري لها ينفذ لها خططها حيث تريد. وهو قد بدأ نشاطه الإرهابي، في أواسط الثمانينات من القرن المنصرم، أي في نفس الفترة التي ظهرت فيها منظمة "القاعدة" على مسرح الأحداث العالمية. وهذا ما فعلته ايران في ما بعد في اليمن مع جماعة الحوثيين، إذ أسست حزباً جديداً سمته "أنصار الله"، وهو نسخة عن حزب الله اللبناني الذي أسهم في تشكيله وتدريبه.

هذه العلاقات مع التجمعات والاحزاب الشيعة فضحت المستور، بقدر ما كشفت أن شعار الوحدة الإسلامية الذي طرحته إيران، في البلدان العربية، لجمع المسلمين أو لقيادتهم كان مجرد شعار خادع يستحيل تطبيقه. وعلة ذلك أن إيران التفت، منذ البداية، على الإسلام الاصلي بصيغته النبوية المحمدية، باختراع صيغة مختلفة، إمامية، لها بعدها القومي الفارسي. ومن ابرز بنود هذه الصيغة:

- القول بنظرية الإمامة وجعلها ركناً رابعاً يضاف إلى أصول الإسلام الثلاثة: الإيمان بالله والنبوة واليوم الآخر. ومفاد هذه النظرية أن الحاكم الذي يخلف النبي لا بد أن يكون معصوماً عن الخطأ، وإلا كان مدعاة لاختلاف المسلمين ونزاعهم في ما بينهم. هذا مع أن هذه النظرية لم ترفع الخلاف بين المسلمين، بل زادت حدة، كما لاحظ ذلك الإمام الغزالي في كتابه "فضائح الباطنية".

- إحلال مبدأ الوراثية محل قاعدة الشورى. ولذا فقد حصروا منصب الإمامة بصهر النبي، علي بن ابي طالب زوج فاطمة الزهراء، وبأبنائه من بعده. بل هم وضعوا نظرية الإمام المعصوم، خصيصاً، من أجل القول بأن صهر النبي، علياً، هو أحق وأولى بالخلافة من ابي بكر وعمر وعثمان. والغلاة من الشيعة يقفون موقفاً عدائياً من الخلفاء الثلاثة، بل هم يذهبون إلى القول بأن من لا يأخذ بإمامة عليّ وعصمته وفضلته، لا يدخل الجنة ولو كان من عباد الله الصالحين، أي هو كافر وليس بمؤمن، بل أشد كفراً.

وهذه واحدة من فبركاتهم العقائدية، لأن علياً بن ابي طالب، وإن كان يرغب بالخلافة لنفسه، فإنه كان من حيث الموقف السياسي، سنياً، لأنه لم يخرج على شرعية الخلفاء، بل التزم بما قرره. ومن المضحكات هنا أيضاً أن تدعي إيران، المرشد الأعلى، بأنها تحارب المنظمات التكفيرية في ما هي تستند إلى مذهب هو تكفيري أصلاً وفصلاً.

- خلعوا على عليّ وعلى وزجه وأبنائه صفات القداسة، وفبركوا لهم صوراً جعلتهم افضل من جميع الانبياء والرسل أجمعين. من هنا فالإمام، بحسب تأويلهم، هو افضل من النبي. ومن اكبر خرافاتهم في هذا الخصوص اعتقادهم أن محمداً بن الحسن، الامام الثاني عشر، في تسلسل الأئمة، والذي اختفى منذ أكثر من ألف عام، ما زال حياً، وسوف يظهر ليملاً الأرض عدلاً وقسطاً، بعد أن ملئت جوراً وظلماً. بذلك أعطوه دوراً يفوق دور النبي لأن النبي قد مات، وأما المهدي فهو ما زال حياً.

والنبي رحل عن هذا العالم ولم يعد بإقامة فردوس على هذه الأرض: أما المهدي، فهو على العكس من ذلك، كما كان يروّج لظهوره القريب الرئيس الإيراني السابق محمود أحمددي نجاد، بشعوذاته العقائدية وتشبيحاته السياسية.

مثل هذه التركيبة الميثولوجية لا توحد بين المسلمين، ولا تخلق جسوراً للتواصل بينهم. بل هي على العكس تقف سداً منيعاً ضد الحوار بينهم، فكيف بالتقارب والتبادل! والشاهد أن الصراع، على المشروعية قد آل، في الماضي، إلى انشقاق المسلمين، إلى ديانتين (السنة والشيعية)، لكل واحدة منهما فقهها وعقائدها ولها رموزها وتقاليدها. ولم تكن العلاقة بينهما أقلّ عداوة مما بين الإسلام والمسيحية أو اليهودية أو البوذية. واليوم، فإن العودة إلى الأوراق القديمة، لدى كل مذهب، وبخاصة لدى الشيعة، سوف يزيد الطين بلّة، إذ هو يوّجح الذاكرة الجريحة ويوقظ الهوية الموتورة، لكي تغرق البلدان العربية، ذات التركيبة الطائفية، في الحروب الأهلية التي تهرق فيها بحار من الدماء.

الإمبراطورية الفارسية

لا يجدر تبسيط الأمور. فالمسألة هي أكثر تعقيداً وتركيباً، لأن العلاقة بين إيران والعرب ليست مجرد خلاف عقائدي بين شيعة وسنة، وإنما هي علاقة ملتبسة، متوترة، بقدر ما هي متعددة الطبقات والأبعاد. بالطبع هناك البعد الطائفي، كما جسده الصراع القديم بين شيعة وسنة. وهذا الصراع، الذي خفت حدته بعد الدخول في الأزمنة الحديثة، قد تجدد وانفجر على نحو لا سابق له وتضاعف، بعد صعود تيارات الإسلام السياسي بشقيه السني والشيوعي.

وهناك البعد الإمبريالي. وقد برز تأثيره، بعد قيام الثورة الإيرانية. فالمجتمعات تمارس حيويتها الفائقة، في طورها الثوري، بالتوسع نحو الخارج، إما لنشر شعاراتها أو لفرض هيمنتها. من شواهد ذلك توسع فرنسا بعد ثورة 1789، وتوسع روسيا بعد ثورة 1917. وهذا ما حصل في إيران بعد ثورة 1979، مع الفارق بين الثورات الثلاث.

هناك بعد آخر يظهر بصورة سافرة بقدر ما يجري طمسه، هو البعد القومي الذي يشكل مفتاحاً لفهم المحرك الاصلي للمشروع الإيراني وللدور الاستراتيجي الذي تلعبه إيران في المنطقة العربية.

هذه الأبعاد تتداخل ويتغذى واحداها من الآخر، بقدر ما يعمل على حجبها، أو بالعكس يسهم في فضحه وتعريته. وإذا كان الصراع السني

الشيعة يحجب إرادة الهيمنة القومية، فإن هذه تتغذى من سجلات التاريخ ووقائعه، كما تجسدت قديماً في هزيمة العرب للفرس. بهذا المعنى، فأيران ليست ضد العرب لأنهم سنّة، بل هي ضد السنّة لأنهم عرب. وبالتأكيد هي ضد الشيعة الذين لا يعلنون ولاءهم لها، أكانوا عرباً أم أذريين ام سواهم.

ومعلوم أن الفرس كانوا أمة عريقة صنعت واحدة من اكبر الحضارات القديمة. وقد أقاموا امبراطورية لعبت دورها الفاعل على مسرح العالم القديم. في المقابل كان العرب قبائل متفرقة أو ممالك متحاربة. ولكنهم استطاعوا، بعد خروجهم بمشروعهم الديني، تقويض الامبراطورية الفارسية، لكي يقيموا امبراطورية ناشئة تحت لواء العقيدة الإسلامية واللغة العربية تصدرت بدورها، لقرون طوال، العمل الحضاري الذي كان فيه للفرس إسهام كبير.

هذا الانقلاب التاريخي الذي قلب المعادلة وغير الادوار، لم يستطع العقل الإيراني هضمه، لا في الماضي ولا في الحاضر. ولذا شكّل جرحاً نازفاً في الذاكرة لم يندمل ولم يُمَحَ حتى اليوم. مما جعل علاقة الإيراني بالعربي، علاقة ملتبسة متوترة، تتراوح بين "الكراهة" (1) والاحساس بالمرارة، بين التعالي على العربي وبين عدم الانفكاك عنه، لكون الإسلام هو عربي المنشأ، ولكون الإيراني مجبر على ممارسة هويته الدينية باللغة العربية.

رهاب الإسم

وبسبب هذه الحساسية المفرطة إزاء العرب، نراهم لا يعترفون أصلاً بوجود العالم العربي. ولهذا فهم عندما يتحدثون عن البلاد العربية يستخدمون عبارات مثل "دول الجوار" أو "منطقة الشرق الاوسط" أو "شعوب المنطقة" أو "دول المنطقة". نحن هنا إزاء ما يمكن تسميته عقدة الذاكرة ورهاب الإسم. من هنا نجد بأن ما يتحكم بالعلاقة بين الجانبين الإيراني والعربي، ليس العقل أو المصلحة أو الواقعية السياسية أو العلاقة المتبادلة، بل الذاكرة الجريحة كما صنعتها هزيمة العرب للفرس في الماضي. وما تفعله إيران، اليوم، بسعيها للتمدد في العالم العربي، بتوسل الشيعة العرب، هو على الأرجح ردة فعل على الهزيمة، ولو بعد أكثر من ألف عام، على سبيل الثأر والانتقام.

من هذا المدخل، يمكن أن نفهم تدخل إيران في شؤون الدول العربية، بمعنى أن الثورة والاسلام والمقاومة ونصرة المستضعف ومقاومة الاستكبار، كلها ذرائع للتستر على الهدف الاصلي: تفكيك البلدان العربية، للسيطرة عليها وإستتباعها، كمواقع نفوذ أو كأوراق للعب على مسرح

الصراعات الإقليمية والدولية.

وإذا كان وكلاء إيران، وأتباعها من العرب، يحاولون اخفاء المستور، عن جهل أو عن نفاق، فإن الإيرانيين يتحدثون بكل صفاقة وغطرسة، وكما تتوالى التصريحات من جانب المسؤولين ساسة وعسكريين، عما يريدونه من العالم العربي.

والأمثلة فاضحة، من تأكيدهم على أن حدود إيران تبدأ في طهران وتنتهي عند شواطئ لبنان، إلى اعتبارهم سوريا بمثابة محافظة إيرانية جديدة؛ ومن اعترافهم بأنهم هم الذين حالوا دون سقوط نظام بشار الأسد، إلى تباهيهم بأن هناك أربعة عواصم عربية باتت واقعة في منطقة نفوذهم: بيروت ودمشق وبغداد وصنعاء. وكلها أقوال تفضح الدافع القومي للمشروع الإيراني، من وراء الدعوة الدينية والكلشيهات الإيديولوجية. وما تصريح علي يونسى مستشار الرئيس الإيراني، حول قيام الإمبراطورية الإيرانية وعاصمتها بغداد، سوى تتويج للمسار الإيراني، بمعنى أن إيران نجحت في تفكيك دول المشرق العربي، لإقامة امبراطوريتها المزعومة (1).

في أي حال، أنا لم أنتظر تصريح يونسى، لكي أقف على حقيقة المشروع الإيراني. فما رفع من شعارات المقاومة والممانعة، لم يكن سوى ذريعة للتستّر على الدور الاستراتيجي التي تريد إيران أن تلعبه، والذي يرمي إلى إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية على الصعد الجغرافية والسياسية، وبخاصة على الصعد الطائفية والمجتمعية. هذا ما قلته في قراءتي لحرب تموز 2006 (2).

في هذا السياق يُفهم الدور الذي لعبه عمال ولاية الفقيه، وأعني بهم الشيعة العرب، من لبنانيين وعراقيين، فضلاً عن العلويين السوريين والزيديين من الحوثيين اليمنيين. فقد غلب هؤلاء ولاءهم لإيران على علاقتهم بشركائهم في اوطانهم. ولم يقتصر الولاء على الجانب العقائدي والمذهبي والثقافي الذي هو ولاء مشروع، بل شمل الجوانب السياسية والمالية والعسكرية، مما يُعدّ خيانةً في معظم الدول إلا في لبنان. وهكذا لقد أمدّت إيران الشيعة، الذين انخدعوا بمشروعها، بالمال والسلاح والعتاد والخبراء. وهنا مكمّن الخديعة والكارثة. فإيران توصلت بالمليشيات الشيعية لتخريب البلدان العربية.

عاصفة الحزم

بذلك تمادت إيران في غرورها واستكبارها، إلى ان جاء الرد العربي

ولو متأخراً كثيراً، عبر "عاصفة الحزم" التي شكلت ولادة مقاومة عربية لمشروعها الاستراتيجي الذي يترجم دماء ودماراً في العالم العربي.

بالطبع فاجأ الحدث الإيرانيين. فهم كانوا ينتظرون أن يتدخلوا في شؤون البلدان العربية، ولا أحد يحرك ساكناً، للدفاع عن أرضه وعن أمنه ومصالحه؟ ويا يالها من سذاجة عقلية وطفولة سياسية ان يخالوا بأن اليمن وبقية البلدان العربية ستبقى ساحات سائبة لكل داعية مشعوذ أو جنرال معربرد. وهكذا فهم يستنكرون أن تتدخل المملكة العربية السعودية في بلد عربي مجاور لها، في حين هم يجيزون لأنفسهم أن ينشئوا فيه ميليشيا طائفية عسكرية استولت على الدولة وانقلبت على الشرعية.

ولا غرابة أن لا يتوقع الإيرانيون وحزب الله، أن تحدث ردود فعل من جانب البلاد العربية على إستباحتهم لأراضيها وتهديدهم لأمنها، بسبب طريقتهم في التفكير التي يتحكم فيها عطل مركب: الحقد الطائفي، جنون العظمة، العمى الإيديولوجي، الخطرسة القومية، عقلية الثأر والانتقام، وبخاصة الإصطفاء العقائدي الذي يسوغ لهم تصدير العقيدة والثورة حيث شاؤوا، لإيمانهم الأعمى بأنهم الأحق والأشرف والأفضل، ليس فقط بين المسلمين، بل بين الخلائق أجمعين. هذا ما يزين للحوثيين أن بإمكانهم، عبر ثقافة القرآن، التي هي كناية عن عقائد الإمامية، ليس قيادة المسلمين وحسب، بل السيطرة على العالم. يا للسذاجة مرة أخرى.

ومن يفكر بهذه الطريقة لا محالة تصدمه الأحداث. ولذا فما حصل لم يكن بالحسبان. ولا شك أن الرد العربي قد شكل أول خسارة يتلقاها محور المقاومة والممانعة. وخسارتهم في اليمن، كما في كل بلد عربي يعتبرون أنه وقع في منطقة نفوذهم، هو كخسارتهم في قلب طهران، لأن هذا يزعزع صورة النظام في الداخل ويكشف عن خطأ استراتيجيته وسياساته.

هذا ما جعلهم يُصدَمون ويخرجون عن طورهم. فهم كانوا يُعدّون لأمر يتجاوز السيطرة على اليمن إلى تطويق السعودية ودول الخليج لزعة اوضاعها، كما فعلوا بالبلدان العربية الأخرى.

جرثومة فتاكة

ما هو الدرس المستخلص بالنسبة لإيران؟ المأمول أن تعود إلى صوابها، فلا تجدي لغة الطائفة والعضلة والهيمنة والخديعة في بناء علاقات سلمية، مدنية، تبادلية بين الدول. وهي لم تعد في هذا الزمن مجدية لإيران نفسها. وإذا كان لعاصفة الحزم من فائدة، فهو أن تضع حدّاً لجنونها

الامبراطوري، لكي تنصرف إلى الاهتمام بالمشكلات المتراكمة التي خلقتها لشعبها.

عربياً، إن الدرس الابرز هو الكف عن استخدام الصفة الدينية، الإسلامية أو المسيحية، الطائفية أو المذهبية، في تعريف الهويات والمجتمعات أو الدول والاحزاب؛ بحيث تعود الأمور إلى نصابها، ويعامل الدين كشأن شخصي، كرأس مال رمزي، كمرجع قيمي، لا كمشروع سياسي أو نظام للحكم أو أساس للدول والاطوان...

وليستفق من عماهم وجهلهم ونفاقهم من يستفزهم مثل هذا الرأي. فتغليب منطق الديانة والطائفة والمذهب على لغة المواطنة والشراكة والكفاءة والحياة المدنية، لا ينتج سوى هذه الحروب الأهلية التي بدأت من أربعين عاماً في لبنان (1975)، ولم تنته فصولها بعد، بل هي اجتاحت غير بلد عربي. مما يعني أن العنوان الديني قد احترق ولم يعد يصلح كصيغة للحياة أو كنموذج لبناء مجتمعات حديثة، بعد هذه العودة البرية للدين على إختلاف دعائه التكفيرين ومنظماته الجهادية الإرهابية. فلا شيء يعود كما كان عليه، بعد التجارب المريرة والحروب المدمرة. هذا إذا شئنا أن نتعقل ونتبصر بعواقب آرائنا ومواقفنا وفعالنا: أن ن فكر بطريقة مغايرة لكي نخرج من النفق المعتم، ونفتح أفقاً لبناء مجتمعات عربية، مدنية، حديثة، تصنع ذاتها وتشارك في صناعة الحضارة، كما تفعل بقية الأمم.

الخصوصي والعالمي

هل أنا أظلم إيران وأتعسف في نقدها؟

بالعودة إلى تجربتي، فأنا ناقد للمنازع العنصرية أو الفاشية التي مارسها أصحاب الإيديولوجيات العربية الوجودية، مدافعاً بذلك عن حقوق الاقليات الدينية أو العرقية كالكبش والكردي والامازيغ.

ولكني اذافع عن هويتي اللبنانية، أو عن هويتي العربية (كوني أنطق واكتب بالعربية)، عندما تتعرض لمشاريع الغزو أو الهيمنة، تماماً كما يذافع الفرنسي عن هويته الوطنية أو الأوروبية، عندما تتعرض للخطر.

وفي ما يخص إيران، اتوقف عند بعض الاعتراضات التي توجه لي من جانب المدافعين عن المشروع الإيراني.

الاعتراض الأول مفاده أن إيران، إذا كانت تسعى إلى تصدير العقيدة والثورة، إلى البلدان الإسلامية، على الأقل، فلأنها تقدم نموذجاً جديداً للحياة، هو غير النموذج الغربي، الاستعماري، بوجهيه الرأسمالي والاشتراكي. فلماذا أعترض إذن على هذا النموذج، وأنا قد انخرطت سابقاً في مشاريع أممية

عالمية، فضلاً عن كوني من دعاة الهوية المركبة والمعومة، العابرة لحدود الدول والمجتمعات.

وفي الجواب على ذلك أقول من السذاجة والغفلة، أن نركن إلى أصحاب المشاريع العريضة، أكانت إقليمية أم عالمية، غربية أم إسلامية، إيرانية أم عربية. لأنه ما من مشروع توحيدي أو وحدوي، يخلو من وجوه الاستقواء والاقصاء أو السيطرة والتوسع.

هذا ما تفيدته التجارب، حيث المشاريع لا تدار بعقول محضة أو بأخلاقيات الملائكة، ولا في بلدٍ من البلدان. ذلك أن المجتمع، أي مجتمع، إنما يتشكل من عناصره وفتائه وقواه المتباينة والمختلفة أو المتصارعة على السلطة والقيادة أو على الثروة والغنيمة أو على المشروع والقيمة.

بهذا المعنى يتألف المجتمع من هوياته الفرعية أكانت طائفية أم عرقية أم طبقية أم جهوية أم سياسية. وإذا كان لكل بلد وحدته الجامعة، فهذه لا تقوم على استبعاد التنوع أو قمع الاختلافات، لأن ذلك لا يصنع سوى وحدات ملغمة. أما الوحدة الناجحة، الفعالة والبناءة، فهي التي يشتغل أصحابها على الاختلافات لكي يحسنوا ادارتها لصنع هوية منتجة، غنية، قوية.

هذا على المستوى الوطني. أما على المستوى العالمي، فلا وجود إلا للخصوصيات القومية أو الثقافية واللغوية. ولكن الخصوصية التي تمارس حيويتها الوجودية على سبيل الإبداع والاختراع، لما هو مفيد وصالح أو فعال وناجح أو جذاب وراهن، من أساليب العيش ونماذج التنمية ووسائل التحديث، إنما تفرض نفسها وتمارس عالميتها، على سبيل الخرق لباقي الخصوصيات، دولاً ومجتمعات، سواء تم ذلك بالقوة، كما في عهود الكولونيالية والاستعمار، أو بصورة ناعمة كما تغزو الصين، اليوم، العالم، بسلعها وادواتها وخبراتها، أو على الوجهين.

الإستعمار بالمقلوب

وليس الإستعمار مجرد غزو واستيلاء، وإنما له مردوده الإيجابي، بالنسبة للبلدان التي استعمرت، كما هي حال العرب الذين أيقظهم الإستعمار الغربي من سباتهم الحضاري، وحملهم على الإنخراط في العالم الحديث لبناء حياتهم وصنع مستقبلهم.

بالطبع كان للإستعمار مردوده الإيجابي أيضاً على الدول المستعمرة نفسها: الإستيلاء على مقدرات الشعوب ومواردها، كما كان من أمر بريطانيا وفرنسا، وفي ما بعد أميركا. بهذا المعنى، فالدول المستعمرة هي التي حولت

النفط بعقولها وأدواتها إلى ثروات أستفادت هي منها، كما أفادت الدول التي استولت عليها. أما إيران فإنها لم تجن من التوسع شيئاً، بل مارست الإستعمار بالمقلوب، فأضرت نفسها بتبذير أموالها من غير طائل، بقدر ما زعزت الأوضاع في البلدان العربية.

في أي حال، أعتقد أننا تجاوزنا لغة الاستعمار القديم، كما تجاوزنا لغة حركات التحرر الوطني الفاشلة، التي شكلت نكوصاً عن عصر النهضة والتنوير في العالم العربي، في ما يخص مسألة الحقوق والحريات الديمقراطية.

نموذج فاشل

من هنا فأنا في قراءتي للتجربة الإيرانية أذهب إلى القول بأن إيران لم تبتكر نموذجاً ناجحاً وفعالاً، للبناء والإثراء. فالثورة التي صنعتها لا تشكل موجة حضارية، وإنما هي ردة فعل اصولية، سلفية، ضد العالم الحديث. إنها ثورة مضادة، عادت بالمجتمع الإيراني الى الوراء، لأنها فوتت عليه الفرص وسدت أمامه آفاق تطوره وتحديثه.

وها هي تستخدم نفس العدة على المستوى الاستراتيجي، إذ هي تحاول العودة إلى لغة الاستقواء والهيمنة، التي استهلكت واحترقت. ولذا فهي تريد استعمار العالم العربي، ولكن بالاكْتفاء فقط بالوجه السلبي، العُدواني والتدميري للاستعمار، ومن غير وجهه الايجابي، الحضاري والعمرائي. هذا ما يتضح لدى المقارنة بين الصين وإيران. فالأولى عرفت المفتاح الى النهوض والتقدم، فخرجت من هامشيتها وعجزها، لتحقيق قفزة في مجال التنمية، الأمر الذي أتاح لها تصدير السلع والخبرات والمعارف الى الخارج. أما إيران فقد صنعت "معجزة" من نوع آخر، كما تصف صنيعتها حزب الله: إنشاء ميليشيات طائفية وعسكرية تخرب المدن العربية وتقاتل حتى آخر شيعي عربي. فعن أي نموذج نتحدث؟!

بهذا تكرر إيران الخمينية تجربة روسيا السوفياتية ومصر الناصرية. هذا مع الفارق بأن النموذج السوفياتي كانت له جاذبيته، طوال عقود، للكثير من الأحزاب والحركات والبلدان التي تبنت المذهب الإشتراكي كنمط حياة ومشروع خلاص.

وهكذا نحن إزاء نموذج بائد على المستوى الثقافي، وفاشل على المستوى الإقتصادي، ومغامر على المستوى الإستراتيجي، ولذا قد عاد بالضرر الفادح على العرب وعلى إيران نفسها التي لم تفد ولم تستفد. وهكذا فقد ابتلي الشعب الإيراني بنظام أهدر ثرواته، ودمر علاقته مع جيرانه العرب.

فيا للغباء والعبث.

التجديد الديني

الاعتراض الثاني أتى من جانب مثقف إيراني التقيت به في معرض الكتاب العربي في بيروت (كانون الأول 2013). لقد سألتني الرجل لماذا أنا اقف ضد التجديد الدين الذي أدخله الإيرانيون على الإسلام من خلال عقيدة الإمام المعصوم؟! فيما أنا من دعاة التجديد الفكري؟!

وكان جوابي أنا مع التجديد في العقائد والمذاهب. ولكن للأمر حدوده، فأنا لا أعد نفسي افلاطونياً، مثلاً، إذا قرأت أفلاطون بصورة تؤول إلى نسف مقولاته ونظرياته بالكلية، كما أنه لا يعد الواحد اشتراكياً، إذا تبنى المذهب الرأسمالي بقيمه وقواعده حول اقتصاد السوق وحرية التبادل. بهذا المعنى لا يمكن للواحد أن يبقى مسلماً، فيما هو ينسف مبادئ الإسلام بجعل فاطمة الزهراء والأئمة من نسل علي أفضل من جميع الأنبياء، مع أن بعضهم لا إنجاز له يحسب في مجال الدين.

إن التجديد في الدين يكون في تطوير العلوم الدينية في مجالات الفقه والحديث والكلام وأصولها، أو في إستحداث فروع علمية جديدة. أما خلع طابع القداسة على الأئمة برفعهم الى مصاف الآلهة، فذلك لا يعد تجديداً، بل هو تغذية للفكر الخرافي، للختم على العقول بختم الجهل والشعوذة. لقد شعبنا تأليهاً وتقديساً، لكي نحصد هذا التوحش وهذه البربرية.

الثورة الحقيقية

أنهي هذه المقالة بالقول: أنا أتفهم ردة فعل الإيرانيين وبقية الشعوب الإسلامية، ضد العرب الذين فرضوا عقيدتهم ولغتهم، بحيث أن المسلم، غير العربي، مجبر على ممارسة فروضه الدينية، بالعربية، مع جهلها لها. وهذه عبودية مضاعفة: إستعمار فكري وإمبريالية لغوية.

وإذا كانت الخلافة قد سقطت منذ زمن، فقد بقي استعمار العرب للمسلم غير العربي، لغوياً، باسم الله والقرآن والإسلام. وما بوسع الإيرانيين أن يفعلوه، لحلحلة هذه العقدة، التي تحول دون إقامة علاقات سوية مع الدول العربية، هو ترجمة القرآن إلى الفارسية وممارسة طقوسهم الدينية بلغتهم الأم، فذلك أفضل لهم وللعرب، بقدر ما يحررهم من الاستعمار اللغوي.

والثورة الكبرى تتحقق، عندما يتحرر الإيرانيون من الماضي الخرافي والكابوس الديني، لكي يستأنفوا الانتفاضة الخضراء التي حدثت عام 2009 ،

وينخرطوا في ابتكار عناوين ونماذج جديدة لصنع حياتهم وبناء مجتمعهم. ولعل هذا ما يفكر فيه كثيرون من القوميين الإيرانيين، وعلى رأسهم اسفنديار مشائي، الذي أعلن منذ فترة بأن زمن العقيدة الإسلامية قد ولى، وأتى زمن العقيدة الإيرانية.

وإذا كانت الانتفاضة الخضراء عام 2009، شكّلت فجر الثورة الإيرانية الحديثة، فإن الصبح ليس ببعيد، ذلك أن الشعب الإيراني لن يصبر طويلاً لكي ينخرط في موجة جديدة لمواجهة نظام فاشل قام على تحالف الملالي والعسكر، ولكنه لم يُحسن سوى هدر ثروات البلاد وقمع العباد.

الرهان

هل أنا ضد إيران وشيعتها من العرب؟؟ الأخرى القول أولاً بأن النظام الإيراني هو الذي يعمل ضد شعبه، لأنه أصحابه انخرطوا في مشاريع ومغامرات، هي دوماً غير محسوبة، عادت وبالأخص خسراً على إيران؛ والقول ثانياً بأن مصيبة الشيعة العرب هي أن هناك من يجرحهم إلى حروب فيها هلاكهم، بقدر ما يتاجر بدمهم وكرامتهم، كما قال الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

á á á

هل أقسو بنقدي على حزب الله. ليعذرني الحزب وقادته. فهم يلعبون بالمصائر ليس فقط بمصير طائفة، بمن في ذلك من خرجوا عليها، بل بمصير بلد بأكمله، هذا إذا أردت أن أقف عند حدود لبنان، وفقاً لعبارة رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري. ولذا فأقل ما يمكن أن يفعله عاقل، يصادر الآخرون قراره ويعبثون بمصيره، هو أن يقول قوله، فيدعو القابضين على الأمر إلى الروية والتعقل، بمراجعة الحسابات بعد أن خسروا الرهان في كل ما طرحوه وسعوا إليه. فما زالت الفرصة سانحة لعودة العقول إلى رشدها والأمور إلى نصابها الشرعي والمشروع، إلا إذا كنا لا نتعقل إلا بعد فوات الأوان وخسارة دمشق وبيروت أو بغداد وصنعاء.

á á á

هل الحزب لا يملك قراره، بإعتباره وكيلاً لإيران التي مدته بالمال والسلاح والخبراء؟

وهل الشيعة مدينون لإيران لأنها، وعلى ما يروجون، هي التي حمتهم ودعمتهم ورفعت من شأنهم؟

مرة أخرى ليعذرنا حزب الله وشيعته. فإيران، النظام الولائتي، وكما فضحت نفسها، مؤخراً، بتصريحات قادتها وجنرالاتها، لا ترى سوى مصلحتها

التي تقوم على قلب الأوضاع في بلدان المشرق العربي لتصبح تحت سيطرتها.

ولذا فهي التي وقفت وراء حرب تموز عام 2006 . هذا ما أكدته، قبيل إندلاع الحرب بقليل، الرئيس الإيراني السابق أحمدني نجاد بقوله: إذا ضغطوا علينا في الملف النووي نضغط عبر صواريخ حزب الله. وهكذا كانت المقاومة مجرد ورقة للمفاوضة، وكانت الصواريخ أداة لتدمير قرى الجنوب اللبناني وتهجير أهله.

وهكذا فإن إيران ترد، دوماً عبر اللبنانيين. ولذا ليس صحيحاً أن إيران تحمي الشيعة أو تدافع عن لبنان. الصحيح هو أن المقاومين اللبنانيين، أقصد من صدّقوا أو خدعوا، فاستشهدوا أو ماتوا، هم الذين صنعوا لإيران دورها الأقليمي وكانوا وراء تمدها في البلاد العربية. فلولاهم لما كان لقادة النظام الولائي، أن يتباهوا بأن حدود إيران تبدأ في طهران وتنتهي عند شواطئ لبنان. لولاهم لما كان لهم أن يتباهوا بسقوط بيروت ودمشق وصنعاء، وربما بغداد، في منطقة نفوذهم.

هذا هو الوجه الآخر للمسألة، وإلا لماذا يقول الإيرانيون عن حزب الله بأنه "المعجزة" التي صنعوها، كما وصفه علي ريجاني أثناء زيارته الأخيرة الى لبنان؟ وما تعنيه "المعجزة"، هنا، إذا أردنا أن نعرف معنى القول، هو أن مقاتلي حزب الله، هم الذين صنعوا لإيران مداها الإستراتيجي، بل تشبيحها الأقليمي. ومع ذلك فإن حزب الله لا يملك قراره، وإن كان يملك قوته. ومن لا يفكر أو يتصرف بصورة حرة، أو مستقلة، لا يمكن أن يحمي سواه أو يحرره.

إن الظروف قد تغيرت. فإذا كان حزب الله قد بدأ قتاله في سوريا بإمرة من إيران والنظام السوري، بوصفه جزءا مما يسمى محور المقاومة والممانعة، فهو الآن لم يعد أسير النظام السوري الذي بات يعتمد عليه. وهو الى ذلك أصبح بإمكانه ان يستقل عن تبعيته للنظام الإيراني. ولذا فما يؤمل من حزب الله أن يعيد الأمور الى نصابها، باتخاذ قرار تاريخي، ولكن من أجل المستقبل، مستقبل لبنان والبلاد العربية: الإنسحاب من سوريا والعراق واليمن، والعودة الى بيروت.

إن قراراً كهذا هو بداية الحل في لبنان، إذ يحرره الحزب من التبعية للخارج، وهذا ما يفعله صاحب القرار الحر والخيال الخلاق: إجتراف الإمكان الذي معه تتغير المعطيات وتنقلب المعادلات، وعلى نحو يجعل الممتنع ممكناً.

هذا ما يراه، للخروج من المأزق، لبناني لا يملك إلا رأيه، ولكنه يعتبر نفسه شريكاً للحكام وأصحاب السلطة في المسؤولية، وإن لم يكن شريكاً لهم في العقيدة والسياسة. ولا أنسى الشراكة في الهوية العربية التي بات الشيعة العرب، من فرط تماهيهم مع مرجعيتهم الإيرانية، يشهرون كرههم لها، بقدر ما يسهمون في تخريب بلدانهم. فيا لها من معجزة صنعتها إيران!

(7)

أين هو الإنسان؟

مَنْ الخالق وَمَنْ المخلوق؟!

ما هي طبيعة العلاقة بين الإنسان والله؟ هل الإنسان هو عبد الله أم وارثه وخليفته؟ أم كلا الأمرين معاً؟ ألا يوجد احتمال آخر؟
للدكتور عبد النور بيدار (*) قراءة في المسألة، تفسيراً وتأويلاً، مفادها أن الإنسان هو خليفة لله ووارث لا عبد أو خادم. ومستنده في ذلك مجموعة الآيات القرآنية التي تتحدث عن خلق آدم ومكانته ودوره، والتي وردت بصيغة حوار شهير جرى بين الله وملائكته. فقد اعترض هؤلاء على ربهم، عندما أعلن عن مشيئته بجعل آدم "خليفة في الأرض"، مع علمه أنه "يُفسد فيها ويسفك الدماء". ولكن الله قمع ملائكته، أول الأمر، ثم عاد واحتج عليهم، بعد أن علم خليفته أسماء الأشياء كلها، بأن آدم أفضل منهم لأنه يعلم ما لا يعلمون.

ولذا أمرهم بالسجود له، فأذعنوا للقرار، إلا إبليس الذي أبى واستكبر، إذ شغل عقله في مواجهة الأمر الإلهي، فتم لعنه وإقصاؤه. وتلك هي المفارقة الفاضحة في رواية الخلق والنشأة. فالله يصطفي من يشاء ويؤتي الملك من يشاء، كما أنه يُعزّ من يشاء ويذلّ من يشاء.

يرتب صاحب المقولة على تأويله نتائج فكرية عدة، أهمها أنه يعتبر أن مفهوم الخليفة يفتح الإمكان لمعالجة الكثير من المشكلات المزمّنة التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية، سواء ما اختصّ منها بعلاقة المسلمين بهويتهم، أو بالغرب والحدّات، أو ببقية الديانات التوحيدية، أو بالمشكلات المعاصرة التي تعاني منها المجتمعات البشرية عامة.

التهويم النخبوي

والسؤال الذي تثيره مثل هذه الأطروحة: هل هي حقاً تفتح أمام الفكر الإمكان الواسع لتكوين حلول لمشكلات وجودية، تاريخية أو راهنة، ما زالت البشرية عاجزة عن الوصول بشأنها إلى إجابات مرضية أو حاسمة؟
إن تاريخ الفكر البشري، بعقائده وفلسفاته، لا يجعلنا نتفاءل كثيراً، أن بإمكان أطروحة فلسفية، أو تأويل لنص ديني من جانب النخب المثقفة، أن يفتح المستغلق لحلّ المعضلات المستعصية على الحل.

نحن نعرف أن كمنط، فيلسوف التنوير، قد كتب في نهاية القرن الثامن عشر محاولته في بناء "السلام الأبدي" بين الأمم. وبعد قرن ونصف شهدت أوروبا، ومعها ألمانيا تحديداً، ما شهدته من الحروب المدمّرة التي راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر.

وإذا كانت أوروبا، قد عادت بعد ذلك إلى رشدها، فليس بسبب عودتها إلى كنط وإلى عقلانية عصر الأنوار، بل بسبب ما خلّفته الحروب من الدمار المتبادل، ومن الخسائر الفادحة في الأرواح والأرزاق. ثمّة سبب آخر هو خوف الأوروبيين، يومئذ، من بروز قوى جديدة على المسرح العالمي، تمثلت في أميركا وروسيا كقطبين عالميين وقوتين عظميين.

ولا أعتقد أن استثمار الآية القرآنية سيقدم حلاً سحرية للمجتمعات الإسلامية التي غرقت، منذ رحيل النبي، صاحب المشروع ومؤسسة الشريعة، بالحروب والانشاقات. واليوم تبدو هذه الحروب أكثر شراسة من ذي قبل، بفعل الذاكرة المشحونة والهويات الموتورة.

هذا ولا أغفل، هنا، الفارق بين محاولة كنط فيلسوف النقد التنويري، وبين فيلسوف التنوير الإسلامي الدكتور بيدار. فالتنوير هو خروج المرء من قصوره واستخدامه لعقله، بكل جرأة فكرية وجدة معرفية، بعيداً عن أي وصاية، من أي سلطة أتت. ولذا فهو يعني ازاحة الله كلياً عن المسرح، بعد أن أزاحه ديكارت نصف ازاحة، إذ هو استبعده ثم عاد إليه، عودة رجعية، تشبه عودة الرجل إلى زوجته، بعد تزويجها من رجل آخر، أي عاد إليه، بعد تمزيق رداء القداسة، وعذراً من النساء على الاستشهاد بحكم شرعي صادر عن عقلية الفحولة وعقدة الذكورة.

أما مقولة خليفة الله، فهي تبقي على الخيمة اللاهوتية، لأن الخليفة والوارث، وإن غير وبدل، إنما يحافظ على ما تركه المؤسس من إرث يتجسد في تعاليم الدين وأحكامه. بذلك نعود إلى ما قبل تنويرية كنط، بل إلى ما قبل تنويرية المعري.

الخطاب وما يحجبه

تثير أطروحة الخليفة إشكالية التعامل مع الخطاب الديني. هل نقرأه كما يقدم نفسه؟ أم نحاول أن نقرأ فيه ما لم يقرأ؟ فالنصّ يقدم نفسه بوصفه كلاماً منزلاً من لدى كائن أسمى قادر على كل شيء، ويحيط علماً بكل شيء، هو الذي خلق العالم ونزل الكتب على الأنبياء والرسائل بما تتضمّنه من العقائد والشرائع لتنظيم شؤون الحياة على الأرض.

أكثر الفلاسفة لا يقرّون بالأطروحة الدينية حول تفسير العالم. إذ هم يتعاملون مع الله كرمز وصورة، أو كمعنى وقيمة. حتى الفلاسفة القدامى، الذين سمّاهم الغزالي "الفلاسفة الإلهيين"، كأفلاطون وأرسطو والفارابي، لا يأخذون بفكرة الإله الخالق الذي هو أقرب إلى صورة الأب

والربّ أو المعلم والمرشد.

ولذا، ليس الله، عندهم، سوى مبدأ عقلائي لتفسير العالم، كما تشهد مقولات الصانع، والمحرك الأول، وواجب الوجود. بهذا المعنى ليس الله سوى عبارة أو كلمة ككلمة "التاريخ" أو "الدهر" أو "العقل" أو "الإنسان"، أو حتى "الشيطان". انه شخص مفهومي أو كائن رمزي يلعب على المسرح إلى جانب الإنسان والشيطان.

وإذا كان هذا شأن الفلاسفة القدامى، في فهمهم للظاهرة الدينية، فكيف ونحن اليوم نفكر ونكتب أو ندرس ونحلل، بعد كل هذه الفتوحات الفكرية والثورات المنهجية التي أسفرت عن طرائق جديدة في تحليل النصوص وقراءة الخطابات، تتعدى منطوق النص ومقاصد المؤلف، كما تتعدى حقول الدلالة واحتمالات المعنى، إلى ما يتأسس عليه النص ويحجبه، في آنٍ من البدايات والآليات أو الألعايب والمخاتلات.

ولذلك نتأجه الفكرية ومفاعيله الدلالية من غير وجه:

1 - أن يكون الله مجرد مبدأ للتفسير أو مجرد شخص مفهومي، معناه أنه غير موجود، أي أنه من خلق الإنسان واختراعه. بذلك تنقلب الآية، ويصبح الإنسان، ككائن موجود وحيّ، هو الخالق والصانع، فيما يسمي الله، كمرجع غائب، من مخلوقات الإنسان ومنتجاته من الرموز والصور أو المعاني والقيم أو الأحكام والقوانين. بذلك تنتفي الحاجة إلى الكلام على الخليفة والعبد معاً.

فعلاً ما الحاجة إلى مقولة الخليفة، إذا كنا نريد الوصول في النهاية إلى عالم بلا إله، إلا إذا كنا لا نعرف معنى ما نقول، أو إذا كنا نقوم بتلفيقة نظرية تجمع بين اللاهوت الإسلامي والفضاء الحدائي.

لعبة السلطة

2 - بالطبع لهذا الاختراع اللاهوتي دلالاته ووظيفته. نحن إزاء صيغة لحكم البشر لا تمارس بالأصالة وبصورة مباشرة، بل مداورة وبالوكالة. وذلك بأن تعزى السلطة لله لا للبشر. فإنه أهون على الواحد، من الناس، كما أدرك ذلك ابن خلدون، أن يخضع لمرجعية غيبية، غير مرئية، تخلع عليها صفات القدرة والعلم والكمال، ويُعزى إليها خلق الإنسان والعالم، من أن يخضع لنظيره أو لشبيهه ولو كان أخصاً أو صديقاً.

ذلك هو سرّ المشروع الديني. نحن إزاء لعبة شيطانية فكر بها أول الأنبياء. وأنا أستخدم المفردة هنا بالمعنى الايجابي والعقلاني، إذ الشيطان يرمز إلى معارضة الأمر بالعقل. وقوام هذه اللعبة إبقاء الورقة مستورة، بأن

يُعزى حكمُ الواحد غيرهَ إلى غائبِ سموه "الله". هذا عند من آمن وصدق، كما هو شأن معظم الناس في المجتمعات الدينية. إلا من اتبع عقله، وليس هواه، ولم يصدع بالامر، كما كان موقف الفلاسفة وأعلام الفكر النقدي، القدامى، كالمعري والرازي وابن الراوندي، وسواهم ممن أخضعوا الدعوة للنقد العقلاني، الجدّي أو الساخر.

خرافة العبد

3 - النتيجة الأخرى للفكرة القائلة بأن الله هو مجرد شخص مفهومي اخترعه الإنسان، هي أن الإنسان لم يكن عبداً لله، كما نحسب بتأولنا للآيات التي تتكرر فيها مقولات العبد والعباد والعبيد. فالقرآن كما هو معلوم "حمال أوجه"، كما قال القدماء، مما يجعله معرضاً لما التبس وتشابه أو تعارض وتناقض من السلع الفكرية والمنتجات الرمزية، كما تتمثل في العقائد والفرائض أو الأحكام والقواعد أو الرؤى والمواقف.

تعريب الله

هنا أيضاً لا يجدر بنا أن نؤخذ بالكلام كما يقدم نفسه. فالخطاب مخادع، مخاتل، بقدر ما يتناسى ما يتكون منه من العناصر أو يحجب ما يتأسس عليه من البدايات. فما يقوله الخطاب هو أنه من رب العالمين إلى عباده المتقين. ولكن ما يخفيه ولا يقوله، ومن فرط سطوعه بالذات، هو أنه خطاب بشري، نطق به عربي، باستخدام كل تقنيات البلاغة العربية وأساليبها البيانية والجمالية.

نحن إزاء تعريب للفكرة الدينية، الموروثة عن الديانة الإبراهيمية، تجلى في إعادة ابتكار فكرة الله، وفي صوغ مشروع ديني جديد، خرج به العرب إلى العالم، الذي تم فتحه والسيطرة عليه باسم الله والقرآن.

ومن نطق بهذا الخطاب قد مارس دور الخليفة والوارث، منذ اللحظة الأولى. ولم نكن نحتاج إلى من يأتي، بعد كل هذه القرون، لكي يقول لنا بأن المطلوب أن يلعب الإنسان دور الخليفة والوارث. ذلك أن صاحب الرسالة ومن نطق بالدعوة، لم يكن أبداً عبداً، بل كان خليفة بالمعنى الرمزي والمفهومي، بقدر ما كان خالقاً متألهاً بالمعنى الوجودي. وهكذا فما نحسبه جديداً هو قديم قدم القرآن نفسه.

مخاتلة النص

إذا كان النص يخفي حقيقته وسلطته، فمقولة القائل بأنه رسول الله أو خليفته أو حتى عبده، إنما تخفي حقيقتها وسلطتها، أي كون الخليفة أو العبد يتماهى مع الله ويقوم مقامه، هذا إذا شئنا أن نعرف مبنى

الأقوال ومآلاتها.

وهذا شأن صاحب كل دعوة أكانت دينية أم علمانية. هذا شأن الماركسي الذي يدعو الناس إلى التحرر أو يدعي بأنه يعمل لتحريرهم، لكي يستبد بهم، فيما هو يتصرف بوصفه أوعى وأعرف وأولى منهم بأنفسهم. وإلا كيف نفسر المآلات الاستبدادية لمشاريع التنوير والتحرير؟! وهكذا لم نكن نحتاج إلى تأويل آية السجود إلى آدم من طرف الملائكة، لكي نبرهن الآن على أن الإنسان ليس عبداً بل خليفة، وأن عليه أن يتصرف على هذا الأساس.

المخلوق الالهي

وإذا كان القرآن يتحدث عن البشر كعبيد، فهذا هو الوجه الظاهر والخادع، أي المَقُول والمنطوق به. ولكن الوجه الآخر المنسي أو المستبعد، ربما من فرط وضوحه وبداهته، هو تعظيم الإنسان وتمجيده أو تكريمه، كما تشهد آية السجود لآدم، وكما تشهد خاصة أحاديث الصلاة على النبي من لدن الله وملائكته أجمعين إلى يوم الدين. وما ذلك سوى تعظيم الإنسان لنفسه. وقديماً قال ابن عربي: "ما وصفناه بوصف إلا كنا نحن ذلك الوصف"، بمعنى أن أوصاف الله هي صفات الإنسان وقد خلعها على مخلوقه الرمزي: الله.

بالطبع لم يكن الكل آلهة، بل القلة ممن كانوا يسمّون الخاصة والصفوة. والشاهد أن المجتمعات الدينية، والإسلامية منها، بشكل خاص، كان يقودها من تأله وقُدس سرّه من الأنبياء والعلماء فضلاً عن الساسة، وكلّهم حلّوا محلّ الله واستبدّوا باسمه أو ضربوا بسيفه أو مارسوا الإرهاب بدعوى تطبيق شريعته. بل هناك من ادّعى الحلول في الله، كما فعل المتألّهة من الصوفية الذين كشفوا اللعبة وفضحوا الخديعة، لكي يقبلوا الآية ويصبحوا آلهة.

وهذا ما يفعله اليوم الجهاديون، منذ ظهورهم على المسرح، لقد تماهوا مع الله وأنبيائه أو مع صحابته وخلفائه، وحلّوا محلّهم كآلهة جدد يبيّثون الرعب ويسفكون الدماء أو ينشرون الخراب في العالم.

موت الإنسان

أصل من ذلك إلى فكرة "موت الله" التي يخشى منها ذوو النزعة الإنسانية على إنسانيتهم.

هل هذه الفكرة هي قاتلة، أم فكرة الخلافة الخادعة أو مقولة العبودية المقنّعة، أي ما أنتج كل هذه البربرية التي تصدم، اليوم، العالم

كما تفاجئ المسلمين الغرقى في سباتهم العقائدي، من فرط العمى والجهل والتعصب؟

فها هم خلفاء الله الذين حلّوا محلّه، يستخدمون اسماءه وصفاته، لينشروا الرعب والدمار في العالم (1).

وهكذا، فإن مقولة الوارث تبدو فكرة قديمة استهلكت وما عاد مجدياً إحيائها بعد أن سقط القناع وانكشفت اللعبة: استعباد أناس لآخرين باسم رب العالمين.

هذا ما أنجزته قبل قرنين الثورة الفرنسية، بكسرها سلطة الكنيسة على الدولة والمجتمع، وإقامة دولة مدنية علمانية. وأعتقد أن المجتمعات العربية في طريقها لصنع حريتها. وما سقوط المرشد في مصر، وسقوطه في السودان، ثم في تونس، سوى شواهد هي آيات إنسانية حقيقية للتحرر من الارث اللاهوتي، بمؤسساته وسلطاته، سواء كان ذلك بالأصالة أو بالوكالة.

الوحدانية والديموقراطية

من هنا تراجع الدكتور بيدار عن رأيه، كما قرأت الحوار الذي أجرته معه، مؤخراً، مجلة "العلوم الإنسانية"، إذ هو لم يتطرق إلى فكرة الخلافة أو الوراثة. لعلّه اكتشف هشاشتها وتهافتها. ولذا فقد تحدث عن الإنسان الخالق، الذي يحلّ محل الآلهة ذوي القدرة الفائقة".

والكلام على الآلهة بالجمع له دلالة. إذ يعني خروج بيدار من فلك الديانات التوحيدية، باستخدام مصطلحات العالم الوثني. وحسناً نفعل ذلك، إذا كنا ندرك معنى القول، لأن الوثنية، التعددية، أتاحت ولادة الديموقراطية في المدينة اليونانية. كما أن الوثنية الجاهلية، التعددية، خلقت مساحة من الحرية في مجتمع مكة. هذا البعد التعددي هو ما أتت لجهه عقيدة التوحيد؛ كما قضت الايديولوجيات الشمولية على هامش الحرية الذي اكتسبته المجتمعات العربية من انخراطها في العالم الحديث. وتلك هي المفارقة. فالوحدانية هي ضد الديموقراطية، وليس صدفة أو جهلاً ان معظم الإسلاميين هم أعداء الفلسفة والديموقراطية والعلمانية، كما يعلنون ويؤكدون. قد يتراجعون لأسباب سياسية، فيقبلون بالديموقراطية للوصول إلى السلطة والقبض عليها، ولكن لإلغائها أو استثمارها لمصلحة الحاكمة والخلافة والولاية الفقهية.

القداسة والسيادة

والسؤال هنا: هل الإنسان يهوى حقاً القداسة؟ وهل هو بحاجة إلى صنعها أو توليدها من داخله بعد وراثته الله، أو بعد انسحاب الله من

على المسرح، وبقاء الإنسان وحده يحتل الواجهة على خط الكائن؟! لا أعتقد ذلك، فالإنسان يهوى حريته واستقلالته كما يحب أصلاً نفسه. والمجتمع الذي سمّاه الإسلاميون "الجاهلي" يقدم لنا الشاهد. فهو لم يكن يتعلق بالقداسة والتعالي. أعتقد أن "المروءة" كانت هي رأس القيم في العصر الجاهلي وليس القداسة. من هنا كان الجاهلي يصنع آلهة أصناماً ثم ينقلب عليها ويعمد إلى تحطيمها.

في أي حال، إن القداسة هي مصدر لإنتاج العنف، كما تشهد الحروب البربرية بين اتباع الكتب والعقائد المقدسة، أكانت قديمة أم حديثة. من هنا كان الجاهليون، وقبلهم البدائيون، أكثر اقتصاداً في ممارسة العنف من المجتمعات الدينية التي أثبتت بأنها أكثر توحشاً ممّن كنا نسميهم "الشعوب الوحشية".

بهذا المعنى، أنا لست مع مارسيل غوشيه بقوله إن الإنسان بات "سيد نفسه" من حيث موقفه من الشأن القدسي. ثمة خفة في هذا الرأي. فالقداسة هي أصلاً ضد السيادة. لأنها تُبنى على الجهل والحجب فيما يخصّ علاقتنا بالواقع والعالم، بقدر ما تمارس بوصفها خضوعاً أو عبادة تجاه ما نقدر أو من نقدر. بل أذهب إلى العكس من ذلك، لأقول بأن أزمة العالم الحديث، إنما مصدرها أولاً قداسة الإنسان، وثانياً تأليه العقل، وثالثاً عبادة الحداثة بمختلف شعاراتها.

هذا الثالوث هو الذي أفضى إلى تلغيم المشروع الحداثي التنويري وبلوغه مأزقه الحضاري. ولذا لا أعتقد أن ما تحتاج إليه البشرية هو معاني القداسة والتعالي بنقلها من المجال اللاهوتي إلى المجال الناسوتي. ولنتأمل في النهايات: فالعقل يسفر عن خرافاته وأوهامه، والتنوير يتكشف عن سذاجته وعتماته، والتقدم أفضى إلى مجتمع المخاطرة وانتاج الكارثة، أما تقديس الإنسان فهو أسّ المشكلة، لأن الإنسان لا يحسن سوى انتهاك ما يدعو إليه. ولا عجب فمن يقدس شيئاً يقع ضحيته أو يستبد بواسطته.

هذا ما يتجسد اليوم في الأزمات المتناسلة التي تفاجئنا، من حيث لا نعقل ولا نحتسب، على غير مستوى وصعيد: من أزمة الديمقراطية إلى الانهيارات المالية، ومن الفضائح الخلقية إلى الكوارث البيئية، ومن انهيار المشاريع الإيديولوجية إلى عجز الأحزاب السياسية.

فها هي أوروبا تغرق في مشكلاتها بعد أربعة عقود كانت عناوينها تباعاً هي العقل، والتنوير، والتقدم، والتحرّر. بل هي دخلت القرن الواحد

والعشرين مع شيء من القلق على المصير.
وما يقال على أوروبا، يُقال أيضاً، وخاصة، على المجتمعات الإسلامية،
التي لا تحتاج إلى ربطها مجدداً بقضية "الله" عن طريق استخلافه، ولكن
مع الإبقاء على معاني الألوهة والقداسة. ما أراه هو العكس: إن المجتمعات
الإسلامية تعاني من فائض قدسي بات مصدر عجزها وتخلفها وخرابها. أياً
يكن، ما يحدث في هذا العالم، الذي يزداد تشابكاً وتعقيداً وعمومَةً، يشهد
على فقدان الإنسان سيادته على نفسه وعلى أشيائه، بقدر ما يكشف عن
هشاشته ويفضح عجزه عن السوس والتدبير، كما تشهد الأزمات المستعصية
والمشكلات المتناسلة.

نهاية الإنسان

الأمر الذي ينسف مقولة الإنسان "سيد الطبيعة ومالكها"، كما ينسف
مقولة الإنسان المتأله الذي كرمه الله وسخر له كل شيء. بذلك نشهد
نهاية الإنسان، بوجهيه اللاهوتي والناسوتي، أي نهاية المشاريع الدينية
والعلمانية.

هذا ما أدركه نيتشه في القرن التاسع عشر، عبر مقولته "موت الله"،
محاوفاً تشخيص أزمة الإنسان اللاهوتي الذي انتهت به مشاريعه إلى
"العدمية"، ولا غرابة. فلا ينتهك المبادئ والقيم أكثر من حراسها. وهذا رأس
الكنيسة الكاثوليكية، البابا فرانسوا، يشهد الآن لنيته بقوله إن الكنيسة،
التي هي أهم مؤسسة روحية في العالم الغربي، باتت خاوية، مريضة،
وبحاجة إلى الإصلاح، إذا كانت لا تريد أن تتحول إلى مجرد ديناصور
عقائدي.

وهذا ما أدركه، في القرن العشرين، ميشال فوكو، من جهته وعلى
طريقته، عبر مقولته حول "موت الإنسان"، حيث كشف في حفريات
وتحليلاته، المعرفية والاصولية، ما تنطوي عليه مقولات الأنا المتعالي والذات
السيدة أو المالكة من الحجب والخداع أو الوهم والزيغ أو الجهل
والنسيان...

لقد حقق فوكو قفزة جديدة، بنقده للإنسان مباشرة، بعيداً عن "وهم
الله"، فكان بذلك مفكراً استثنائياً جدد في عالم الفكر، في الحقل والرؤية
كما في المنهج والعدّة. والعجب وصفه بـ **المعلم الصغير**، قياساً على سلفه
نيته، خاصة إذا كان الذين يستخدمون الوصف لم يأتوا بالجديد من بنات
فكرهم، سواء تعلق الأمر بفكرة **الخلافة** التي هي فكرة قديمة، أو بفكرة
الأخوة التي كانت احد شعارات الثورة الفرنسية، والتي حاول إحياءها

ريجيس دوبريه في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه: "الأخوة".
والسؤال الذي يطرح على دوبريه، قبل بيدار، كيف نفسر أنه بعد
أكثر من قرنين على طرح شعار الأخوة تزداد الهوة بين الاغنياء والفقراء،
وبالذات في فرنسا صاحبة الثلاث الشهير: أخوة، مساواة، حرّية؟!
لنستفق من سباتنا الانساوي. فما حدث ويحدث بعد نيتشه أو بعد
فوكو، يعطي مصداقية لموت الإنسان. بالطبع لم يمّت الإنسان ككائن عيني
يفسد ويخرب، وإنما يطال الموت المعنى والقيمة، تماماً كما أن موت الله،
وبصرف النظر عن وجوده أو عدمه، إنما يقع على الصورة والرمز. وفي كلا
الوجهين، ما يحدث يسجل موت الإنسان القدسي والروحاني أو المتعالي
والمثالي.

وإذا كان نيتشه قال في زمنه نحن نقتل الله، أنا وأنت ، فالله
كاختراع بشري، يُقتل الآن كل يوم بل كل لحظة، مع كل بيت ينهدم على
ساكنيه، ومع كل قذيفة تسقط على الأطفال لتمزق أجسادهم، ومع كل
فتاة تسبى وتغتصب باسم الله.

هذا ما يعنيه موت الإنسان، بعد موت الله: لا يحسن الإنسان سوى
انتهاك ما يدعو إليه، بقدر ما يصل إلى خلاف ما يفكر فيه ويخطط له،
أو إلى عكس ما يريده ويسعى إليه.

المشكلة والحلّ

من السذاجة أن نعتبر أن إسلام التراث سوف يسهم في تغيير المعطى
الوجودي لكي يفتح أفقاً للمعنى أمام الحداثة المأزومة، وذلك بأن ينفخ من
روحه في القيم الحديثة بغية تجديد حيويتها .

ومن السذاجة أن نتوهم أن فكرة وراثه الله سوف تنقذ الإنسانية
المعاصرة من أزمته الجذرية ، عبر تحرير الإمكانيات العليا للفرد ، من
نزواته البدائية ، كما تتمثل في متعه الجنسية والاستهلاكية ، بجعله يتعلق
من جديد بقيم القداسة والعظمة أو السمو والمجد...

فالتاريخ الإسلامي يشهد بأن الناطقين باسم الله، عبيداً كانوا أو
أسياداً، كان همّهم أن يحيوا الحياة الدنيا كفردوس قبل اليوم الموعود،
الذي هو بمثابة شيك بلا رصيد، عند من تعتريه الشكوك والوساوس التي
لا يعرى منها أحد. ولذا، فقد أقاموا امبراطوريات للجواري وامبرياليات مالية،
كما يشهد عصر هارون الرشيد الذي يتباهى به المسلمون. وها هم
أحفادهم النجباء يشرّعون، اليوم، "جهاد النكاح" الذي يمارسه الجهاديون
والجهاديات، بما يشبه الفحش والعريضة، "نصرةً للشريعة" السمحاء.

وهكذا فإن ما نحسبه الحل هو المشكلة بالذات. فإذا كانت الحادثة تشكو من شيء، فإنها تشكو من إرثها اللاهوتي والديني الذي يشهد اليوم على اعتلاله وخرابه، في المسيحية وفي الإسلام. ولذا فما نحتاج إليه هو بناء علاقات مغايرة جديدة، بصوغ مفاهيم وقيم جديدة. يترتب على هذا التشخيص للواقع البشري ثلاثة أمور:

الموقف التنويري

1 - أن نحمل المسؤولية عن أنفسنا عمّا نصنعه بعقولنا وأيدينا، فلا ننسبه إلى مرجع غيبي، خارجي. إن العالم لم يصنع من دون الإنسان، ولا في يوم من الأيام، لأن الفرد هو صانع حياته واجتماعه وعالمه، وإن جهل وأنكر ذلك. مرة أخرى، هذه بداهة تنويرية محتجة من فرط وضوحها، بسبب الوهم والجهل أو التعصب والتقليد الأعمى للسلف. كفانا ممارسة للزيف الوجودي. فلا ننسب إلى إرادة متعالية أو إلى مشيئة مطلقة أفعال بشر مثلنا، لكي يتعالوا علينا ويستبدوا بنا أو يستعبدوننا. واستعباد الواحد للآخر موجود قبل الدين وبعده. ولكن مع ظهور الأديان جرى الالتفاف عليه، بخلق كائن أسطوري متعالٍ تمارس تجاهه طقوس العبادة. ولذا، فالانتقال من مقولة العبد إلى مقولة الخليفة، لن يغير طبيعة الاجتماع البشري الذي لا يتوقف عن إنتاج طقوس العبادة وآليات الاستبداد.

ولهذا الزيف الوجودي وجهه الآخر، كما يتمثل ذلك في النرجسية الدينية التي تجرّ أصحابها إلى أن ينسبوا إلى القرآن ما ينتجه الغربيون من العلوم والمعارف. فيا للفضيحة.

على ضوء ذلك لا تعود المهمة أن نحاكم أقوالنا وأفعالنا، لكي نعرف إذا كانت تتطابق مع ما بناه أو قرّره الماضون من العقائد والنماذج أو الشرائع والقواعد. بل أن نتعامل مع ما أنتجوه بوصفه خبرات بشرية يمكن العمل عليها وتحويلها، لاستثمارها في صناعة الحضارة الراهنة، عبر الانخراط في ورشة الانتاج الثقافي والعلمي أو التقني والفني.

2 - الثاني أن نعيد النظر في مفهومنا للإنسان بالتححرر من تهويمات القداسة والعظمة والمفارقة والتعالي والنخبة. إذ هي مصدر ما نشكو منه من مساوئ ومخاطر أو كوارث.

لنحسن القراءة والتشخيص. ما يحتاج إليه الإنسان هو التحرر من المنازع القدسية والمتعالية، لممارسة التقى الفكري والتواضع الوجودي، بحيث يقرّ بأنه أدنى شأنًا ومعنى، بكثير، من حيث علاقته بالقيم والمبادئ

والحقوق.

وإذا كنا نعرض على أحد مكتسبات العالم الحديث المتمثل بـ
استقلالية الفرد وحرية الأنا، فالحرية على مستواها الوجودي، هي أن
يفكر المرء ويعمل بحيث لا يستعبده اسم أو أصل وأن لا يأسره مذهب
أو نموذج.

3 - الثالث هو كسر إرادة القبض والتملك. فلا احد يملك العالم، كما
لا أحد يمكنه القبض على الحقيقة، أو التحكم بالمآلات والمصائر. مما يعني
أنه لا وجود ليقين قاطع أو لحقائق مطلقة أو لحقوق نهائية.

لعبة الخلق

لنحسن القراءة في هذه القضية المركزية: ان علاقتنا بالحقيقة هي
علاقة خلق (1) واختراع، بقدر ما هي علاقة صناعة وتحويل أو تركيب
وبناء؛ وهي علاقة لعب واستمتاع بقدر ما هي علاقة حضور وازدهار.
هذا التغير في مفهوم الحقيقة، يعيدنا إلى مسألة الخلق. نعم نحن
خالقون. ولكن مفهوم الخلق ليس بجديد. ولذا فهو يحتاج إلى النقد
والتشريح، على سبيل التجديد والتطوير، ومن غير وجه:

- فالخلق شأنه شأن أي عمل أو نتاج بشري انما يستخدم ايجاباً
أو سلباً، نفعاً أو ضرراً.

لقد اخترع الإنسان مفهوم الله الذي استخدم ايجاباً، بمعاني
الايجاد والرحمة والتقى والحق، ولكنه استخدم في الأكثر، بمعاني التجبر
والانتقام أو الجزاء أو العذاب. بهذا يتردد الاسم بين صفاته الحسنى وغير
الحسنى، كما استخدمه في هذا الزمن الجهاديون الإرهابيون، وفي ذلك
مصدق لاعلان نيتشه عن موت الله.

ولذا بات من المستحيل العودة إلى الورقة الدينية، بعد احتراقها،
لإحياء النموذج اللاهوتي واستخدامه بصورة ايجابية، من دون اللجوء إلى
تغيرات جذرية وبنوية، نجد مثالها في ما يقوم به، الآن، الباب فرنسوا من
إجراءات واصلاحات تكسر المحرمات وتخرق الثوابت الراسخة منذ قرون.

- كذلك استطاع الإنسان بإبداعاته العلمية واختراعاته التقنية أن
يحسن شروط الحياة ومستوى العيش على الأرض للكثيرين. ولكن لذلك
مفاعيله السلبية والكارثية، كما تتمثل في تغيير المناخ والتفجيرات النووية
والنفايات السامة والأسلحة الفتاكة. هذه حقائق سلبية أنتجها الإنسان مقابل
الحقائق الايجابية التي صنعها.

نعم نحن خالقون: لقد اخترعنا الآلهة والجبابرة كما صنعنا الآلات

الفائقة، وألفنا الكتب والنصوص كما وضعنا العقائد والمذاهب، وأنشأنا الدول والمؤسسات كما جندنا الجيوش وأشعلنا الحروب، وأعلينا الصروح والبروج، كما نزلنا إلى أعماق الأرض بحفرياتنا بحثاً عن الذهب الأصفر أو الأسود. ولكن لا ننسى بأن لأعمالنا واختراعاتنا مساوئها ومخاطرها أو كوارثها على الحياة والأرض.

من هنا فنحن مع "الفرد الخلاق"، المتواضع، الذي يحسن التواصل مع سواه، بقدر ما يستثمر فكره بصورة خارقة وبنّاءة، لكي يصنع مع نظرائه مساحات ولغات وقواعد للعمل المشترك وللعيش معاً (1).

الأعلى والأدنى

ومن هذا شأنه، لا يبحث عن الإنسان الأعلى، فقد غفل نيتشه عن أن "موت الله" يعني في النهاية نهاية مقولة الإنسان الأعلى، وهي التي قادت نيتشه نفسه إلى محنته. وتلك مفاعيل رفع السقف الرمزي إلى أعلى: إما انتهاك القيم على الأرض، أو قود صاحبها إلى الجنون. من هنا كانت مقولتي عن "الإنسان الأدنى".

وهذا المصطلح لا يعني فقدان القيمة، بل يعني بالدرجة الأولى الاعتراف بديويتنا، كي نُحسن العيش سوياً على هذه الأرض. أما رفع السقف الرمزي، نحو الروحانيات والامتعاليات والقدسيات. وكما شهدت التجارب في عصر الحداثة، وما قبلها، فمآله الإطاحة بالدين والدنيا معاً، أي قتل الإنسان ومعه آلهته.

ومن معاني الأدنى أيضاً أن لا نتخلى عن عيننا النقدية، ولو طرفة عين، بحيث لا نركن إلى ما يقال ويعلن، خاصة من جانب أصحاب الدعوات والمشاريع، على اختلاف منطلقاتهم واتجاهاتهم.

هذا هو الدرس المستفاد بعد كل هذه الانتهاكات والانهيارات من جانب حراس المقدّسات أو من جانب حماة الحقوق والحريات. أن لا يثق الإنسان بنفسه كثيراً. فالبشر ادعوا بأنهم ألغوا أنظمة العبودية السابقة السياسية والدينية، ولكنهم أنتجوا أشكالاً جديدة من العبودية وآليات السيطرة، كما تجسد ذلك في الأنظمة الشمولية (النازية والفاشية والستالينية والماوية والكاستروية والخمينية) التي جمعت بين تقديس النص وعبادة الشخصية، بين مساوئ الدين ومساوئ الحداثة.

بهذا المعنى تجرّد فكرة الخلق ومثيلاتها، كالإبداع والابتكار والاختراع، من التهويمات النرجسية التي يغرق فيها المثقفون الذين يعدون أنفسهم النخبة أو الصفوة أو الكوكبة... وسواها من المقولات التي تنبني على

احتقار الناس. فلا أحد ينتج أو يبدع من غير حاجته إلى غيره.
فكيف ونحن ندخل اليوم في عصر جديد ننتقل معه من طور
العضلة إلى طور المعلومة، ومن زمن الطبقة إلى زمن الشبكة. وهكذا فمع
الدخول في العصر الرقمي فتحت إمكانات هائلة أمام البشر للمعرفة والعمل
أو للتواصل والتبادل، تتغير معها علاقتنا بمفردات وجودنا، من غير وجه،
وأحضاها بالذكر فيما نحن بصدده، أمور ثلاثة:

- لم يعد الإبداع يقتصر على أهل القطاع الثقافي، من فنانيين
وشعراء وفلاسفة. فقد فتحت الفرص أمام الجميع لتشغيل عقولهم واستثمار
طاقاتهم الفكرية على الابتكار والاختراع، كل في مجال عمله وحقل اختصاصه.
- لم يعد التغيير شأن قلة من الفلاسفة والعلماء ينتجون ما تحتاج
إليه المجتمعات من الأفكار والنظريات أو النماذج والاستراتيجيات. فلا
الفلاسفة يقبضون بنظرياتهم على الواقع، ولا الناس تتصرف دوماً وفقاً
للحسابات العقلانية. إن أعمال التغيير والبناء هي شأن عام يخص جميع
الفاعلين الاجتماعيين وكل اللاعبين على المسرح.

والأهم أن مفهوم الحقيقة قد تغير، مع ولادة الواقع الافتراضي. لم
تعد علاقتنا بها علاقة كشف ومماهة أو حفر وتنقيب، لما هو موجود، أو
عمّا هو منسي أو مهمّش أو محتجب أو مستعصٍ... وإنما هي علاقة خلق
وابتكار لأنماط وصعد ومستويات جديدة من الوجود. مما يجعلنا نتجاوز
المقاربات السابقة، المعرفية الاستمولوجية، أو الأصولية الجينالوجية، أو الاثرية
الاركيولوجية. بهذا المعنى نحن نتجاوز، اليوم، فوكو، أو نيتشه، أو باشلار، لا
لكي نعود إلى الورا، بل لكي نحفظ بما أنجزوه وبنبي عليه أو به، بخلق
وقائع تفتح سجلات جديدة لعلاقتنا بالحقيقة، بقدر ما تتيح لنا ممارسة
هويتنا الوجودية بكل أبعادها العشقية والمعرفية والسياسية والخُلقيّة والفنية.

الخاتمة لعبة الخلق

نحو مشترك بشري جديد

أختم هذه المقالات بما هو الأهم: نقد الأساس الفلسفي الذي تُبنى عليه المشاريع والدعوات، أكانت دينية أم غير دينية، كما يتمثل ذلك في مفاهيمنا للحقيقة والحرية، أو للإنسان والهوية.

لقد بات ملحاً إعادة بناء علاقة جديدة مع ما نسميه "الحقيقة"، على وقع الأزمات والصدمات والانهيئات، كما في ضوء الفتوحات الفكرية والثورات العلمية والتقنية.

وبداية ذلك هو كسر إرادة القبض والتملّك. فلا وجود لحقيقة مطلقة، أولى أو نهائية تُخلع عليها صفات القداسة والتعالّي والثبات، وتنتظر من يقوم بكشفها واحتكارها، لنفي كل من لا يفكر على شاكلته. ما نظنه مقدساً أو مطلقاً أو ثابتاً أو متعالياً، هو صناعة بشرية، دنيوية، محايثة، بقدر ما هو نسبي ومتغير، أو حادث وعارض.

هذا شأن الكون أصلاً. إنه ما حدث وما لا ينفك يحدث، سواء انفجاراً وتوسعاً، أو تقلصاً وضموراً. أما البحث عن أساس ثابت للواقع يشكل الحقيقة النهائية فهو وهم عقلي، لأن معرفتنا بالواقع تتوقف على رؤيتنا له وطريقتنا في التعاطي معه، كما تتوقف على أدواتنا في المراقبة والدرس والتحليل. فحقيقته هي إذن ما نصنعه به.

والأولى أن يكون الأمر كذلك في ما يخص الوجود البشري. ولذا فما نزن أنه حقيقي وثابت أو منطقي ومعقول أو صالح ومشروع، قد يتكشف بعد الدرس والتحليل عن نقائضه وفصائحه، عما يتستر عليه من دوائره المعتمة وآلياته اللامعقولة، أو عن ممارساته اللامشروعة ومفاعيله المدمّرة.

يترتب على هذا الفهم الحدّي للحقيقة تغيير مفهومنا لها: بمعنى أن الحقيقة هي ما نقدر على خلقه وابتكاره أو ما نحسن أداءه وانجازه في علم من العلوم أو في مجال من المجالات. بكلام آخر، ما يوجد ليس الحقيقة بالخط العريض والعنوان الكبير، بل ما يحدث مما نتجه من الحقائق المفردة والجزئية، أو مما نخلقه من الوقائع الخارقة التي تسهم في تغيير المشهد على مستوى من مستوياته، بقدر ما تغير خريطة المعرفة وعلاقات القوة.

ولنتأمل التجارب في هذا الخصوص. فالصين قد نجحت اليوم بتحقيق قفزة حضارية في مجال النمو الاقتصادي، لأنها لم تتشبّث بثوابتها الألفية

ولا بأوهامها الاشتراكية، بل حاولت استغلال قدراتها وتشغيل طاقاتها، بالإفادة من كل منجزات الحضارة الحديثة والمعاصرة، بهذا المعنى فحقيقة الصين هي ما يصنعه الإنسان الصيني المعاصر بالبناء على ما أنجزه السابقون. وهذا ما فعله العرب القدامى، عندما خرجوا بمشروعهم الديني على العالم، إذا شئنا تجاوز المنطوق إلى ما هو مستور من فرط وضوحه. فحقيقتهم ليست ما استمدوه، من لدن الغيب بحسب الرواية الدينية، ولا من العقول السماوية المفارقة، بحسب النظرية الفلسفية، بل ما أنجزوه بتشغيل عقولهم واستثمار مواردهم بصورة حية، فعالة. لقد أخذوا الصيغة الدينية عن اليهودية والمسيحية، ثم قاموا بإعادة ابتكارها واختراعها، تعريباً وتحويلاً وتطويراً، واستطاعوا، في ضوء ما أفادوه من الحضارات السابقة، من عقائد وفلسفات ومعارف، أن يتصدروا واجهة الحضارة لقرون طوال. ولكن هذا المشروع، الذي جمع بين الدعوة والدولة، أو بين الشريعة والفلسفة، أو بين المعنى والقوة، قد استهلك بصيغه ونماذجه وأدواته. ولا سبيل لتطبيقه في هذا الزمن إلا وفساداً وخراباً وإرهاباً. ولذا فالرهان هو التوقف عن دعوى احتكار الحقيقة وعن التعامل معها بلغة العبادة والتقديس، للتعامل معها بمفردات الإبداع والاختراع أو الصناعة والتحويل أو التجاوز والتركيب، ولا أنسى مفردات السياسة والاستراتيجية بل اللعبة، بحيث يمارس الواحد فاعليته وحضوره على المسرح بصورة إيجابية وبناءة، عبر أعمال الإبداع والاختراع، كما هو شأن بقية اللاعبين.

هويتنا أمامنا

والوجه الآخر لمسألة الحقيقة هي عقدة الهوية. وإذا كانت الحقيقة هي ما نقدر على خلقه واختراعه، فالهوية هي قدرتنا على التغيير بفتح إمكانات جديدة للحياة، فكراً وعملاً، نُظماً وقيماً.

هل نريد التحرر؟ لماذا نعود، إذًا، إلى الوراء للاشتغال بما احترق من الأوراق؟! إن من يحسن صناعة مستقبله، هو من يحسن قراءة ماضيه واستثمار تراثه على نحو حي، وفعال، وراهن. ومن هذا شأنه لا يفزح من المتغيرات والتحويلات، بل يفكر ويعمل بكسر منطق الحتميات الصارمة، بحيث يتعامل مع ما يحدث ويفاجئ أو يصدم بوصفه فرصة، لكي يبتكر ما يتيح له التدخل والتوسط والتأثير، في مجرى الأحداث ونظام الأشياء، كما في عالم الأفكار وترتيب الكلمات.

بهذا المعنى ليست هوية الواحد وراءه قوقعة خانقة يتحصن داخلها، أو عُصَباً يترجم دماراً ذاتياً أو عصبية قاتلة تترجم استئصالاً للآخر. هوية

الفرد الخلاق هي أمامه كما تتمثل في قدرته على تحقيق سبق، لكي يلعب لعبته على المسرح بحيث يمارس حيويته الوجودية بكل أبعادها المعرفية والعشقية، السياسية والفنية، ولا أنسى الأبعاد الخلقية، أي ما به يكون الإنسان إنساناً.

الداء البشري

بذلك أصل إلى بيت الداء: الإنسان، إذ هو أصل المشكلة، كما تشهد الأزمات المتلاحقة، سواء في ميدان الديمقراطية والحرية، أو في مجال التنمية والبيئة، أو في معتزك العمل والعيش. وكما تتجلى خاصة في مجالات الأمن والسلام، حيث الداء الأعظم هو العنف الذي يزداد كمّاً ونوعاً، مع التقدم العلمي والتقني.

بالطبع ليس العنف بجديد. لأن جذوره الطبيعية راسخة في النوع الإنساني، بوصفه أحد أنواع الحيوان. هذا فضلاً عن منابعه الرمزية التي هي نتاج لأبنية الثقافة ونظم الحكم أو لأنماط العيش وطرق التعامل بين البشر.

ولكن هناك فارق بين الأمس البعيد وبين اليوم في هذا الخصوص. فالعنف الذي يُمارس، في هذا الزمن، بشكله الإرهابي، وخاصة الانتحاري، يأتي بعد دهر من رفع شعارات العدالة والمساواة والأخوة، ومن الدعوة إلى السلام واحترام حقوق الإنسان. ولذا فهو ينفجر على نحوٍ لا سابق له، إذ تقف وراءه ذكريات مديدة ولكن جريحة، وهويات عريقة ولكن موتورة. وتلك هي المفارقة.

ومن المستغرب أن يفسر البعض الإرهاب بتراجع عناوين الحداثة كالتنوير والعقل والتقدم، تحت ضربات النقد التي وجهت لها من جانب فلاسفة ما بعد الحداثة، كما يذهب إلى ذلك مثقفون ومفكرون وقفوا موقف السلب والعداء من الموجة الحداثية الجديدة. فالذين يفكرون على هذا النحو يشهدون على جهلهم بالحداثة وبما بعد الحداثة. لأن الحداثة الفكرية هي في أبرز وجوهها عمل نقدي، كما تجلى ذلك في ثلاثية الفيلسوف كنت النقدية. ولأن نقد الحداثة لا يعني العودة إلى الوراء عن مكتسبات العقل والتنوير، بل هو تسليط الضوء على الجوانب المعتمدة في مشروع الحداثة، أي على ما أسهم في استهلاكه وتلغيمه من داخله عبر تقديس العقل وتأليه الإنسان، بدلاً من الله والكتب. مما يعني أن التنوير العقلي هو مهمة دائمة، دفاعاً عن الحقوق والحريات والقيم، بالكشف عن ما تمارسه مشاريع الإنسان وأعماله، من وجوه الحجب والزيف، أو أشكال

المصادرة والإحتكار، أو آليات التهميش والإقصاء.

نهاية الإنسان

لا ثقة بعد اليوم، بالإنسان، على وقع هذه النهايات الكارثية والمآلات البربرية، من جانب حراس الهويات والمقدسات، وحماة الحقوق والحريات. لعلنا نشهد، بذلك، نهاية الإنسان الروحاني والمثالي، بألتهته وتهويماته، بتنظيراته وأوهامه، كما تكتبها صناعة الموت والدمار، خاصة على الأرض العربية. فمن كان يتصور، قبل عقود من الشعارات النبيلة والآمال العريضة، أن تكون الحصيلة هي هذه الهمجية التي تفاجئ الغرقى في سباتهم الإنساني؟!

مما يعني أن الأولوية هي لوضع مفهوم الإنسان على مشرحة النقد والتحليل، من غير ادعاءات طوباوية لا تشهد إلا على جهل أصحابها أو زيفهم. فما نطالب به أو نُعلي من شأنه أو ندافع عنه، قد يكون هو ما يصنع ما نخشى منه وندعي محاربته (1). والسؤال الذي يفرض نفسه، وسط كل هذا العجز في مواجهة الأزمة المتصاعدة هو:

هل الإنسان يحب فعلاً الحقيقة والعدالة والمساواة؟ إن المسألة هي أعقد وأخطر بكثير، إذا شئنا كسر نرجسيتنا الإنسانية وكشف زيفنا الوجودي.

وتلك هي المفارقة والفضيحة. فالإنسان ليس فقط ما يعرفه أو يقوله أو يريده. هناك الوجه الآخر: ما يجهله من نفسه ولغته، أو ما يحجبه من الوقائع والحقائق، أو ما يخفيه من الميول والنوازع، أو ما يستعصي عليه فهمه من الحوادث والظواهر.

قد يظهر المرء حبه للحقيقة، فيما هو يتستر عليها عبر صنعه لحقيقته. وقد يدعي أنه يتعالى على التجربة، فيما هو ينخرط في تجربته. وقد يتوهم أنه يقبض على قوانين الواقع أو يستشرف آفاق المستقبل، في حين أن ما يصنعه من أحداث أو يطلقه من أقوال، يتعداه بمفاعيله التي تخرج عن دائرة السيطرة.

كذلك قد يعلن المرء إيمانه بالمساواة مع الآخر، في حين أن ما يحركه هو الفرادة والتميز عن سواه. وقد يدعي عشقاً للحرية، في حين أنه لا يحسن سوى انتهاك ما يدعيه، كما تشهد العلاقات المفخخة بين البشر، بإرادة الاستقواء أو الاستعباد أو الاقصاء. وقد يتظاهر من أجل حقوق الإنسان، فيما هو غافل عن سلوكه الوحشي الذي يرجع به إلى ما دون

الحيوان.

هذه الوضعية، التي تجعل من المستحيل على المرء أن يتساوى مع نفسه، هي التي تفسر كيف أن المفكر يفاجأ بما لا يفكر فيه بقدر ما لا يفهم ما يقوله، أو كيف أن الفاعل يصل إلى خلاف ما يريده بقدر ما يفعل ما يضره أو يكرهه، من غير ذلك لا نحسن أن نفسر ما نحصده من العبث والجنون والتوحش.

الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في ما نستبعده وندعى محاربتة، من وقائع الحياة ومعطيات الوجود التي هي أجسادنا وحواسنا، لغاتنا، وعلاماتنا، أطمانا وأحقادنا، عصبياتنا وعنصرياتنا، عبثنا وتألها،...

وكما أن البحث عن أساس ثابت للواقع بات أقرب إلى الوهم، بعد الانخراط في واقع فائق غدا لا واقعياً من فرط تسارعه وسيوليته وضبابيته. كذلك فإن الحديث عن قيم إنسانية ثابتة هو على المستوى الفلسفي ضرب من الوهم أو حديث جهالة أو سذاجة. مما يعني الحاجة الدائمة إلى إعادة النظر في ما نؤمن به أو نسير عليه من المبادئ والقيم أو العناوين والمفاهيم، بحيث نعترف بما نستبعده، أي كل ما لا يمكن كبتة وحبسه أو حصره وضبطه، من الطاقة الحية والتجارب المعاشة والفريدة، ضمن القواعد والقوالب أو الأنظمة والشرائح.

بهذا المعنى فالحرية والعدالة والمساواة والأخوة، هي قيم تصاغ لكي تنتهك باستمرار. وهكذا، ليست الحقيقة معرفتنا بما يقع، بقدر ما هي قدرتنا على خلق ما هو غير متوقع، وما به تتغير جغرافية المعنى ولغة الفهم، تماماً أن الهوية ليست مماهاتنا مع أصل أول أو مبدأ ثابت، بقدر ما هي قدرتنا على أن نتحول عما نحن عليه لكي نغير خريطة المشهد وعلاقات القوة.

وهذا عمل دائم ما دام الفكر هو توتره والمجتمع هو حراكه، عمل يتحقق عبر تفكيك القوالب وكسر الحواجز، أو خرق الشروط وتجاوز الحدود، الطبيعية والرمزية، لاجتراح رؤى واستراتيجيات أو بناء صيغ ومعادلات، أكثر مرونة واتساعاً أو تعقيداً وتراكباً، بحيث تتيح جمع القوى والعناصر، أو التآليف بين المختلف والمتعارض، أو تركيب الأدوات والوسائل، أي كل ما يتيح إدارة العلاقات بين البشر، بصورة أقل عنفاً وكلفة، وأكثر مساملة وتوازناً، سواء على مستوى وطن ودولة أو على مستوى العالم والكرة.

وهذا يقتضي إعادة النظر بالبدهات التي صنعنا بها إنسانيتنا

كمفردات القداسة والعظمة والبطولة، لكي نشتغل على حياتنا ونصنع عالمنا
بمفردات المداولة والشراكة أو المساحة والساحة أو الوسط والبيئة أو الشبكة
والآلية أو الفضاء والمجال، وسواها من المفاهيم التي تفتح الإمكان لأنماط
وجود مغايرة وتشكيل وعي مختلف بالذات والآخر والواقع، دنيوي بقدر ما
هو مستقبلي، وأفقي بقدر ما هو تداولي، وذلك حيث العالم هو تشكيلاته
وأبنيته أو شبكاته وعلائقه أو إجراءاته وآلياته أو مساراته وتحولاته.

للمؤلف

1. التأويل والحقيقة، دار التنوير، طبعة ثالثة، 2007.
2. مداخلات، دار الحدائفة، 1985.
3. لعبة المعنى، دار مدارك، طبعة ثانية، 2012.
4. الحب والفناء، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثالثة، 2014.
5. نقد النص، المركز الثقافي العربي، طبعة خامسة، 2008.
6. نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2011.
7. الممنوع والممتنع، نقد الذات المفكرة، المركز الثقافي العربي، طبعة خامسة، 2011.
8. أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، دار مدارك، طبعة ثانية، 2012.
9. خطاب الهوية، سيرة فكرية، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2008.
10. أوهام النخبة، أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، طبعة خامسة، 2012.
11. الاستلاب والارتداد، دار مدارك، طبعة ثانية، 2012.
12. الفكر والحدث، دار الكنوز الأدبية، 1997.
13. الماهية والعلاقة، نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، 1998.
14. حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، طبعة ثالثة، 2008.
15. الأختام الأصولية والشعائر التقديمية، المركز الثقافي العربي، 2001.
16. أصنام النظرية وأطياف الحرية، المركز الثقافي العربي، 2001.
17. العالم ومآزقه، نحو عقل تداولي، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2007.
18. أزمنة الحدائفة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2008.
19. الإنسان الأدنى، أمراض الدين واعطال الحدائفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
20. هكذا أقرأ، ما بعد التفكيك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
21. تواطؤ الأضداد، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف،

طبعة ثانية، 2010.

22. المصالح والمصائر، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف،

طبعة أولى، 2010.

23. ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، الدار العربية للعلوم

ناشرون، طبعة ثالثة، 2013.

ترجمات:

1. منطق العالم الحي، فرنسوا جاكوب، مركز الإنماء القومي، 1989.

2. أصل العنف والدولة، بيار كلاستر ومارسيل غوشيه، دار مدارك،

طبعة ثانية، 2012.

انتهى

(*) أشير الى أن من ذكرتهم من الأسماء ومن لم أذكرهم، إنما أنتفدهم كدعاة وأصحاب مشاريع للتغيير، لا كمؤلفين لهم إنجازاتهم في المجالات الفلسفية والعلمية والأدبية. فالأفكار والنظريات تحتاج إلى رجال عمليين وساسة مبدعين يتقنون فن التركيب والتحويل، لترجمتها إلى سياسات ناجحة أو إلى تسويات بناءة أو إلى استراتيجيات فعّالة.

(*) نشرت هذه المقالة في ملحق جريدة "النهار"، السبت 20

أيلول، 2014 .

(1) ولذا أنا لست مع أوليفيه روا الذي يرى أن التنظيمات

الجهادية هي "نتيجة العولمة"، لا نتيجة الإسلام السياسي. مثل هذا الرأي يقوم على تناسي الأساس الفكري للمشروع الجهادي، وأن هذا المشروع هو ترجمة للفكرة الأصولية التي زرعها في العقول الحركات الإسلامية، كما جسدها جماعة "الأخوان المسلمين"، بوجهيها الدعوي والجهادي، أو كما جسدها حزب "النهضة" التونسي. صحيح أن هذا الحزب يعلن الآن بأنه مع الاعتدال والتوسط ضد العنف والتطرف. إلا أنه يحصد في المنتهى ما زرعه هو نفسه في المبتدى: إقامة الخلافة وتطبيق الشريعة. وهكذا فالجهاديون، على اختلاف منظماتهم وفروعهم، قد أتوا من رحم الجماعة، وإن خرجوا عليها بعد أن أصبح هدف مرشدها وقادتها الوصول إلى السلطة وليس تطبيق الشريعة. وها هم الأخوان يعودون، بعد خروجهم من السلطة

وصراعهم مع نظام السيسي، إلى الورقة الجهادية، التكفيرية، الإرهابية، التي لعبوا بها منذ البداية، بالسر أو بالعلن. راجع بخصوص رأي أوليفيه روا، مقدمة الطبعة الثانية لكتابه، فشل الإسلام السياسي، وقد نشرت في مجلة اسبري (ESPRIT)، عدد أيار 2015.

(*) نشرت هذه المقالة في ملحق جريدة "النهار"، 20 كانون الأول، 2014 .

(*) نشرت هذه المقالة في ملحق جريدة "النهار"، 27 كانون الأول، 2014 .

(*) نص محاضرة ألقى في إطار اللقاءات الفكرية التي عقدت في "القاهرة"، خلال المعرض الدولي للكتاب، 6 شباط، 2015 .

(*) نشرت هذه المقالة في ملحق جريدة "النهار"، 21 آذار، 2015 .

(1) راجع كتابي: حديث النهايات، الأسلمة والعمولة، 1998 ، ص 61 .

(1) راجع جريدة لوموند، 15 شباط 1994.

(1) راجع جريدة العربي الجديد، صفحة قضايا، 4/4/2015 .

(1) انظر ما يقوله في هذا الخصوص الفيلسوف الإيراني داريوس شايفان، في كتابه، النفس المبتورة، ترجمة د. خليل أحمد خليل، دار الساقى 1991 ، ص 184 .

(1) نُشِرَ التصريح في معظم الصحف اللبنانية والعربية، 8/3/2015 .

(2) ارجع كتابي: تواطؤ الأضداد، الدار العربية للعلوم، 2008 ، ص

. 237

(*) عبد النور بيدار هو فيلسوف فرنسي من اصل مغربي. وقد اعتمدت في مناقشتي لآرائه على نصين له:

- الأول هو دراسة بعنوان، الإسلام والحداثة ومستقبل الإنسان، مجلة أسبري (Esprit)، عدد آب/أيلول 2009.

- الثاني هو حوار بعنوان: "أن تحب البعيد كما تحب نفسك"، أجرته معه مجلة "العلوم الإنسانية"، عدد كانون الثاني، 2015. والعبارات المكتوبة بخط عريض مأخوذة من النصين المذكورين. والجدير بالذكر أن هذه المقالة كتبت قبل الهجمات الإرهابية على باريس في كانون الثاني، 2015.

(1) وها هي آثارهم البربرية قد وصلت إلى باريس، حيث يقيم

الدكتور بيدار ويعمل.

- (1) هذا ما أذهب إليه، منذ كتابي، النص والحقيقة، بأجزاء الثلاثة: نقد النص 1993، نقد الحقيقة 1993، نقد الذات المفكرة 1994.
- (1) راجع بهذا الخصوص، كتابي، مُلأك الله والأوطان، المقدمة، الدار العربية للعلوم/ناشرون، 2014.
- (1) وأنا لم أكن أنتظر ظهور الجهاد الإرهابي، لكي أقوم بنقد الإنسان، راجع كتابي، لعبة المعنى، الذي هو فصول في نقد الإنسان، 1990